جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

دراسة تحليلية لتأثير سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة

– حالة الجزائر–

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبتين:

بوجنان أسماء

رحاي هاجر

الأستاذ المشرف:

جايز كريم

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2015/2014

جامعة ابن خلدون – تيارت–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

دراسة تحليلية لتأثير سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة

– حالة الجزائر–

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

إعداد الطالبتين:

بوجنان أسماء

رحاي هاجر

الأستاذ المشرف:

جايز كريم

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ:.....

السنة الجامعية: 2015/2014

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿...والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا

وكان بين ذلك قواما...﴾

الآية 67 من سورة الفرقان

التشكرات

كلمة شكر وعرفان

﴿...رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصاحين... ﴾ الآية19من سورة النمل

فالشكر والحمد لله حمدا كثيرا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه عدد خلقة ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته، وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وهو رب العرش العظيم.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم: ﴿...من لا يشكر الناس لا يشكر الله...﴾

نتقدم بصدق الوفاء والعرفان إلى المشرف على هذا العمل الأستاذ "جايز كريم"، لما بذله من وقت وجهد وعلى توجيهاته ونصائحه القيمة التي قدمها لنا خلال فترة إشرافه حتى يخرج هذا العمل في صورته النهائية.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول المشاركة في مناقشة هذا البحث وتقييمه.

ولا يفوتني أن أتقدم بعظيم الشكر إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، وكل عمال جامعة ابن خلدون.

وإلى كل من وقف معنا و دعمنا من بعيد أو قريب على إنجاز هذا العمل المتواضع بجهده، وقته، دعائه وكل كلمة طيبة.

الملخص

الملخص:

تعبر سياسة الإنفاق العام عن مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تصدرها الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية، من خلال الاستخدام الأمثل للإنفاق العام بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي، رفع مستويات التشغيل وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي، وعلى هذا الأساس فقد عالجت هذه الدراسة وبشكل مفصل الإشكالية المتعلقة بتأثير سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1989-2014، وهذا في ظل تسارع الأحداث الاقتصادية، فقد تغيرت سياسة الإنفاق العام وانعكس ذلك على معدلات البطالة خاصة بعد الأزمة النفطية سنة 1986 التي دفعت بالحكومة الجزائرية للجوء إلى المؤسسات المالية الدولية من أجل القيام بمجموعة من الإصلاحات بغرض تجاوز الإختلالات الاقتصادية من بينها ظاهرة البطالة، ونسجل في هذا الإطار تبني الجزائر لسياسة إنفاقية تقشفية خاصة مع تطبيق برنامج التعديل الهيكلي1995-1998، لكن هذه الإصلاحات كانت لها آثار سلبية منها ارتفاع معدلات البطالة حيث قدرت ب28.89% سنة2000 بعدما كانت تقدر ب18.10% سنة 1989، لتليها سياسة إنفاقية ارتكزت أساسا على التوسع في حجم الإنفاق العام منذ سنة2001 وذلك كنتيجة للانفراج المالي الذي تحقق بفعل ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة والتي برزت خلالها ثلاث برامج إنفاقية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي2010-2014، والتي نجم عنها زيادة في فرص التشغيل وتراجع في معدلات البطالة التي بلغت9.8% سنة2014، ولكن يبقى أثر تطبيق هذه البرامج على تحسين معدل البطالة ضئيلا ومحدودا بالمقارنة مع الموارد المالية الضخمة التي تم إنفاقها؛

ولإظهار تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة أكثر قمنا بدراسة إحصائية باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وبالاعتماد على برنامج SPSS، وقد تبين من خلال هذه الدراسة وجود علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق العام، ما يعني أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر لها قدرة على معالجة ظاهرة البطالة غير أن هذه المعالجة ظرفية ومؤقتة لأن المشاريع الحكومية غالبا ما تكون مؤقتة والمناصب التي تعرضها غير دائمة كما أن الموارد المالية للخزينة العمومية تعتمد أساسا على عائدات الجباية البترولية، بالإضافة إلى أن التأثير لم يكن بدرجة قوية ما يعني وجود متغيرات اقتصادية أخرى تؤثر في معدلات البطالة.

الكلمات المفتاحية: سياسة الإنفاق العام، الإنفاق العام، البطالة، البرامج التنموية (الإنفاقية).

محتويات البحث

محتويات البحث

المحتويات	الصفحة
التشكرات	
الملخص	
محتويات البحث	
قائمة الجداول والأشكال البيانية	
مقدمة عامة	أ-خ
الفصل الأول: عموميات حول الإنفاق العام والبطالة	
تمهيد الفصل	**9**
المبحث الأول: النفقات العامة كأداة من أدوات السياسة المالية	**10**
المطلب الأول: تطور الإنفاق العام من خلال تطور الدولة من المنظور الاقتصادي	**10**
المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام	**13**
المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه	**24**
المبحث الثاني: الإطار النظري للبطالة	**27**
المطلب الأول: ماهية البطالة	**27**
المطلب الثاني: قياس البطالة وطرق التخفيف منها	**30**
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة	**33**
المبحث الثالث: أثر الإنفاق العام على البطالة في ظل المدارس الاقتصادية	**37**
المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة	**37**
المطلب الثاني: آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة	**40**
خلاصة الفصل	**42**
الفصل الثاني: تحليل واقع الإنفاق العام والبطالة في الجزائر (1989-2000)	
تمهيد الفصل	**44**

محتويات البحث

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الجزائر (1989-2000)	**45**
المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في مرحلة تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي (1989-1995)	**45**
المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام في مرحلة الاتفاق الموسع (1995-1998)	**51**
المطلب الثالث: سياسة الإنفاق بعد مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1999-2000)	**55**
المبحث الثاني: تطور البطالة في الجزائر (1989-2000)	**58**
المطلب الأول: تحليل وضعية البطالة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1989-1998)	**59**
المطلب الثاني: أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر (1989-1998)	**61**
المطلب الثالث: الإجراءات المرفقة لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية للتخفيف من حدة البطالة في الجزائر(1989-2000)	**64**
المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام في الجزائر وانعكاسها على معدلات البطالة (1989-2000)	**65**
المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة في مرحلة الاستقرار الاقتصادي (1989-1995)	**66**
المطلب الثاني: اثر سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة في مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998)	**66**
المطلب الثالث: اثر سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة بعد الإصلاحات الاقتصادية (1998-2000)	**70**
خلاصة الفصل	**74**
الفصل الثالث: انعكاس سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر (2001-2014)	
تمهيد الفصل	**76**
المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة2001-2014	**77**

محتويات البحث

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	**77**
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	**81**
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي) (2010-2014)	**83**
المبحث الثاني: أثر برامج الإنفاق العام على البطالة (2001-2014)	**85**
المطلب الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على البطالة (2001-2004)	**85**
المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على معدلات البطالة (2005-2009)	**88**
المطلب الثالث: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على البطالة (2010-2014)	**90**
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على البطالة في الجزائر (2001-2014)	**92**
المطلب الأول: تقديم نموذج الانحدار الخطي البسيط	**92**
المطلب الثاني: تحديد متغيرات نموذج الدراسة	**96**
المطلب الثالث: تقدير معالم نموذج الدراسة و تفسير نتائجه	**97**
خلاصة الفصل	**105**
الخاتمة العامة	**111-107**
المراجع	**121-113**
الملاحق	**125-123**

قائمة الجداول و الأشكال البيانية

قائمة الجداول

رقم الجداول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول(1.2)	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1989-1994)	**48**
الجدول(2.2)	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1995-1998)	**53**
الجدول(3.2)	تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1999-2000)	**55**
الجدول(4.2)	تطور نفقات التسيير في الفترة (1999-2000)	**56**
الجدول(5.2)	تطور نفقات التجهيز في الفترة (1999-2000)	**56**
الجدول(6.2)	نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة (1999-2000)	**58**
الجدول(7.2)	نسبة البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية (1989-2000)	**59**
الجدول(8.2)	نسبة البطالين في مرحلة الإستقرار الاقتصادي (1991-2004)	**60**
الجدول(9.2)	توزيع تفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (1995-1998)	**67**
الجدول(10.2)	تطور اليد العاملة في القطاع الحكومي (1995- 1997)	**68**
الجدول(11.2)	توزيع نفقات التجهيز خلال الفترة (1995- 1998)	**69**
الجدول(12.2)	حصيلة المؤسسات المنحلة و العمال المسرحين (السداسي II من 1998)	**70**
الجدول(13.2)	تطور نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999- 2000)	**71**
الجدول(14.2)	مخصصات الميزانية و استهلاكها في إطار وكالة التنمية الجماعية	**72**
الجدول(15.2)	توزع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي (1999-2000)	**73**
الجدول(1.3)	مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001- 2004)	**78**
الجدول(2.3)	المخصصات المالية لبرنامج المشاريع المصغرة (2001- 2004)	**79**
الجدول(3.3)	المخصصات المالية لمشاريع الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة (2001- 2004)	**80**
الجدول(4.3)	المخصصات المالية لمشاريع تأطير سوق العمل (2001- 2004)	**80**
الجدول(5.3)	مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009)	**82**

قائمة الجداول و الأشكال البيانية

الجدول(6.3)	مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	**84**
الجدول(7.3)	مناصب الشغل المستحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي	**87**
الجدول(8.3)	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة (2005-2009)	**89**
الجدول(9.3)	تحليل التباين لنموذج الانحدار	**98**
الجدول(10.3)	نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار	**99**
الجدول(11.3)	نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي	**101**

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل(1.1)	تقسيمات الإنفاق العام	**18**
الشكل(2.1)	أثر الإنفاق العام على معدل البطالة حسب نظرية كينز	**39**
الشكل(1.3)	الإنفاق العام و معدلات البطالة 2001-2004	**86**
الشكل(2.3)	الإنفاق العام و معدلات البطالة 2005-2010	**88**
الشكل(3.3)	الإنفاق العام و معدلات البطالة 2010-2014	**91**
الشكل(4.3)	تطور الإنفاق العام و معدلات البطالة خلال الفترة(1989-2014)	**96**
الشكل (5.3)	العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد و الاحتمال التجميعي المتوقع	**100**
الشكل(6.3)	انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية لمتغير معدلات البطالة(tch)	**103**

المقدمة العامة

مقدمة عامة

توطئة:

لقد شكلت دراسة السياسات الاقتصادية محورا هاما في الفكر الاقتصادي، ولعل أهم هذه السياسات السياسة المالية والتي ظهرت أهميتها بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929 وما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة أدت إلى تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، إذ تحول من مبادئ الفكر النقدي إلى أسس الفكر المالي، وذلك كنتيجة لأفكار "كينز" الذي نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق سياسة الإنفاق العام، والتي تعتبر أهم أدوات السياسة المالية وأحد أبرز محركات الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أنها أداة فعالة في يد الدولة للقيام بالوظيفة التنموية، إذ تلعب دورا مهما في البرامج التي تضعها الدولة بهدف تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي ومعالجة المشاكل التي تؤدي إلى إختلالات اقتصادية ولعل من أهمها مشكلة البطالة التي تعتبر محل اهتمام العديد من الاقتصاديين والمفكرين، كونها تمثل أحد المقاييس الرئيسية للأداء الاقتصادي، لهذا تعمل السياسات الاقتصادية على إبقاء هذا المعدل منخفضا قدر الإمكان؛

تعد الجزائر إحدى الدول التي تتبنى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك من خلال السياسة الإنفاقية، فمن الملاحظ أن تزايد حجم الإنفاق العام هو ظاهرة مستمرة وهذا ناتج عن قيام الدولة بوظائفها العامة، ولقد عرفت الجزائر إختلالات عميقة في كل الجوانب والتي أفرزت أزمات اقتصادية حادة من بينها البطالة، وذلك بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986، فهذه الوضعية المزرية أثرت على العديد من القطاعات من بينها قطاع التوظيف وذلك من خلال انخفاض عدد مناصب الشغل، هذا ما ألزم السلطات الجزائرية بالاتجاه نحو المؤسسات المالية الدولية للقيام بإصلاحات اقتصادية موسعة شملت مختلف الجوانب، ومن بينها جانب الإنفاق العام، وذلك بحصولها على قروض تمكنها من تمويل نفقاتها المتزايدة ما أدى إلى تغير ملامح السياسة الإنفاقية خلال تلك الفترة بسبب الوضعية الاقتصادية، وأصبحت سياسة إنفاقية تقشفية، فخلال الفترة 1989-2000 مرت سياسة الإنفاق العام بالجزائر بالعديد من المحطات، بحيث قامت باللجوء إلى صندوق النقد الدولي لأكثر من مناسبة كان أولها سنة 1989 وآخرها سنة 1995، ولقد كان لهذه الإصلاحات الأثر البالغ على مسار الاقتصاد، حيث عرفت الجزائر تراجعا كبيرا حصيلة التشغيل بسبب القيود التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وما صاحبها من حل وخوصصة أغلب مؤسسات القطاع العام والتي أثرت بشكل سلبي على مستوى التشغيل حيث زاد معدل البطالة، فاتخذت

في هذا الإطار مجموعة من التدابير لمواجهة ذلك الوضع أهمها: برنامج تشغيل الشباب، عقود ما قبل التشغيل وبرنامج القرض المصغر، كما استطاعت أن تعالج العديد من الإختلالات وأن تعيد الاقتصاد إلى المسار الصحيح، نتيجة لارتفاع أسعار البترول في السنوات الأخيرة، مما أعطى دفعا جديدا للسياسة المالية عما كانت عليه في الفترة السابقة وخصوصا ما تعلق بالسياسة الإنفاقية، بحيث أصبحت سياسة توسعية جراء الفوائض المالية التي تمتلكها بسبب إرتفاع إيرادات الجباية البترولية، وهذا ما انعكس على النفقات العامة حيث ارتفعت ارتفاعا هائلا مقارنة بالفترة السابقة، وقد تبنت الجزائر في هذا الإطار برامج تنموية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 والتي اتخذ فيها الإنفاق العام الدور الرئيسي؛

ونظرا لكون البطالة ظاهرة اقتصادية لا يمكن القضاء عليها بل تقليصها فقد كان للبرامج الإنفاقية دور في مضاعفة وتيرة الشغل واستحداث مناصب عمل التي سمحت بتقليص معدلات البطالة، لكن ليس بالدرجة الكافية نظرا لحجم المبالغ المالية التي تم صرفها في إطار هذه البرامج.

1.الإشكالية العامة:

ومن هذا المنطلق تتمحور إشكالية الموضوع المعالج و التي يمكن صياغتها في السؤال الجوهري التالي:

- **كيف تؤثر سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر ؟**

و يقودنا هذا السؤال الجوهري إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي نوجزها فيما يلي:

- ما المقصود بكل من سياسة الإنفاق العام، وظاهرة البطالة؟
- ما هو واقع البطالة وسوق الشغل في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية؟
- كيف واكبت سياسة الإنفاق العام الأوضاع الاقتصادية في الجزائر ؟
- ما مدى التأثير الذي ولدته البرامج التنموية (الإنفاقية) على معدلات البطالة في الجزائر؟
- هل ساهمت سياسة الإنفاق العام المتبعة في الحد من البطالة في الجزائر ؟

2.فرضيات البحث:

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهداف البحث ارتأينا وضع الفرضيات التالية التي نعتبرها كمنطلق لمعالجة موضوعنا:

- سياسة الإنفاق العام مجموعة من الإجراءات تتخذها الدولة لعلاج البطالة؛
- إن إتباع الجزائر لسياسة التعديل الهيكلي كان لها أثر كبير في زيادة معدلات البطالة؛
- ترتكز سياسة الإنفاق العام في الجزائر على أساس احتياجات المجتمع، وليس على أساس الموارد المالية المتوفرة؛
- سياسة الإنفاق العام التي اتخذتها الجزائر لمواجهة مشكل البطالة ركزت أساسا على الاهتمام وإعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل في إطار البرامج التنموية؛
- توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سياسة الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الجزائر.

3.أهمية البحث:

يكتسي البحث أهميته في كونه يوضح لنا الدور الذي يحظى به الإنفاق العام في التحليل الاقتصادي ومدى تأثيره على معدلات البطالة، وهذا الموضوع جاء من أجل إلقاء الضوء على مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في ظل توالي الأزمات على الاقتصاد الجزائري في تحقيق التشغيل الكامل الذي يقود إلى تقليص معدلات البطالة.

4.أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى محاولة توضيح مايلي:

- إبراز الإطار النظري للإنفاق العام والبطالة؛
- الوقوف على سياسات الإصلاح الاقتصادي، وإظهار الآثار المترتبة عن سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال هذه الفترة على معدلات البطالة وفي الفترة التي تليها؛
- تحليل مسار سياسة الإنفاق العام والبطالة بالأرقام في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- تبيان أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر.

5.أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي أدت لاختيار هذا الموضوع نذكر:

- البحث في تأثير سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة؛
- تتبع مسار سياسة الإنفاق العام والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة؛
- محاولة معرفة مكانة سياسة الإنفاق العام بالنسبة للاقتصاد الجزائري ودوره في الحد من ظاهرة البطالة.

6.المنهج المتبع في البحث:

تم الإعتماد في هذا البحث على:

- **المنهج الوصفي:** وذلك لدراسة الجانب النظري لكل من الإنفاق العام والبطالة والتطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بهما؛
- **المنهج التاريخي:** لسرد التطور التاريخي لمتغيرات الدراسة عبر مختلف المدارس الفكرية؛
- **المنهج التحليلي:** لتحليل مختلف الإحصائيات المتعلقة بالإنفاق العام والبطالة في الجزائر؛
- **المنهج الإحصائي:** لتوضيح اثر الإنفاق العام على معدلات البطالة بالاعتماد على البرنامج الإحصائيSPSS.

7.أدوات البحث:

اعتمدنا على الأدوات الخاصة بالتحليل الاقتصادي من إحصائيات تخص كل من الإنفاق العام البطالة وذلك باللجوء إلى الديوان الوطني للإحصائيات Ons، بوابة الوزير الأول، بالإضافة إلى الرسائل ذات الصلة بالموضوع، ونظرا لطبيعة الدراسة تم إستعمال بعض البرامج الإحصائية وهي Excel ,Spss لتقدير وإستخراج النتائج.

8.حدود الدراسة:

يتحدد نطاق هذه الدراسة بمايلي:

- **الحد الموضوعي:** يغطي هذا البحث الإنفاق العام بأنواعه، تقسيماتها وظاهرة تزايده، ولا نتعرض في هذا البحث إلى جانب الإيرادات إلا في حدود الضرورة التي يقتضيها الشرح، كما تطرقنا لبرامج صندوق النقد الدولي المطبقة في الجزائر وكذا البرامج التنموية بغرض معرفة مدى تأثيرها على معدلات البطالة؛
- **الحد الزمني:** حددت فترة الدراسة 1989- 2014 مقسمة إلى قسمين:

المرحلة الأولى: 1989-2000 تتضمن برامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي وما بعد فترة الإصلاحات، وتميزت فيها السياسة الإنفاقية بالحذر والتقشف وزيادة في معدلات البطالة؛

المرحلة الثانية: 2001-2014 مرحلة الإنعاش الاقتصادي، تميزت بتوسع البرامج الإنفاقية لارتفاع عائدات النفط وانخفاض في معدلات البطالة.

- **الحد المكاني:** تخص هذه الدراسة حالة الجزائر.

9.صعوبات البحث:

- قلة الدراسات السابقة لهذا الموضوع؛
- تباين البيانات والإحصائيات واختلافها من مصدر لآخر؛
- عدم توفر نتائج دقيقة خاصة خلال فترة الدراسة.

10.الأبحاث السابقة:

الدراسات التي تتعلق بموضوع تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة نادرة، ولعل أقرب الدراسات لهذا الموضوع نذكر البعض منها:

- دراسة لضيف أحمد، **انعكاسات سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر(1994-2004)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2005/2004، ومن أهم النتائج التي توصل إليها في دراسته أنه يمكن التأثير على النمو الاقتصادي و التشغيل عن طريق سياسة الإنفاق العام من خلال الزيادة في النفقات العامة، ولكن يجب توفر شروط مهمة في الاقتصاد حتى تؤدي هذه السياسة دورها، و من أهم هذه الشروط أن تكون النفقات منتجة بالإضافة إلى توفير مرونة مرتفعة نوعا ما للطلب على اليد العاملة بالنسبة للتغيرات في الإنتاج؛
- نذير ياسين، **أثر السياسة المالية والنقدية على البطالة في الجزائر (دراسة قياسية تحليلية للفترة1970-2010)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012/2011، ومن أهم النتائج التي توصل إليها في دراسته هو عدم قدرة السياسة النقدية في التأثير على معدلات البطالة، وهذه النتيجة تتوافق مع الاقتصاد الجزائري حيث يعتبر استقرار الأسعار ومكافحة التضخم الهدف الأساسي للسياسة النقدية في الجزائر، أما السياسة المالية ذات الطابع الكينزي التي انتهجتها الجزائر عن طريق رفع الإنفاق العام بهدف الرفع من عرض الإنتاج الوطني لم يكن لها اثر

على معدلات البطالة، و يرجع هذا إلى ضعف الجهاز الإنتاجي ومحدودية قدراته فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الرفع من إنتاجها، هذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي.

11. هيكل البحث:

انطلاقا من طبيعة الموضوع، و الأهداف المرتبطة به، و للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى مقدمة، وثلاث فصول لكل فصل ثلاث مباحث وثلاث مطالب، يتضمن الفصل الأول تطور الإنفاق العام عبر مختلف مراحل الفكر الاقتصادي، مفهوم الإنفاق العام، تقسيماته، أسباب تزايده والآثار المترتبة عليه، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا إلى تعريف ظاهرة البطالة بكل أنواعها، قياسها، طرق التخفيف منها وكذلك النظريات المفسرة لها، مع تبيان العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة عبر مختلف المدارس الاقتصادية؛

وخصص الفصل الثاني لتحليل تطور الإنفاق العام ومعدلات البطالة خلال الفترة 1989- 2000 في ظل الإصلاحات الاقتصادية، وتقييم مدى تأثير الإنفاق العام ومساهمته في تقليص معدلات البطالة في تلك الفترة؛

أما الفصل الثالث فقد تطرقنا إلى أثر البرامج الإنفاقية في ظل وفرة الموارد المالية لمعالجة مشكل البطالة، واستعملنا الأسلوب الإحصائي باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وبالاعتماد على برنامج SPSS لمعرفة أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة.

لننهي البحث بخاتمة عامة تضمنت طرح مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها والتوصيات ثم قائمة المراجع التي إعتمدنا عليها.

الفصل الأول:
عموميات حول الإنفاق العام و البطالة

تمهيد الفصل:

يعتبر الإنفاق العام من المكونات الرئيسية للطلب الكلي والتي من شأنها التأثير على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخول والعمالة، فهو يلعب دورا رئيسيا في تحفيز النشاط الاقتصادي ومن ثم الحد من معدلات البطالة وفي ذلك سير على منهج التحليل المالي للفكر الكينزي الذي يعتبر أهم من أشار إلى فعالية السياسة المالية وبالخصوص الإنفاق في الحد من البطالة؛

فالإنفاق العام يمثل الحل الوحيد والأمثل للبلدان النامية النفطية لمواجهة حالات الاستخدام الناقص وخلق فرص العمل التي من شأنها أن تمتص جزءا من البطالة، لأن البلدان النامية تفتقر لقاعدة صناعية قوية تستطيع من خلالها أن تنتهج سياسات ضريبية تمول بها مشاريعها، بل إن ميزانياتها تعتمد بشكل كبير على عوائد الجباية البترولية وتسعى لصرف هذه الإيرادات في تمويل المشاريع والمؤسسات الحكومية بغية خلق مناصب شغل جديدة تحقق بها استقرار وتوازن في أسواق العمل؛

انطلاقا مما سبق سنحاول من خلال هذا الفصل تقديم دراسة نظرية لأثر سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة عبر مختلف المدارس الاقتصادية، وبهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول**: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية؛
- **المبحث الثاني**: الإطار النظري للبطالة؛
- **المبحث الثالث**: أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة في ظل المدارس الاقتصادية.

المبحث الأول: الإنفاق العام كأداة من أدوات السياسة المالية

يعتبر الإنفاق العام أحد أهم أدوات السياسة المالية والذي يعبر عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث شهد هذا الأخير العديد من التطورات بتطور دور الدولة وتنوع مجالات تدخلها فتطور الإنفاق العام من حيث مفهومه، والقواعد التي تحكمه وأصبحت أنواعه وتقسيماته تتحدد بالشكل الذي يساعد على إبراز آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

المطلب الأول: تطور الإنفاق العام من خلال تطور الدولة من المنظور الاقتصادي

لقد عرف الإنفاق العام تطورا يواكب التطور الحاصل في دور الدولة، حيث مر بعدة مراحل ابتداء من مرحلة الدولة الحارسة مرورا بمرحلة الدولة المتدخلة ووصولا إلى مرحلة الدولة المنتجة.

أولا: الإنفاق العام في ظل الدولة الحارسة: في هذه المرحلة امتنع على الدولة التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، واقتصر غرض الإنفاق العام على ضمان سير المرافق الأساسية التي تشبع الحاجات الجماعية، وقد انعكس ذلك على كتابات الاقتصاديين والماليين أشهرهم العالم الفرنسي"بودان"، "مونتسكو" الذي احتوى كتابه **"**روح القوانين **"** على قواعد في الأوضاع السياسية، المالية والضرائب والعالم الانجليزي "آدم سميث " بكتابه **"** ثروة الأمم**"** المنشور سنة 1776 [1]، فلم يعط التقليديون أهمية تذكر للإنفاق العام وكانوا يعالجونه في الغالب من الجانب القانوني ويركزون على إجراءات الإنفاق العام ومراقبته، دون البحث في طبيعته وآثاره الاجتماعية والاقتصادية، ولعل ذلك يرجع إلى أن الفكر التقليدي يرى أن حجم الإنفاق العام هو العامل المهم الذي ينبغي تركيز البحث فيه؛ ويتعارض هذا المكان المتواضع الذي احتله الإنفاق العام مع النظرية المالية التقليدية (المالية المحايدة)، فقد كانت نظرية النفقات العامة أساس لنظرية الإيرادات العامة، فالنفقات العامة هي التي تحدد الإيرادات العامة، وقد شكل هذا المنطق أساس توازن الميزانية العامة في الفكر التقليدي، ويقصد التقليديون بتوازن الميزانية ضرورة أن تغطي الإيرادات العامة العادية النفقات العامة العادية[2].

ثانيا: الإنفاق العام في ظل الدولة المتدخلة: اتضح من تطور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ضرورة

[1] عمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة(النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)**، بدون طبعة، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة(الجزائر) 2005، ص ص 13، 14.

[2] زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، بدون طبعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998، ص ص23، 24.

التخلص من مفهوم الدولة الحارسة وحل محله مفهوم الدولة المتدخلة وخاصة بعد أن سادت العالم الأزمة الاقتصادية الكبرى، أو الكساد العالمي الكبير عام 1929-1932، وفي نفس الوقت الذي برزت فيه النظرية الكينزية التي قامت على أساس ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي [1]؛

واعتمد تدخل الدولة داخل الاقتصاد على ركائز نظرية غذتها آراء واجتهادات العديد من المفكرين أشهرهم على الإطلاق الاقتصادي الانجليزي "جون مينارد كينز" الذي وضع مبادئ التدخل التعديلي للدولة للحد من البطالة وبعث التشغيل الكامل، ويمكن للدولة من خلال ميزانيتها زيادة نفقات الاستثمار من جهة وتقليص الضرائب من جهة أخرى وهذا من أجل تنشيط وإنعاش الاقتصاد ومن ثم تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية.

ويظهر تدخل الدولة فيما يتعلق بالمالية العامة من خلال العناصر التالية [2]:

1.زيادة الإنفاق العام: ما يجب تسجيله هنا هي تلك الوتيرة التي طبعت الزيادة في النفقات العمومية خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والتي تمت بسرعة تفوق ارتفاع الدخل الوطني والتي لا يمكن تمويلها من خلال الإيرادات الجبائية فقط.

2.إعادة النظر في التوازن الميزاني: لقد تم إعادة النظر في هذه القاعدة التي قدسها المفكرون الكلاسيك واضطرت الحكومة إلى التخلي عن توازن الميزانية العامة للدولة والبحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، أكثر من هذا اعتبر العديد من المنظرين الاقتصاديين المؤيدين لتدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية أن "العجز الميزاني أداة ملائمة للتحفيز والإنعاش الاقتصادي وهذا في ظل شروط معينة يجب توفرها.

3.خروج المالية العامة عن حيادتها: صارت ميزانية الدولة بفعل تدخل الحكومات في الأمر الاقتصادي غير حيادية وراحت تمارس تأثيرا هاما وفي بعض الأحيان حاسما على تطور الوضعية الاقتصادية، هذه الحيادية التي خصت طويلا المالية العامة قد تم الاستغناء عنها لسببين على الأقل:

– على اعتبار النفقات العمومية صارت تمتص جزءا هاما من الدخل الوطني وصار من الضروري أخذ القرارات المتعلقة بالميزانية بعين الاعتبار؛

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة(مصر)، 2003، ص40.

[2] محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص20-23.

– أنه كل الدول صارت تستعمل المالية العامة كأداة رئيسية للسياسة الاقتصادية.

وقد ترتب على ذلك عدة نتائج أثرت على مفهوم الإنفاق العام حيث [1]:

أ. تنوع الإنفاق العام تبعا لتنوع وظائف الدولة فبالإضافة إلى الوظائف التقليدية أصبحت مسؤولية الدولة تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي لمحاربة البطالة، دعم بعض فروع الإنتاج، إعادة التعمير، تحقيق التنمية الاقتصادية، إعادة توزيع الدخل القومي بين الطبقات وهذا ما جعل الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية؛

ب. ازداد حجم الإنفاق العام وارتفعت نسبته إلى الدخل القومي.

من خلال ما تقدم أصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي الحديث يتركز على دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العام وترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواعه حيث أن تأثير كل نوع من أنواع الإنفاق يختلف عن الآخر كما أن التزايد المستمر في حجم الإنفاق العام أضفى أهمية خاصة على دراسة كفاءة استخدام الموارد العامة تحت موضوع تقويم النفقات العامة، بالإضافة إلى تزايد أهمية النفقات العامة نتيجة ازدياد أهمية الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها معظم الحكومات المعاصرة.

ثالثا: الإنفاق العام في ظل الدولة المنتجة: بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة (الاشتراكية) بازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي عام 1917، حيث لم يكتفي بوجود دور الدولة في كونها متدخلة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقط، بل تعدى ذلك إلى ملكية وسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد بدرجات مختلفة حسب درجة الاقتراب إلى الاشتراكية، حتى أصبح النموذج للدولة المنتجة يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج واختفى تقريبا دور الأفراد في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج[2]؛

كما اقتضى أيضا تغيير دور الميزانية العامة وطبيعتها لتصبح جزءا من الخطة القومية، ولذا أصبحت الكميات المالية التي في حوزة الدولة تتطابق إلى حد كبير مع الناتج، الدخل، والإنفاق الوطني[3].

---

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان(الأردن)، 2007، ص ص 122، 123.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2007، ص ص 423، 424.

[3] زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2000، ص 28.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام

إن الدولة في سبيل إشباع الحاجات العامة تقوم بقدر من الإنفاق العام سواء كان ذلك لإنتاج سلع وخدمات أو من خلال توزيع دخول تحويلية داخلية أو خارجية لتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية كمساعدة الأسر محدودة الدخل بقصد تصحيح ما يقع من اختلال في توزيع الدخل أومن خلال الإعانات التي تقدم بصورة مباشرة أو غير مباشرة للأفراد أو بعض وحدات الاقتصاد الخاص.

أولا: مفهوم الإنفاق العام وعناصره

يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه :"كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة خاصة "[1].

كما يعرف على أنه :" ما تنفقه الدولة أو أي شخص من الأشخاص العامة الأخرى أو المؤسسات التابعة لها وهذا بخلاف النفقة الخاصة التي يضفي عليها الطابع الشخصي للمنفق"[2].

وقد عرفه علماء المالية العامة على أنه :"مبلغ من النقود يخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة "[3].

فالإنفاق العام يتمثل في :"مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة وفقا لما يرسمه القانون المنظم لهذه الهيئات وفي الحدود التي يضعها"[4].

وتبين من التعاريف السابقة أن الإنفاق العام يقتضي ثلاث عناصر تتمثل في:

1.الصفة النقدية للإنفاق العام: لكي نكون أمام نفقة عامة لابد للدولة من استخدام مبلغ من النقود ثمنا للحصول على ما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير مرافقها أو ثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاستثمارية التي تتولاها بنفسها، ولذلك لا يعتبر من قبيل النفقة العامة ما تمنحه الدولة من مساكن مجانية أو إعفاء البعض من الضرائب كما أن استخدام النقود في الإنفاق يسهل ما يقتضيه النظام

[1] سلام عبد الكريم آل سميسم، **السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2011، ص24.

[2] بن داود إبراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، بدون بلد النشر، 2010، ص 26.

[3] عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2007، ص 50.

[4] زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 16.

المالي الحديث من الرقابة في صورها المتعددة[1].

2.صدور النفقة عن شخص معنوي عام: يشترط لكي تعد النفقة من النفقات العامة أن يكون الآمر بها شخص معنوي عام، والمقصود بالشخص المعنوي العام ذلك الشخص الذي ينظم قواعد القانون العام وعلاقته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وعلى ذلك تعد من النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها الدولة على اختلاف أنظمتها، بينما لا يعد من النفقات العامة تلك النفقات التي تقوم بها أي من الشخصيات الخاصة سواء كانت شخصية طبيعية أو اعتبارية[2].

3.تحقيق الإنفاق العام للمنفعة العامة: لكي يكون الإنفاق عام يجب أن يقصد به تحقيق منفعة عامة وهذا المبدأ مبرر بأمرين[3] :

أولهما: أن الإنفاق العام يجب أن يشبع حاجة عامة؛

ثانيهما: أن الإنفاق العام إذا حقق منفعة عامة فان ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة ين المواطنين في تحمل الأعباء العامة؛

فإذا كان هدف الإنفاق العام تحقيق نفع خاص لبعض الأفراد دون غيرهم أو لبعض الفئات دون غيرها فان هذا يعني تخفيف ثقل الأعباء العامة عليهم على حساب بقية الأفراد أو بقية الفئات الأخرى.

ثانيا: تقسيم الإنفاق العام

تتعدد التقسيمات الخاصة بالإنفاق العام بتعدد أغراض البحث وتختلف باختلاف الزاوية التي ينظر منها إلى تلك النفقات ومع ذلك يمكن حصرها في نوعين هما : التقسيمات العلمية والتقسيمات الوظيفية.

1.التقسيمات العلمية: هي التقسيمات التي تناولها علماء المالية العامة، والتي تعتمد على التكرار أو الدورية وحسب أهدافها أو بحسب نطاق سريانها أو آثارها الاقتصادية.

1.1– تقسيم النفقات العامة حسب انتظامها ودوريتها: تقسم النفقات العامة تبعا لانتظامها ودوريتها إلى نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير عادية، فالنفقات العادية هي التي تنفق سنويا بصورة دورية منتظمة، والمهم في اعتبار النفقات العامة العادية هو تكرر هاته النفقات بصورة دورية دون أن يعني ذلك

[1] سمير الشاعر، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت(لبنان)، 2011، ص ص81، 82.

[2] حامد عبد المجيد دراز وآخرون، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2003، ص ص 253، 254.

[3] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، **المالية العامة**، بدون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة (الجزائر)، 2003، ص ص 24، 25.

تكرارها بذات الحجم مثل :رواتب الموظفين، نفقات صيانة الطرق وفوائد القروض، أما النفقات غير العادية لا تتميز بالانتظام والدورية مثل :نفقات إنشاء الخزانات، السدود، ونفقات مكافحة البطالة [1].

2.1- تقسيم النفقات العامة حسب أغراضها: ويسمى أيضا بالتقسيم الوظيفي للنفقات العامة، ويمكن أن تظهر تبعا للوظائف التالية[2] :

أ. النفقات العامة الاقتصادية: وهي تلك النفقات التي تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي كالإعانات، المنح والهبات الاقتصادية وغيرها من النفقات لإشباع الخدمات اللازمة والتي تستهدف تزويد الاقتصاد بالبنية الأساسية.

ب. النفقات العامة الاجتماعية: وهي نفقات توزع على شكل مبالغ مخصصة لبعض الطبقات، الفئات الاجتماعية بما فيها خدمات الضمان الاجتماعي وأصحاب الدخول المحدودة، وخدمات الصحة والتعليم وغيرها.

ج. النفقات العامة الإدارية: وهي تلك النفقات التي تهدف لتسيير المرافق العامة من رواتب، أثمان مشتريات الدولة ومستلزماتها الإدارية، المبالغ المخصصة لإعداد، تدريب وتطوير الجهاز الإداري.

د. النفقات العسكرية: وهي النفقات المخصصة لإقامة وبناء مرافق الدفاع والجيش والتسليح، وتجهيز القوات المسلحة داخليا وخارجيا.

هـ. النفقات المالية :كنفقات الدين العام وفوائده والأوراق المالية والسندات المالية الأخرى.

3.1- تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها: تقسم النفقات حسب نطاق سريانها إلى نفقات مركزية وأخرى محلية، فالأولى هي النفقات التي تسري على كافة أفراد الشعب بالدولة وتظهر في ميزانية الدولة من خلال قانون المالية، أما الثانية فهي النفقات الموجهة أساسا لسكان إقليم معين وتظهر في ميزانية الولاية أو البلدية طبقا لقانون كل منها [3].

4.1- تقسيم النفقات حسب آثارها: يمكن تقسيم النفقات حسب آثارها إلى نفقات إنتاجية ونفقات استهلاكية، فالأولى هي النفقات التي تعطي دخلا أي أن لها مردودا اقتصاديا مثل النفقات الخاصة بإقامة

---

[1] محمد سعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة**، بدون طبعة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب(سوريا)، 1979، ص ص 70، 71.

[2] أعاد محمود قيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2011، ص ص 43، 44.

[3] محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، مرجع سبق ذكره، ص36.

المصانع، أما الثانية فليس لها مردودا اقتصادي كالنفقات الخاصة بإقامة المتنزهات وشق الطرق[1].

2.التقسيمات الوظيفية: تقسم كل دولة نفقاتها العمومية في موازنتها إلى أقسام متعددة، تختلف في كثير منها عن التقسيمات العلمية، ويختلف التقسيم الوظيفي من دولة إلى أخرى بحسب نظامها الاقتصادي، الإداري، المالي والسياسي، وعليه نشير إلى بعض نماذج التقسيمات الوظيفية والتي تتمثل في [2]:

1.2– التقسيم الإداري: بالنسبة لهذا التقسيم توزع النفقات وفقا لتقسيم الإدارات العامة المختلفة، وكانت الموازنات توضع على أساس تقسيم جهاز الدولة إلى وزارات يضاف إلى ذلك مخصصات رئاسة الدولة ومخصصات السلطة التشريعية، وقد طرأ تطور على هذا التقسيم وذلك بتقسيم النفقات الحكومية وفقا لوظائف الدولة ومهامها في مختلف الأنشطة.

2.2– التقسيم الوظيفي: سمي بالتقسيم الوظيفي بحيث تحدد نفقة كل مهمة ونسبتها لمجموع النفقات العامة كمابيلي:

أ. الإدارة العامة والسلطات العمومية؛

ب. القضاء والشرطة؛

ج. النشاط الاقتصادي؛

د. النشاط الثقافي، الصحة والتعليم؛

هـ. الجيش...وغيرها.

3.2– التقسيم الاقتصادي: تجري التقسيمات الاقتصادية بالاستناد إلى التقسيمات الإدارية وفقا لمهام مختلف الدوائر الحكومية، بشرط أن توزع هذه المهام حسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة، الزراعة وغيرها إلا أنه من الأفضل أن يجري التقسيم اخذين بعين الاعتبار المظاهر الاقتصادية والاجتماعية كما يلي:

أ. النفقات اللازمة لسير الإدارة ومختلف المصالح العامة مثل الرواتب والأجور؛

ب. نفقات التجهيز والإنشاء وهي نفقات منتجة تؤدي الى زيادة الدخل القومي؛

[1] عادل فليح علي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2007، ص ص 56، 57.

ج. نفقات التوزيع (إعادة توزيع الثروة) وتختلف هذه النفقات بحسب مجالات استخدامها وطبيعة أهدافها ومنها:

– الإعانات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق نمومتوازن للاقتصاد القومي مثل الإعانات التي تمنحها الدولة لبعض منتجي السلع الضرورية للحد من ارتفاع أسعار.

– الإعانات الاجتماعية والتي تستهدف تحسين أحوال المعيشة لبعض فئات المجتمع كإعانات الشيخوخة والضمان الاجتماعي وغيرها.

الشكل (1.1): تقسيمات الإنفاق العام

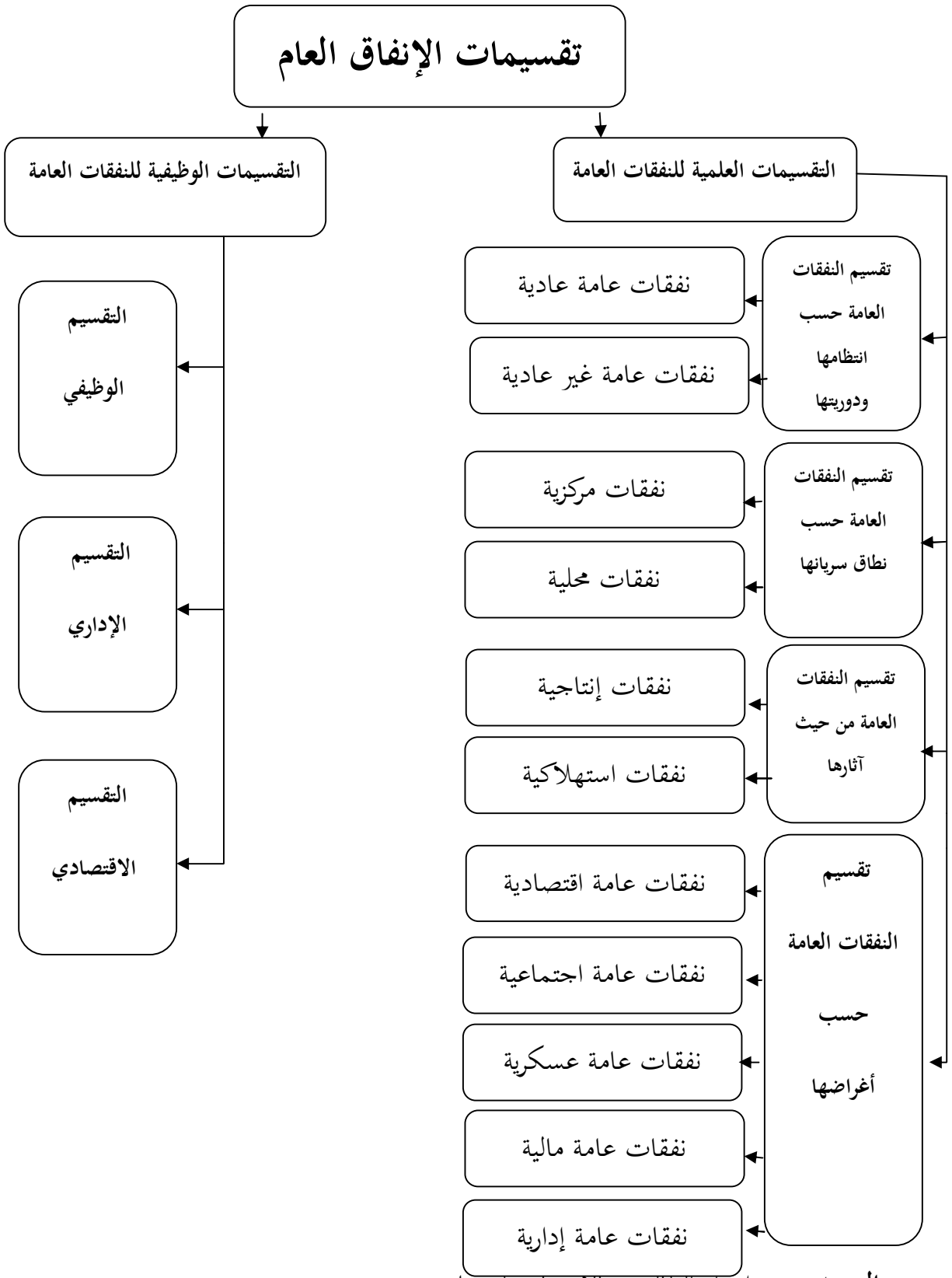

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

3.تصنيف النفقات العامة في الجزائر: في الجزائر يتم تصنيف النفقات العامة إلى[1]:

1.3- نفقات التسيير: وهي ضمن أربعة أبواب

أ. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

ب. مخصصات السلطات العمومية؛

ج. النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

د. التدخلات العمومية.

2.3-نفقات الاستثمار: وهي ضمن ثلاث أبواب

أ. الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛

ب. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

ج. النفقات الأخرى برأسمال.

ثالثا: الآثار الاقتصادية للإنفاق العام

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة الاقتصادية للدولة، والتي تترتب عليها آثار اقتصادية هامة، تتمثل فيما يلي [2]:

1 .الآثار الاقتصادية المباشرة للإنفاق العام: هي تلك النتائج التي تحدثها النفقات العامة بصورة أولية وفورية على بعض المتغيرات أهمها:

1.1- أثر الإنفاق العام على الناتج الوطني: و هو ما يطلق عليه" إنتاجية الإنفاق العام " وبالتالي درجة تأثيره تتوقف على مدى كفاءة استخدامه، ويؤثر الإنفاق العام على الإنتاج القومي من النواحي التالية:

أ. زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية، في شكل إنفاق استثماري وبالتالي يكون له أثر ايجابي على الإنتاج أو الناتج القومي؛

ب. إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاج عناصر الإنتاج من خلال التعليم، الصحة، الثقافة والتدريب مما يزيد من الناتج القومي؛

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، 2003، ص ص180، 181.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 60، 61.

ج. يؤدي إلى زيادة الطلب الفعال، وتأثيره يتوقف على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي يتسم بدرجة مرونة عالية فان الأثر سيكون ايجابيا، أما إذا حدث العكس فسيكون الأثر سلبي.

2.1– أثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني: يؤثر الإنفاق العام على الاستهلاك الوطني من عدة جوانب لعل من أهمها:

أ. عندما تقوم الحكومة وأجهزتها بشراء خدمات استهلاكية مثل الدفاع، الأمن والتعليم، وعندما تقوم بشراء سلع استهلاكية في شكل ملابس، مستلزمات وأدوية فإنها تزيد من الاستهلاك الوطني؛

ب. عندما تقدم دخولا في شكل أجور، مرتبات وفوائد مدفوعة لمقرضيها فان ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك القومي، بالإضافة إلى ذلك فانه عندما تقوم الحكومة بمنح إعانات بطالة وغيرها، أو تقديم إعانات دعم عيني فهي تزيد أيضا من الاستهلاك الوطني، مع مراعاة اختلاف الدول في مقدار ما يحدثه الإنفاق من أثر على الاستهلاك تبعا لطبيعة هذه الدول.

3.1– أثر الإنفاق العام على إنتاج الدخل الوطني: عندما الدولة تنفق في سبيل القيام بالمهام الأساسية كالدفاع الخارجي، الأمن الداخلي والقضاء فلا شك أنها تهدف من وراء ذلك تحقيق الاستقرار في البلاد وتهيئة الظروف لزيادة الإنتاج، وبالمقابل اختلال الأمن مثلا يؤدي لتقليل الإنتاج لعدم اطمئنان المستثمرين على نتائج أعمالهم، أما إذا أنفقت الدولة على المرافق العامة الإضافية كالتعليم والصحة فان ذلك سوف يؤدي إلى التأثير في الإنتاج وذلك للأسباب التالية[1]:

أ. النفقات العامة تؤثر في الإنتاج بتأثيرها في مقدرة الأفراد على العمل وعلى الادخار، وذلك كونها تزيد من تلك المقدرة لأن جزءا من النفقات العامة ينفق على خدمات من شأنها زيادة كفاية الأفراد ومقدرتهم على العمل فتزداد دخولهم وتزداد مقدرتهم على الادخار؛

ب. النفقات العامة تؤثر في الإنتاج بتأثيرها في رغبة الأفراد في العمل وفي الادخار، فالإنفاق العام يؤدي إلى إضعاف تلك الرغبة لأن منح الأفراد معاشات أو إعانات مبالغ فيها قد يؤدي إلى عدم رغبة الفرد بالعمل والادخار، كذلك فمن الأفضل أن لا تلجأ الدولة إلى منح إعانات للأفراد إلا في حالات الضرورة كالمرض، العجز والبطالة الإجبارية؛

[1] جهاد سعيد حضاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2010، ص ص 60، 61.

ج. النفقات العامة تؤثر في الإنتاج وذلك بنقلها بعض عناصر الإنتاج من نوع إلى آخر من فروع الإنتاج، فالدولة تستطيع بواسطة النفقات العامة توجيه الإنتاج وجهات معينة فإذا وجدت من الأفضل زيادة إنتاج السلع الضرورية عملت على إعطاء مساعدات لزيادة إنتاج هذه السلع وإذا رغبت بالتقليل من إنتاج السلع الكمالية فإنها تستطيع ذلك بفرض الضرائب والرسوم على إنتاجها وتكون النتيجة انتقال عناصر الإنتاج من فرع لآخر؛

د. النفقات العامة تؤثر في بعض عناصر نقل الإنتاج من منطقة إلى أخرى، وقد يؤدي إلى زيادة الإنتاج في مجموعة ومثال ذلك تزيد الدولة فيما تنفقه على التعليم والصحة وبعض المشاريع الاستثمارية في المناطق الفقيرة مما يؤدي إلى زيادة كفاية سكانها وزيادة مقدرتهم على العمل وعلى الادخار، مما يترتب عليه جذب بعض عناصر الإنتاج إلى تلك المنطقة.

4.1- تأثير النفقات العامة على توزيع الدخول: إن تأثير النفقات العامة على توزيع الدخول يمكن أن نراها إما من الإنفاق على الخدمات العامة التي تنتفع بها الطبقات الفقيرة أكثر من إنفاقها على المنافع التي تستفيد منها الطبقة الغنية، مثال ذلك الإنفاق في دور العجزة، أو أن الإنفاق على المرافق التي يستفيد منها الجميع (العدالة، الجيش، وغيرها...) يمول عادة من قبل الأغنياء أكثر منه من قبل الفقراء عن طريق تطبيق مبدأ الضريبة التصاعدية [1].

5.1- أثر الإنفاق العام على الشغل: إن ما يساعد على خلق فرص التشغيل هو إنفاق الدولة في إطار المساهمة كليا أو جزئيا في الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العامة الاقتصادية، كما أن تقديم المساعدات للمنتجين قد يحول دون تسريح العمال، وقد يؤدي إلى خلق قنوات إنتاجية جديدة تستوعب اليد العاملة الإضافية، كذلك عندما تتجه الدولة نحو فك العزلة عن بعض المناطق من خلال إقامة المرافق الضرورية، فإن النفقات التي تتحملها في هذا المجال تساعد على خلق التشغيل لأبناء تلك المناطق، فضلا عن استيعابها رؤوس الأموال بسبب تفتحها على العمران مما يزيد في فرص التشغيل أيضا، كما أن النفقات التحويلية المتعلقة بالضمان الاجتماعي تجعل الأفراد يشعرون بالضمان في الحاضر والمستقبل (تعويض مصاريف

[1] عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، بدون طبعة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2009، ص235.

العلاج، منحة الشيخوخة...) وعليه يقبلون العمل أينما كان[1].

2.الآثار الاقتصادية غير المباشرة للإنفاق العام: إن آثار الإنفاق العام لا تقتصر على المباشرة فقط، بل سوف تتفاعل فيما بعد بفعل عامل الزمن لتولد آثار غير مباشرة على الدخل والاستخدام، هذا ما وصفه كينز بالمضاعف والمعجل ويمكن توضيح هذه الآثار كمايلي[2]:

1.2-أثر الإنفاق العام من خلال أثر المضاعف: تهدف فكرة المضاعف عند كينز إلى بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني، و مؤيدو أفكار كينز في هذا الصدد (والتي صاغها في النظرية العامة الشهيرة عام 1936) لأن زيادة الإنفاق الاستثماري يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، ليس فقط بمقدار الزيادة الأولية ولكن بمقادير مضاعفة يمكن تحديدها ما يؤدي إلى الزيادة في الاستثمار من توالي الإنفاق على الاستهلاك، وهذا هو ما يعرف "بمضاعف الاستثمار" حيث انصرفت جهود كينز فقط على بيان أثر الاستثمار على الدخل الوطني عن طريق نظريته في المضاعف، غير أن الفكر الاقتصادي الحديث يميل إلى توسيع فكرة المضاعف وتحليل أثره ليس فقط بالنسبة للاستثمار، ولكن بالنسبة للظواهر الاقتصادية الأخرى مثل الاستهلاك والإنفاق العام، وبالتالي فإنه يمكن تعميم نظرية المضاعف على هذه الظواهر أيضا؛

ولتوضيح ما تقدم، فإن من المعلوم أن الإنفاق العام يؤدي إلى توزيع دخول يستفيد منها الأفراد في صورة مرتبات، أجور، فوائد أو أثمان للمواد الأولية، تصل لأصحاب الحق فيها، وهؤلاء يخصصون جزءا من هذه الدخول للاستهلاك أو الميل الحدي للادخار، ولا يقف الأمر هنا فالجزء الذي يخصص للاستهلاك يؤدي إلى توزيع دخول جديدة تذهب بدورها إلى الاستهلاك والادخار، وهكذا تستمر حركة توزيع الدخول خلال ما يعرف بدورة الدخل التي تتمثل في:

الإنتاج ← الدخل ← الاستهلاك ← الإنتاج

وبعبارة أخرى فإننا نجد أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى سلسلة متتالية من الإنفاقات التي تتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك ولكنها في مجموعها تزيد من كمية الإنفاق الأولي في الدخل الوطني،

[1] أعمر يحياوي، مرجع سبق ذكره، ص88.

2 عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة(مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)**، بدون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت(لبنان)، 1992، ص ص 117- 119.

وبالتالي فإن اصطلاح المضاعف ينصرف في التحليل الاقتصادي للإشارة للآثار المتكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الإنفاق بالنسبة للدخل الوطني، وعليه يمكن أن نعبر على المضاعف(م) بالعلاقة التالية:

م = 1 – الميل الحدي للاستهلاك / 1

أي أنه يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار ويظهر بوضوح مدى تأثر المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك فهو يزيد بزيادة هذا الميل، وينخفض بانخفاضه، فتغير الميل الحدي للاستهلاك من قطاع لآخر ومن طبقة إلى أخرى يمكننا من تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات.

2.2– آثار النفقات العامة من خلال أثر المعجل: يعني اصطلاح المعجل في التحليل الاقتصادي بصفة عامة الإشارة إلى اثر زيادة الإنفاق العام أو نقصه على حجم الاستثمار فمن الملاحظ أن الزيادة في الإنفاق على السلع وزيادة حجم الدخل الوطني والتشغيل خلال عمليات الاستهلاك المتتالية الناشئة عن زيادة الإنفاق الأولي(هذا هو الأثر السابق للمضاعف) تؤدي بدورها بالمنتجين إلى توسيع طاقاتهم الإنتاجية بزيادة طلبهم على الاستثمار وذلك بشراء الآلات والمعدات الإنتاجية اللازمة لذلك، وعلى ذلك يلتقي أثر المضاعف بأثر المعجل ويرتبط به من حيث زيادة حجم الإنتاج نتيجة للإنفاق على السلع الاستهلاكية بنسبة أكبر من الإنفاق الأولي (هذا هو أثر المضاعف أيضا)، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمار (أثر المعجل أو أثر الاستثمار المولد)؛

فالمعجل إذا يوضح أثر نسبة التغير في الإنتاج على الاستثمار حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية إلى الإنتاج الوطني إلى إحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر ويتم حساب عامل التعجيل كمايلي:

عامل التعجيل = التغير في الاستثمار / التغير في الإنفاق

وهذا يتوقف على مدى الأثر الذي يحدثه المعجل على معامل رأس المال أي العلاقة الفنية بين رأس المال والإنتاج فمعامل رأس المال يحدد حجم المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من إنتاج معين ويختلف المعامل من قطاع إلى آخر، وبالتالي يصبح لكل قطاع المعجل الخاص به، كذلك فإن النفقات العامة على الاستثمار من خلال هذا العامل يتوقف على نوع هذه النفقات وعلى صفة الأفراد المستخدمين منها ومدى ميلهم الحدي للاستهلاك على النحو الذي أوضحناه بالنسبة لأثر المضاعف.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد الإنفاق العام وأسبابه

كان من النتائج التي أدى إليها تطور دور الدولة من الدولة الحارسة المتدخلة فالمنتجة وتوسع وجوه نشاطاتها المختلفة زيادة مفرطة في حجم وتنوع النفقات العامة إلى درجة أن اعتبرت هذه الزيادة بمثابة ظاهرة عامة طويلة الأجل انتشرت في مختلف الدول على اختلاف مستوياتها، ولم تقتصر هذه الظاهرة على زيادة مطلقة في حجم النفقات العامة على رأس الأسعار الجارية والثابتة، وإنما على زيادة مستمرة في نسبة هذه النفقات العامة من الدخل الوطني، وفي هذا الصدد نميز بين نوعين من أسباب تزايد النفقات العامة.

أولا: الأسباب الظاهرية: يقصد بالزيادة الظاهرية تلك الزيادة التي لا يترتب عليها زيادة في الأعباء العامة التي يتحملها المكلفون وتكمن هذه الأسباب في[1]:

1.تدهور قيمة النقود: إذ ينتج عن تدهور قيمة النقود ارتفاع في الأسعار، ويؤدي ذلك إلى زيادة في حجم النفقات العامة الاسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات التي تقدم للأفراد.

2.تغير أساليب إعداد الموازنة: يعرف الفن المالي تغيرات مستمرة يكون لها انعكاس على الحجم الاسمي للنفقات، فلقد كانت الموازنات تعد في السابق على أساس تخصيص الإيرادات العامة بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، وبالتالي لا يظهر في الميزانية العامة للدولة إلا فائض الإيرادات على النفقات، أما اليوم فتعد الميزانية هي أساس مبدأ الشمول، فكل النفقات العمومية التي تقوم الدولة بصرفها تظهر في الميزانية العمومية، كما أن اللجوء إلى تعدد الميزانيات يؤدي إلى حدوث تداخل بينها وبالتالي يؤدي إلى إحداث ما يعرف بظاهرة التكرار في حساب النفقات العامة بالميزانية، وهذا ما يجعل من مقارنة الإنفاق العام في السنوات السابقة بنسبة حالية عرفت تفسيرا في أسلوب إعداد الموازنة يؤدي إلى إمكانية حدوث زيادة ظاهرية.

3.زيادة عدد السكان: إذ أن الزيادة في النفقات العامة الناجمة عن زيادة عدد السكان تعتبر ظاهرية عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد، أما إذا ترتب عنها زيادة في نصيب الفرد الواحد فإن هذه الزيادة تعتبر حقيقية.

ثانيا: الأسباب الحقيقية: إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول في السنوات الماضية تشير

[1] عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص186، 187.

إلى الزيادة المطردة والتي ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور الذي تحققه كل دولة هذه الأسباب نجملها على النحو التالي:

1.الأسباب الاقتصادية: يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.1– تطور حجم الدخل الوطني: يعتبر الدخل الوطني من أهم الأسباب الاقتصادية المؤدية لزيادة حجم النفقات العامة، فمع زيادة الدخل الوطني تقوم الدولة بزيادة مشاريعها المختلفة، لأن الدولة بإمكانها اقتطاع أجزاء أكبر من دخول الأفراد ووضعها في خدمة المصلحة العمومية نتيجة لزيادة الأوعية الضريبية، فزيادة الإيرادات تشجع الدولة على زيادة حجم نفقاتها في الأوجه المختلفة[1].

2.1– تطور الدور الاقتصادي في الدولة: نتيجة للأزمات تخلت الدولة عن حيادتها الذي فرضه عليها نظام الاقتصاد الحر واتبعت سياسة جديدة قوامها التدخل في الحياة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن الذي عجز عنه نظام السوق التلقائي خاصة بعد انتشار الفكر الكينزي مما أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وتنوعها وتعددها كالقيام بتوزيع الإعانات أو الاستثمارات العامة بقصد دفع الطلب الفعلي إلى المستوى اللازم لتحقيق العمالة الكاملة أي زيادة الدخل الوطني[2].

2.الأسباب الاجتماعية: لقد أدى تقدم الوعي الاجتماعي وانتشار المذهب الاشتراكي وقوة الطبقة العاملة إلى تدخل الدولة في الميدان الاجتماعي لمناصرة الطبقات الضعيفة وحماية وتقوية مركزها؛

وقد ساهمت الأزمة الكبرى سنة1929 في زيادة النفقات الاجتماعية والتوسع في الإعانات والخدمات لتحسين الظروف الاجتماعية لمن يملك الوسيلة لذلك، فهو واجب يمليه التضامن الاجتماعي؛

ونتيجة لهذا كله، فقد أعدت الدول المختلفة نظما للضمان الاجتماعي تقوم أساسا على ضمان وسائل العيش للأفراد وكفالة العلاج الطبي لهم ولا شك أن كل ذلك يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، ومن الطبيعي أيضا أن تؤدي زيادة السكان إلى زيادة الإنفاق العام نتيجة توسع الدول في خدماتها ومحاولة رفع مستواها[3].

---

[1] لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة مقارنة الجزائر–تونس)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص 50.

[2] فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن(عمان)، 2013، ص87.

[3] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون(الجزائر)، 2001، ص 28.

3.الأسباب المالية: إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة اللجوء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة مما يسهم للحكومة بزيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية، وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من زيادة في النفقات العامة؛

وفي حالة وجود فائض الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين فإن ذلك يؤدي إلى إعزاء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة.

4.الأسباب الإدارية: مما لاشك فيه أن سواء التنظيم الإداري وعدم مواكبته لتطور المجتمع الاقتصادي والاجتماعي، والإسراف في عدد الموظفين وزيادتهم عن حاجة العمل والإسراف في ملحقات الوظائف العامة يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وهذه الزيادة حقيقية لأنها تؤدي إلى زيادة عبء التكاليف العامة على المواطنين بمعدل أعلى من زيادة الخدمات العامة، لأنها تمثل زيادة غير منتجة إنتاجا مباشرا لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام، وهي في حقيقتها أقرب ما تكون إلى النفقات التحويلية منها إلى النفقات الفعلية(الحقيقية).

5.الأسباب السياسية: أدى انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية إلى لجوء الحكومات للإسراف في النفقات حتى تستطيع كسب الرأي العام، كما أدت درجة أخلاق موظفيها إلى إهدار الكثير من الأموال نتيجة الرشوة والاختلاس وعدم حرصهم على أموال الدولة وبالتالي زيادة الإنفاق العام، كما أدى زيادة علاقات الدولة الخارجية إلى زيادة درجة التمثيل الدبلوماسي والتجاري والاشتراك في المؤتمرات والهيئات الدولية ومساعدة الدولة الأجنبية الصديقة وحركات التحرير على زيادة نفقاتها؛

ومن ضمن الأسباب السياسية أيضا اتساع نطاق الحروب وما يتطلبه من آلات ومعدات حديثة لكسب الحرب، ثم ما يترتب على هذه الحروب من نفقات تتعلق بالدفاع المدني وتعويض آثار ما خلفته الحرب وغيرها إلى زيادة الإنفاق العام في الدولة[1].

[1] هشام مصطفى الحمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر(دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، 2007، ص 188.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبطالة

تعتبر البطالة معضلة فاعلة سواء من الناحية الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، وهذا يعني أنه على الرغم من أن البطالة تمثل في جوهرها ظاهرة اقتصادية، إلا أن عدم معالجتها قد تقود إلى مشاكل اجتماعية وسياسية، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة وأبعادها المختلفة كان على الدول اتخاذ التدابير والسياسات المناسبة لمعالجتها.

المطلب الأول: ماهية البطالة

ينصرف مفهوم البطالة إلى مجموعة السكان في سن العمل القادرين على المساهمة في النشاط الاقتصادي بعد استبعاد غير القادرين على العمل بسبب العجز أو المرض، والذين يتصفون بأنهم بدون عمل ومستعدون للعمل حاليا ويبحثون عنه، ويستلزم التعرف على هذا المفهوم للبطالة، التعرض لمفهوم السكان في سن العمل، القوى البشرية وقوة العمل كالآتي[1]:

– **السكان في سن العمل:** هم مجموعة من السكان الذين لديهم القدرة على المساهمة في النشاط الاقتصادي والذي يفرق بين هذه المجموعة وغيرها هو عمر الإنسان فمن المتعارف عليه دوليا يكون الحد الأدنى للسكان في سن العمل هو15 سنة والحد الأقصى للسكان في سن العمل هو65سنة.

– **القوى البشرية:** هم السكان في سن العمل القادرين على المساهمة في النشاط الاقتصادي والقوى البشرية تشمل السكان في سن العمل مع استبعاد غير القادرين على العمل وبناءا على ذلك فان القوى البشرية تضم: السكان النشطين اقتصاديا والسكان غير النشطين اقتصاديا.

– **قوة العمل:** هم العناصر البشرية العاملة في قطاعات الإنتاج أو قطاعات الخدمات في الدول وهم الذين يعيشون ويعملون مقابل أجر ويشير مفهوم قوة العمل إلى قطاعين من السكان المشتغلين والمتعطلين.

وبعد عرض المفاهيم الأساسية الخاصة بالسكان في سن العمل، القوى البشرية وقوة العمل نتعرض لمفهوم البطالة ثم أنواعها.

[1] طارق فاروق الحصري، **الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص 136- 138.

أولا: مفهوم البطالة

ينصرف مفهوم البطالة إلى: " الانقطاع الإجباري أو اللاإرادي عن العمل لعدد معين من أفراد القوة العاملة "[1].

كما يدخل في ظاهرة البطالة أيضا :" الأشخاص الذين تم استناد العمل إليهم أكثر من العمل المطلوب، وهي ما تسمى بظاهرة تكدس العاملين، فهذه الظاهرة بشقيها يطلق عليها ظاهرة البطالة، غير أن الأولى تسمى بطالة حقيقية والثانية تسمى بطالة مقنعة أو صورية "[2].

حسب الديوان الوطني للإحصائيات مصطلح البطال يقصد به الشخص الذي يستوفي في آن واحد النقاط التالية[3]:

1.أن يكون في سن العمل أي مابين 16-30 سنة؛

2. بدون عمل أثناء فترة التحقيق (أي لم يتمكن من العمل بأجرة أو بغيرها)؛

3. أن يكون قد قام بالبحث الجاد عن العمل؛

4. أن يكون متاحا ومستعدا لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسناد.

قد عرف مكتب العمل الدولي البطال على أنه كل شخص يبلغ 15 سنة من العمر على أن تتوفر فيه الشروط التالية[4]:

1. أن يكون بلا عمل؛

2. أن يكون جاهزا لأن يعمل في استخدام مأجور أو غير مأجور أو أن يبحث عن عمل؛

3.أن يكون قد اتخذ إجراءات خلال مرحلة سابقة (أستحيل في مكتب التوظيف، ترشيحات بقرب المستخدمين...وغيرها) خلال الشهر السابق للتحقيق.

وتحدث البطالة لأسباب متعددة، لعل من أهمها ما يلي[5]:

---

[1] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2002، ص 298.

[2] أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية والإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية(مصر)، 2008، ص 45.

[3] لموتي محمد، **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية واقتصادية 1970-2007)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2009/2008، ص 5.

[4] عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، **أصول الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، 1989، ص313.

[5] محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن(عمان)، 2007، ص294.

1.انخفاض معدلات الاستثمار كنتيجة للندرة النسبية في رأس المال، وبالتالي عدم وجود فرص عمل جديدة؛

2. سوء التخطيط التعليمي، وعدم تنظيم سوق العمل وربطه بالمؤسسات التعليمية؛

3. عدم الاستقرار السياسي وانعدام الثقة التي تؤدي إلى انخفاض معدلات الاستثمار؛

4.زيادة عرض العمل نتيجة للهجرة من الريف إلى المدينة؛

5. التغيرات التي تحدث في التقنية الإنتاجية نتيجة للتقدم العلمي والذي يؤدي إلى الاستغناء عن العامل وإحلال الآلة مكانه.

ثانيا: أنواع البطالة

تطل البطالة على المجتمعات المختلفة برؤوس عديدة وبأشكال متنوعة، ومن هنا سنحاول توضيح أنواع البطالة المختلفة التي تعاصرها مجتمعاتنا.

1– البطالة الاحتكاكية: يكون هذا النوع من البطالة عندما يكون عدد من أفراد القوة العاملة يبحثون عن عمل لأول مرة، أو يكونون في حالة ما نسميه بالحراك الاجتماعي، أي أنهم ينتقلون من عمل إلى آخر أفضل منه أو يضطرون إلى قضاء بعض الوقت بحثا عن عمل أفضل، وتتصف هذه البطالة بأنها قصيرة الأجل نسبيا [1].

2– البطالة الهيكلية: قد ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية التي قد تحدث في الاقتصاد القومي، كتحول الاقتصاد من اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي، وذلك التحول قد يقود لظهور هذا النوع من البطالة، كما يمكن أن يحدث هذا النوع من البطالة عند الانتقال من أساليب إنتاجية معينة إلى أساليب إنتاجية أكثر تطورا [2].

3– البطالة الدورية: هي البطالة الناشئة عن مرحلة التراجع والركود الاقتصادي في النشاط الاقتصادي في الدولة، وعدم توفر أو تدني كفاءة الطلب نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية، وتتميز البطالة الدورية عن أنواع أخرى من البطالة بأنها شاملة لكافة القطاعات والمهن [3].

---

[1] أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 301.

[2] محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن (عمان)، 2010، ص ص 191، 192.

[3] حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن (عمان)، 2014، ص 185.

4- البطالة المقنعة: تعرف على أنها حالة التحاق بعض الأشخاص بوظائف معينة يتقاضون عليها أجورا، في حين أن إسهامهم في إنتاجية العمل لا يكاد يذكر، فالاستغناء عنهم لا يؤثر بأي حال على حجم الإنتاج[1].

5- البطالة الإجبارية: تعرف البطالة الإجبارية أو كما يطلق عليها أحيانا البطالة السافرة أو الصريحة على أنها وجود أفراد قادرين على العمل ويبحثون عن العمل بشكل جاد عند الأجور السائدة ولكنهم لا يجدون عملا، وبالتالي لا يوجد لهم وظائف في أي مكان داخل الاقتصاد القومي [2].

6- **البطالة الاختيارية:** تتمثل في رغبة الأفراد في ترك وظائفهم الخالية للتفرغ من أجل البحث عن فرص عمل أفضل ذات دخول أعلى وأكثر ملائمة للقدرات والطموحات [3].

المطلب الثاني: قياس البطالة وطرق التخفيف منها

سنتطرق أولا لطرق قياس معدلات البطالة:

أولا: قياس البطالة: يعد حجم البطالة أو عدد المتعطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يسمى "معدل البطالة" وفق مقياسين هما:

1- المقياس الرسمي للبطالة: يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة أي أن [4]:

معدل البطالة = عدد العاطلين / قوة العمل × 100.

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة أي أن : قوة العمل = حجم العمالة + حجم البطالة

وبالتالي تتضمن مكونات قوة العمل في المجتمع مايلي:

* **العاملون:** يتضمن هذا المكون كل الذين يعملون لدى غيرهم أو يقومون بأي أعمال خاصة لكل الوقت

[1] خالد واصف الوراني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة التاسعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن (عمان)، 2008، ص ص 269، 270.

[2] محمدى فوزى أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية(مصر)، 2010، ص 220.

[3] أسامة السيد عبد السميع، مرجع سبق ذكره، ص16.

[4] السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية(مصر)، 2008، ص ص 276-280.

أو لبعضه، سواء أكانت عمالة مؤقتة أم دائمة، سواء أكان ذلك في مجالات مدنية أم عسكرية؛

* **المتعطلون**: ويتضمن هذا المكون كل الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه ولا يجدون فرص عمل متاحة لهم في ظل الأجور السائدة.

ومن الأهمية بما كان أن نشير هنا إلى الملاحظات التالية:

أ.تختلف طريقة قياس معدل البطالة من دولة إلى أخرى، تتمثل أهم أوجه الاختلاف فيمايلي:

– الفئة العمرية وذلك لوجود تباين في السن المحددة لقياس السكان الناشطين اقتصاديا؛

– الفترة الزمنية المحددة للبحث عن العمل، وذلك بعض الدول تحددها بأربعة أسابيع كما في الولايات المتحدة الأمريكية مثلا، بينما تحدد بأسبوع واحد في اليابان وأسبوعين في كندا حتى يحسب الفرد متعطلا؛

– كيفية التعامل مع الخريجين الجدد وكذلك الأفراد الذين لا يعملون بصفة منتظمة؛

– تباين مصادر البيانات المستخدمة في قياس معدل البطالة،حيث تعتمد بعض الدول على لتعداد السكان فيها، بينما يلجأ البعض إلى إحصائيات مكاتب العمل من خلال إعانات البطالة المقدمة للعاطلين؛

ب. قياس معدل البطالة يكون أكثر صعوبة في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة ويرجع ذلك للأسباب التالية:

– عدم توافر بيانات سليمة لدى الجهات الرسمية التي يستدل منها على حجم البطالة؛

– الوزن النسبي لما يسمى بالاقتصاد الخفي أو الأسود أو الموازي غير القانوني أكبر في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، ولا تدخل أنشطة هذا الاقتصاد في الإحصائيات الرسمية؛

– عدم وجود إحصاءات وبيانات دقيقة عن القطاع غير المنظم في الدول النامية وهو عادة قطاع حضري يضم المشروعات الصغيرة والحرفيين العاملين لحسابهم الخاص ومحلات الإصلاح والمقاهي وما شابه ذلك على رغم زيادة الوزن النسبي لهذا القطاع في الدول النامية.

ج.يؤخذ على هذا المقياس الرسمي للبطالة على أنه يركز على البطالة الصريحة كما لا يأخذ في حسبانه الأفراد الذين توقفوا عن البحث عن العمل بعد أن يئسوا من الحصول عليه.

رغم تلك المآخذ على هذا القياس، أي أنه يتميز بالبساطة والسهولة في حسابه، كما أنه أكثر مقياس سوق العمل انتشارا والذي تأخذ به منظمة العمل الدولية عند المقارنة بين معدلات البطالة فيما بين الدول

المختلفة وفي الدولة الواحدة على فترات زمنية مختلفة.

2.المقياس العلمي للبطالة: وفقا لهذا المقياس فان [1]:

أ. العاملة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي غير التضخمي، بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من معدل البطالة الطبيعي، وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة ويحدث ذلك إما بسبب عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل أو(و) بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها.

ب. الاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه الإنتاجية المتوسطة المحتملة، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع، وعليه:

معدل البطالة = 1-(الإنتاجية المتوسطة الفعلية /الإنتاجية المتوسطة المحتملة).

وحجم البطالة = معدل البطالة × قوة العمل وفقا للمفهوم العلمي.

وهذا المقياس يأخذ في حسبانه كل أنواع البطالة في المجتمع.

ثانيا.طرق التخفيف من البطالة

إن لكل مجتمع سياسة معينة يحاول من خلالها الحد من البطالة والوصول إلى المعدل الطبيعي للبطالة ولكن هذه السياسة قد تناسب مجتمع ولا تناسب مجتمع آخر وبشكل عام فإن من أهم السياسات المطبقة للحد من هذه المشكلة هي [2]:

1.توفير رأس المال اللازم للقيام بالمشاريع الإنتاجية المختلفة وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات والذي بدوره سيعمل على زيادة الطلب على العمال وبالتالي تقليص حجم البطالة؛

2.تبني أسلوب التخطيط السليم للقوى العاملة عن طريق توفير الأيدي العاملة الفنية المدربة والمؤهلة وذلك من خلال بعض البرامج التعليمية والتدريبية؛

3.ضرورة العمل على زيادة معدل النمو الاقتصادي في مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل يفوق الزيادة

[1] السيد محمد أحمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 322، 323.

[2] سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2013، ص ص194، 195.

في عدد السكان، وهذا بدوره سيعمل على زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي تحسن الوضع المعيشي له، وبالتالي انخفاض معدل البطالة؛

4.الحد من عملية العمالة الوافدة وذلك عن طريق زيادة الرقابة على الحدود والتفتيش المستمر على المنشآت الخاصة، وكذلك تشجيع المواطنين على العمل وذلك من خلال إعطائهم ميزات وحوافز تشجيعية؛

5.دعم الدولة لصغار المنتجين والعمل على حمايتهم من المنافسة غير الشرعية مع كبار المنتجين وذلك حفاظا على استمرار عمل الأفراد الذين يعملون في مثل هذه الوظائف؛

6.إعادة صياغة قانون العمل بما يتلاءم مع الضرورات والمستجدات كالحد من عمالة الأحداث دون سن العمل، تنظيم سن التقاعد، خفض ساعات العمل، منع دفع أجور أقل من الحد الأدنى للأجور وكذلك السماح بإنشاء مكاتب العمل والنقابات العمالية لما لها من آثار ايجابية على العمال والاقتصاد بشكل عام.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للبطالة

قد حظي موضوع البطالة اهتمام العديد من المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم وأفكارهم، الأمر الذي يكشف عن وجود اختلافات واضحة بين النظريات المفسرة لها.

أولا: النظريات التقليدية المفسرة للبطالة: فيما يلي سوف نتعرض للإطار النظري لمفهوم البطالة عند كل من الكلاسيك والكينزيين .

1.النظرية الكلاسيكية: يرى الكلاسيك أن الاقتصاد الوطني يتوازن دائما عند مستوى التوظيف أو العمالة الكاملة، وبالتالي فانه لا مجال لوجود بطالة وفقا للنموذج الكلاسيكي، ومع ذلك فإنهم يرون أنه إذا وجدت بطالة فإنها ستكون بطالة اختيارية بمعنى أن الأفراد هم الذين يضعون أنفسهم وبمحض إرادتهم في وضع لا يقبلون فيه الأجر السائد في السوق، ويرى الكلاسيك أن السبب الرئيسي في وجود هذا النوع من البطالة الاختيارية هو عدم مرونة الأجور النقدية، فإذا افترضنا وجود نقابات عمالية قوية رأت أن الأجر التوازني هو أجر منخفض نسبيا، ومن ثم قامت برفع الأجور النقدية ومع ثبات مستوى الأسعار ترتفع الأجور الحقيقية إلى المستوى أعلى من الأجر الحقيق التوازني، وهنا تنشأ البطالة الاختيارية ، حيث يكون عرض العمالة أكبر من الطلب عليها، ويرى الكلاسيك أن عدم مرونة الأجور النقدية في الاتجاه النزولي هو السبب في نشأة مثل هذا النوع من البطالة، حيث إذا وافقت النقابات العمالية على تخفيض الأجور النقدية فإن البطالة

الاختيارية سوف تختفي وستعود مرة أخرى إلى الوضع التوازني عند مستوى العمالة الكاملة[1].

2.النظرية الكينزية: ترتب على أزمة الكساد العالمي العظيم انتشار البطالة على نطاق كبير وصار من غير المتصور أن يكون معدل البطالة المرتفع جدا خلال تلك الفترة اختياريا، كما أنه من غير الممكن إنكار الأعداد الكبيرة جدا من العاطلين والذين يرغبون في العمل والقادرين عليه ولا يجدون إليه سبيلا، وقد أرجع كينز ذلك إلى أن سوق العمل قد تعرض لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية التي حالت دون حرية انخفاض الأجور إلى مستوياتها التنافسية، ولا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل ويكون عرض العمل لا نهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا وذلك وفقا لكينز ومن ثم فإن مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب العرض بل على جانب الطلب، وبذلك ينفي كينز مسؤولية العمال عن البطالة ويلقيها على رجال الأعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب، وبالتالي يقرر أن حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال، ووفقا لكينز فإن الأسعار والأجور لا تتسمان بالمرونة الكافية كما اعتقد كل الكلاسيك وذلك بسبب عدم كمال الأسواق وعدم التأكد والتعاقدات بين رجال الأعمال والعمال وهذا ما يؤدي إلى ظهور البطالة الإجبارية واستمرارها؛

مما سبق، نستنتج أن كينز كان له الفضل في توضيح مفهوم البطالة الإجبارية الناتجة عن قصور الطلب الكلي الفعال فضلا عن أن النظام الرأسمالي لا يملك الآليات الذاتية التي تضمن تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل ومن ثم يصبح التوازن المقترن بمستوى أقل من التوظيف الكامل هو حالة أكثر واقعية ، ولا يتحقق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل إلا بمحض الصدفة ، لذا قد نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف علاج القصور في الطلب الكلي لعلاج البطالة الإجبارية وذلك باستخدام سياسات مالية توسعية[2].

ثانيا: النظريات الحديثة المفسرة للبطالة: لم تعد النظريتين الكلاسيكية والكينزية قادرة على تفسير معدلات البطالة المرتفعة التي انتشرت منذ بداية السبعينات وظهرت بذلك نظريات حديثة لتفسير هذه الظاهرة، ولعل من أهم هذه النظريات نذكر:

1.نظرية البحث عن العمل: ظهرت هذه النظرية في السبعينات ترجع صياغتها إلى مجموعة من

[1] محمد فوزي أبو السعود، مرجع سبق ذكره، ص ص216-218.

[2] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص ص 299-301.

الاقتصاديين من أمثال Phelps، Gordon، Hall، Pevry، وحسب هذه النظرية فإن البطالة اختيارية وهي تحدث بسبب ترك الأفراد لوظائفهم الحالية من أجل البحث وجمع المعلومات عن فرص عمل مناسبة لقدراتهم وبأجور أفضل، إلا أن عملية البحث تعد مكلفة وتتطلب وقت لأن البطال عندما يقوم بالبحث فإنه ينفق المال من أجل تنقلاته وشراء المجلات...وغيرها، تعتمد هذه النظرية على الفرضيات التالية[1]:

أ.التفرغ الكامل للأفراد لجمع المعلومات اللازمة؛

ب.الباحثون على علم بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛

ج.هناك حد أدنى للأجر، بمعنى أن العامل سوف يقبل بأي أجر أعلى منه ويرفض أي أجر أقل منه.

ورغم نجاح هذه النظرية في تفسير البطالة إلا أنها تعرضت لانتقادات أهمها:

أ.عدم اتفاق هذه النظرية مع الظواهر المشاهدة في الاقتصاد، وذلك أنها ترى أن البطالة اختيارية لكن الواقع العلمي يبين أن الجانب الأكبر من البطالة يرجع بالدرجة الأولى إلى الاستغناء عن العمال من قبل رجال الأعمال، وبالتالي فإن البطالة تكون إجبارية وليست اختيارية؛

ب. إن حظوظ الحصول على عمل أفضل تكون أكبر عندما يكون الفرد موظفا وليس عاطلا عن العمل.

2 . نظرية تجزئة سوق العمل: تقوم هذه النظرية على أساس إسقاط فرض تجانس وحدات عنصر العمل وذلك بغرض تفسير أسباب وجود معدلات مرتفعة من البطالة في قطاعات معينة في الوقت الذي يوجد فيه عجز في قطاعات أخرى، وتفترض النظرية وجود نوعين من الأسواق وفقا لمعيار درجة الاستقرار، كما تفترض أن عنصر العمل لديه القدرة على الانتقال والتحرك داخل كل سوق، ولا يتحقق له ذلك فيما بين السوقين وذلك لاختلافهما من حيث خصائص الأفراد والوظائف لكل منهما.

السوق الرئيسي: هو سوق المنشآت كبيرة الحجم التي تستخدم أساليب إنتاجية كبيرة رأس المال وعمالة ذات درجة عالية من الكفاءة، وبالتالي فإن هذا السوق يتميز بفرص عمل أفضل، أجور أعلى وظروف العمل تتميز بدرجة عالية من الإستقرارية.

[1] شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر2001–2004 (مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة (2005-2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004، ص ص 27، 28.

السوق الثانوي: هو سوق المنشآت صغيرة الحجم والتي تستخدم أساليب إنتاجية بسيطة، ويتسم هذا السوق بانخفاض الأجور كما أن ظروف العمل غير مستقرة، وبالتالي يكون العامل أكثر عرضة للبطالة[1].

3.نظرية اختلال سوق العمل: صاحب هذه النظرية هو الاقتصادي الفرنسيMalinvand كان الغرض من هذه النظرية هو تفسير معدلات البطالة المرتفعة في الدول الصناعية خلال فترة السبعينات مع فرض جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير، وذلك نظرا لعجزهما عن التغير بالسرعة الكافية لتحقيق توازن سوق العمل، ونتيجة لذلك يتعرض سوق العمل لحالة اختلال تتمثل في وجود فائض في عرض العمل عن الطلب، مما يقود إلى البطالة الإجبارية ويمكن أن ينطبق نفس التحليل على سوق السلع والخدمات، لا يكون عن طريق الأسعار والأجور بل عن طريق الكميات، وهذه النظرية لا تقتصر على البحث عن أسباب البطالة في إطار دراسة سوق العمل فحسب و إنما تسعى أيضا لتحليلها من خلال دراسة العلاقة بين سوق العمل وسوق السلع وبتفاعل هذين السوقين ينتج نوعين من البطالة [2]:

النوع الأول: يتميز بوجود فائض في عرض الطلب عن الطلب عليه، ويترتب على ذلك عدم قيام أصحاب العمل أو رجال الأعمال بتشغيل عمالة إضافية لوجود فائض في الإنتاج لا يمكن تصريفه وهو ما يتطابق مع التحليل الكينزي.

النوع الثاني: يتميز بوجود نقص في عرض السلع من الطلب عليها، وتكون أسباب البطالة في ارتفاع معدل الأجور الحقيقية للعمال ، مما يدفع المستخدمين إلى عدم زيادة كل من عرض السلع ومستوى التشغيل بسبب انخفاض ربحية الاستثمارات، وهو ما يتطابق مع التحليل الكلاسيكي.

على الرغم من أهمية هذه النظرية في تحليل البطالة التي تتوقف على طبيعة الاختلال الذي تعاني منه الأسواق المختلفة إلا أنه وجهت عليها العديد من الانتقادات أهمها:

أ. أنها تفرض تجانس عنصر العمل؛

ب. وجود سوق واحدة للسلع الذي يترتب عليه بطالة كينزية أو كلاسيكية؛

---

[1] دادن عبد الغاني، بن طحين محمد عبد الرحمان، **دراسة قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2008**، مجلة الباحث، العدد2012/10، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 179.

[2] سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة(دراسة تحليلية قياسية– حالة الجزائر–)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009، ص ص 31، 32.

ج. تهمل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتغيرها عبر الزمن؛

د. تعتبر أن هذه الاختلالات مؤقتة.

4.نظرية أجر الكفاءة: تقوم هذه النظرية على فكرة أن رجال الأعمال يدفعون أجورا أعلى من الأجور التوازنية في سوق العمل لتشجيع العمال وزيادة الإنتاجية، ويترتب على هذا الارتفاع وجود فائض في عرض العمل ومن ثم ظهور البطالة، وفقا لهذه النظرية فإن رفع الأجور يترتب عليه ارتفاع في الإنتاجية وبمعنى آخر إن تكلفة خفض الأجور هي انخفاض إنتاجية العمل وينتج عن ذلك سعي المؤسسات إلى إبقاء الأجور عند مستوى ثابت حتى لا تتأثر الإنتاجية[1]؛

نستخلص مما سبق أن هناك تعدد في النظر المفسرة للبطالة وتباين في وجهات نظر الاقتصاديين لتفسيرهم لظاهرة البطالة ولا يزال هناك جدل بين النظريات التي عجزت عن تفسير الواقع الذي تنتمي إليه، وربما يرجع السبب إلى الديناميكية المتسارعة.

المبحث الثالث : أثر الإنفاق العام على البطالة في ظل المدارس الاقتصادية

تعتبر السياسة المالية بشكل عام وبمختلف آلياتها (بما فيها سياسة الإنفاق العام) تعتبر من أنجع السبل والأدوات التي تعالج حالات الاستخدام الناقص أو الفجوات الانكماشية، لأنها سياسة إستراتيجية بعيدة المدى وبذلك فالمشاريع الحكومية تعمل على توليد مناصب شغل لسنوات متتالية، كما أن مضاعفات السياسة المالية أكثر قوة من مضاعف السياسة النقدية وبالتالي فهي أكثر تأثيرا على مخرجات النشاط الاقتصادي من ناتج قومي وعمالة وغيرها.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة

من أهم النظريات المفسرة للعلاقة بين الإنفاق العام و البطالة نذكر:

أولا: نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة: الاقتصاديون الكلاسيك يهملون العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، لأنهم يعتقدون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة، أي أن

[1] حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ1994**، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007/2006، ص 23.

اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يشتغل، هذه الرؤية التفاؤلية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد آخر هو أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة (اليد الخفية)، مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن والتأثير على مخرجات النشاط الاقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة[1].

ثانيا: نظرة المدرسة الكينزية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة: يعتبر الفكر المالي الكينزي النفقات العامة كأحد أهم مكونات الطلب الكلي إضافة للطلب الاستهلاكي والاستثماري، ومن ثم فإنه وانطلاقا من قانون "الطلب يخلق العرض" فإن أي زيادة فيها سوف تؤدي إلى تنشيط الجهاز الإنتاجي ومن ثم زيادة حجم العمالة انطلاقا مما يسمى بـ"آلية مضاعف الإنفاق العام"، حيث أنه كلما زادت قيمة المضاعف كلما دل ذلك على ارتفاع أكبر في حجم الناتج والعمالة، وعلى هذا الأساس فإن للنفقات العامة دورا كبيرا في الحد من معدلات البطالة بشرط أن يكون هنالك في المقابل مرونة وكفاءة في الجهاز الإنتاجي تسمح بالاستجابة السريعة والفورية للزيادة في الطلب الكلي، إذ أن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وكفاءته قد تؤدي إلى زيادة في الطلب على الواردات لتلبية تلك الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن ارتفاع في حجم النفقات العامة، مما يحد من الأثر الإيجابي للتوسع في النفقات العامة على حجم العمالة[2].

[1] أحمد زكان، رابح بلعباس، **العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة (دراسة قياسية لحالة الجزائر(1973–2008)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر2011، ص5.

[2] بودخدخ كريم، سلامنة محمد، **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001–2009**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 15 و16 نوفمبر2011، ص7.

الشكل (2.1): أثر الإنفاق العام على معدل البطالة حسب نظرية كينز

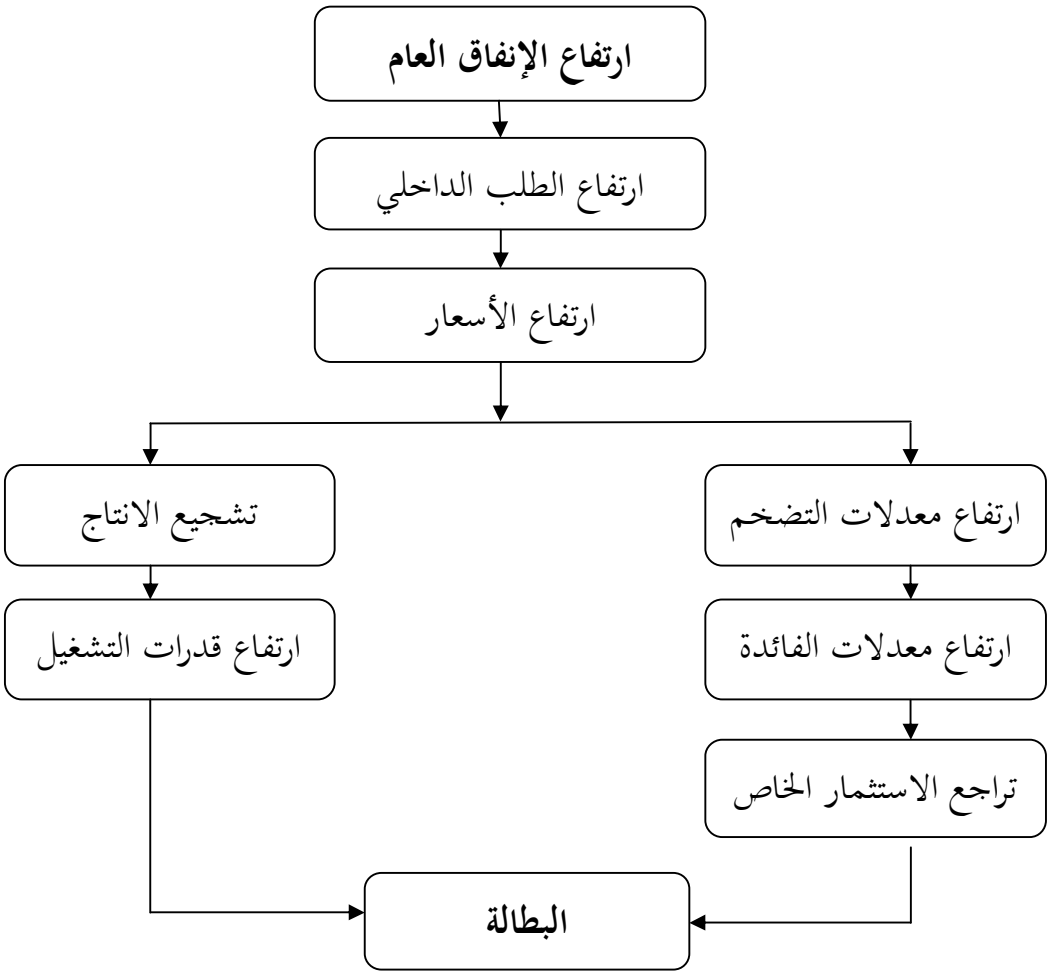

المصدر: كمال عايشي، سليم بوهيدل، **الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال(2001–2010)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 15،16 نوفمبر2011، ص ص7، 8.

من الشكل السابق، يتضح أن ارتفاع الإنفاق الحكومي يؤدي حتما إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات وارتفاع الطلب الداخلي يؤدي إلى ارتفاع المعدل العام للأسعار، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج. مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التشغيل، وبالتالي انخفاض معدلات البطالة. غير أن هذا الانتظار يجب أن لا يطول كثيرا لأن ذلك من شأنه أن يدفع بمعدلات التضخم إلى الارتفاع، ومنه ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض، وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وبالتالي التأثير على معدل البطالة.

ثالثا: نظرة المدرسة النقدية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة: يرى رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومحاربة ظاهرتي التضخم والبطالة وخلق مناصب شغل، حيث يعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يكلف الخزينة العمومية تكلفة باهظة تتمثل في عجز الموازنة وما ينجر على ذلك من مشاكل تلحق بالاقتصاد يسببها الدين العام[1].

المطلب الثاني: آلية تأثير سياسة الإنفاق العام على البطالة:

تحتل سياسة الإنفاق الحكومي موقعا هاما من سياسات مكافحة البطالة سواء كان ذلك ضمن السياسات الظرفية أو المكانية كمايلي:

أولا: الآثار الهيكلية لسياسة الإنفاق العام على البطالة: تؤثر الدولة على البطالة في المدى الطويل من خلال برامج المشروعات العامة والبنية التحتية التي تهدف لمعالجة فترات الكساد التي تنجم عن تغيرات الاستثمار الخاص، وفي حالة نقص هذا الأخير نجد أن الدولة تقوم بتنفيذ مشاريع إنتاجية لتعويض النقص في الاستثمارات الخاصة، حيث أن نجاح برامج المشروعات العامة مرهون بمجموعة من الشروط يمكن إيجازها في مايلي:

1. لابد من إعداد هذه البرامج في فترات الرخاء لتنفيذها في الوقت اللازم بظهور علامات الكساد وبذلك يمكن التخلص من مشكلة تأثير حجم هذه المشروعات وتوقيف البدء في تنفيذها؛

2. محاولة الدول التقليل من الاستيراد من الخارج حتى تمنع التسرب في الإنفاق وتحتفظ به داخل الاقتصاد الوطني.

ولكن ما يعاب على فكرة المشروعات العامة، أنها تفرض توقيت البدء في تنفيذ هذه المشروعات سهلة كما يمكن تأجيلها، إلا أن التجربة أثبتت أن اختيار التوقيت صعب، إذ أن إعداد هذه المشاريع يتطلب فترة طويلة مما يؤدي إلى عدم إمكانية البدء في تنفيذها إلا بعد فترة زمنية طويلة من الكساد[2].

ثانيا: الآثار الظرفية قصيرة الأجل لسياسة الإنفاق العام على البطالة: إن التوازن الاقتصادي الكلي يتم

---

[1] أحمد زكان، رابح بلعباس، مرجع سبق ذكره، ص 6.

[2] القينعي عز الدين، **أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013/2012، ص 292.

من خلال التقاء منحنيي العرض والطلب الكليين الذي تكون في النقطةY التي يوافقها مستوى التشغيل N وهو مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل ومن أجل امتصاص البطالة الإجبارية لا بد من زيادة مستوى النشاط الاقتصادي بـ ΔY ويكون ذلك من خلال زيادة مستوى الإنفاق الحكومي، كما أن تأثير الزيادة في الإنفاق الحكومي على نمو الناتج والعمالة مرتبطة بميل منحنى الادخار إذن قيمة المضاعف مرتبطة أساسا بالميل الحدي للادخار، وبالتالي فان زيادة الإنفاق الحكومي في مجالات البنية التحتية يسمح للمستثمرين بزيادة مشاريعهم الإنتاجية، كما يلعب الإنفاق الحكومي دورا مهما في الحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي للمستثمرين سواء كان ذاك الإنفاق متجها للأفراد في شكل إعانات اجتماعية التي تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المنتجة، أو كان في شكل إعانات إنتاجية تساعد على تخطي هذه المشروعات للازمات التي تمر بها؛

وتؤثر الدورة الاقتصادية وتقلباتها ما بين حالة الانتعاش أو الركود على البطالة، وتظهر أهمية الإنفاق الحكومي في حالات الكساد من خلال قيام الدولة بزيادة الإنفاق الاستثماري من أجل رفع مستوى التشغيل وزيادة الإنفاق الجاري من أجل خلق دخول قادرة على امتصاص السلع المكدسة وتحريك العجلة الاقتصادية[1].

[1] لعجال العمرية، **الإنفاق العام وأثره على مستوى التشغيل**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي15و16 نوفمبر2011، ص10.

خلاصة الفصل

زادت أهمية السياسة المالية كسياسة اقتصادية كلية بعد أزمة الكساد العظيم سنة 1929 أين برز الإنفاق العام كأحد أهم أدوات السياسة المالية والذي يعبر وبشكل مباشر عن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، كونه يعد ضرورة حتمية لضمان التوازن الاقتصادي وتجنب الاختلالات، ولعل من أهمها البطالة التي تعتبر من أكبر المشاكل التي تعاني منها أغلب الدول سواء المتقدمة أو النامية منها، ومن بين الأهداف الرئيسية التي تسعى إليها السياسات الاقتصادية هي إيجاد الفرص الملائمة لكل من يرغب في العمل، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الاقتصاد الوطني،

إن سياسة الإنفاق الحكومي تمارس آثارا ظرفية و آثارا هيكلية في تأثيرها على معدلات البطالة حيث تتجلى الآثار الظرفية لسياسة الإنفاق الحكومي في إتباع سياسة إنعاش تسمح بالخروج من حالات الكساد التي تتميز بارتفاع معدلات البطالة، أما الآثار الهيكلية فتكون من خلال برامج المشروعات العامة و الاستثمار في البنية التحتية التي تسمح بخلق مناصب الشغل من طرف القطاع الخاص.

الفصل الثاني:
تحليل واقع الإنفاق العام و البطالة في الجزائر (1989-2000)

تمهيد الفصل:

عرفت الجزائر وضعا اقتصاديا واجتماعيا صعبا بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986، مما استدعى الشروع في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية فرضتها المؤسسات المالية الدولية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك بانتهاج سياسة إنفاقية تتماشى ومضمون برامج صندوق النقد الدولي، ونسجل في هذا الإطار تبني الجزائر سياسة إنفاقية تقشفية خلال الفترة 1989-1998 وذلك بغرض التخلص من عجز الموازنة العامة الناتج عن انخفاض الإيرادات؛

إن الإصلاحات الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر كانت لها آثار سلبية من جميع النواحي والتي من بينها تفاقم مشكل البطالة، ومن أجل معالجة هذا المشكل قامت الحكومة بتطبيق أجهزة وسياسات التشغيل التي كان لها الفضل في التخفيف من حدة هذه الأخيرة، ومع عودة ارتفاع أسعار البترول للسداسي الثاني من سنة 1999 وتسجيل مؤشرات مالية موجبة تم تغطية النفقات المتزايدة خلال تلك الفترة؛

وانطلاقا من هذا، سنحاول من خلال هذا الفصل توضيح أثر سياسة الإنفاق العام المتبعة من قبل الدولة تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية في مكافحة البطالة خلال الفترة 1989- 2000، وبهذا الغرض قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** تطور الإنفاق العام في الجزائر (1989-2000)؛
- **المبحث الثاني** : تطور البطالة في الجزائر (1989-2000)؛
- **المبحث الثالث:** سياسة الإنفاق العام في الجزائر وانعكاسها على معدلات البطالة (1989-2000).

المبحث الأول: تطور الإنفاق العام في الجزائر (1989-2000)

مرت سياسة الإنفاق العام في الجزائر بعدة مراحل، خاصة في فترة التسعينيات التي عرفت فيها الجزائر إصلاحات عميقة والتي كانت مدعمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، بهدف تنظيم الاقتصاد من أجل الدخول إلى اقتصاد السوق، فقد توجهت هذه الإصلاحات بإعادة النظر في السياسة الإنفاقية بما يتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية، وبالتالي فقد شهدت سياسة الإنفاق العام في هذه الفترة عدة تطورات.

المطلب الأول: سياسة الإنفاق العام في مرحلة تطبيق برامج الاستقرار الاقتصادي 1989-1995

لقد شرعت الجزائر منذ 1989 في تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، نظرا للوضعية الاقتصادية المعقدة التي كانت تعاني منها في تلك الفترة وذلك بتدخل المؤسسات المالية الدولية، وأهم السياسات التي عالجتها هذه الإصلاحات سياسة الإنفاق العام.

أولا.برامج الاستقرار الاقتصادي: سنستعرض فيما يلي مختلف الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي:

1.اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (30 ماي 1989): كان لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي كنتيجة لتفاقم المديونية الخارجية وما ترتب عنها من آثار على السياسة المالية، إضافة إلى التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين التي أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات إذ تطورت إلى 7 ملايير دولار سنة 1989، وأمام هذا الوضع قامت الجزائر بعقد أول اتفاق مع صندوق النقد الدولي في نهاية ماي 1989، وما ميز هذا الاتفاق أنه تم في سرية تامة، وتبعا لهذا الاتفاق تمكنت الجزائر من إجراء سحب غير مشروط ل 25 %من حصتها المقدرة ب 623 مليون وحدة سحب خاصة، وبالتالي الحصول على 155.5 مليون Dts،كما استفادت الجزائر أيضا من التسهيلات المقدمة من طرف الصندوق والتي تعتبر مكملة للاتفاق الإستعدادي، حيث قدم الصندوق قرضا قدره 315.2 مليون Dts، وهذا من أجل التخفيف من عبء المديونية وخدمة الدين والذي حدد أجل استحقاقه مابين 3 و5 سنوات، إضافة إلى القرض المقدم من البنك العالمي خلال نفس السنة والمقدر ب 300 مليون دولار أمريكي لدعم

الإصلاحات الاقتصادية وقد كان الهدف الرئيسي من وراء هذا الاتفاق هوالقيام بمجموعة من التدابير المتمثلة في:

أ. إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا؛

ب. العمل على تخفيف العجز في الموازنة العامة ومن ثم تحسين المالية العامة؛

ج. تخفيض سعر العملة الوطنية؛

د. إدخال نظام مرن للأسعار من خلال الإزالة التدريجية للتنظيم الإداري لها [1].

2.اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني(03 جوان 1991– 30 مارس 1992): نسجل في هذه المرحلة لجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى من أجل حصولها على الأموال الكافية لمواصلة سلسلة الإصلاحات الاقتصادية وقد اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الإجراءات التي يمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

أ. إصلاح المنظومة المالية بما فيها الإصلاح الضريبي والجمركي؛

ب. تخفيض قيمة سعر الصرف وإعادة الاعتبار للدينار الجزائري؛

ج. تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط؛

د. تشجيع أنواع الادخار وتخفيض الاستهلاك؛

هـ. تحرير أسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم الأسعار الواسعة الاستهلاك بتقليل الإعانات.

ومع فشل كلا البرنامجين اضطرت الجزائر إلى توقيع مجددا وللمرة الثالثة على اتفاقية مع صندوق النقد الدولي وتمثلت في اتفاقية برنامج التثبيت الاقتصادي، وذلك من أجل فك الخناق على الديون الخارجية ومحاربة الركود الاقتصادي.

3.برنامج التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي (أفريل 1994– مارس 1995): لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى طلب مساعدات من صندوق النقد الدولي من أجل النهوض باقتصادها، وتحصلت الجزائر

[1] إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي وانعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، بدون طبعة، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص ص 182-184.

[2] مدني بن شهرة ،**سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية** ،بدون طبعة، دار الهومة، الجزائر، 2008، ص 112.

بموجب هذا البرنامج على قرض بقيمة 457.2 مليون وحدة سحب خاصة، ومن بين الأهداف التي سعى البرنامج لتحقيقها نذكر [1]:

أ. الحد من توسع الكتلة النقدية بتخفيض حجمها من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994، بما يسمح بالتحكم في التدفق النقدي؛

ب. تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40.17 % في أفريل 1994 (1 دولار مقابل 36 دج)، بنية تقليص الفرق بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق السوداء؛

ج. استعادة وتيرة النمو الاقتصادي وتحقيق نمو مستقر ومقبول في الناتج المحلي الخام بنسبة 3% سنة 1994، و6% سنة 1995 مع إحداث مناصب شغل لامتصاص البطالة؛

وتضمن البرنامج على مستوى الإنفاق العام الإجراءات التالية :

- عقلنة نفقات التجهيز وتقليصها.

-تثبيت كتلة الأجور الحكومية.

ثانيا. تطور الإنفاق العام في الفترة 1989–1995: شهدت الجزائر في هذه الفترة تزايد في الإنفاق العام نظرا لتدخل الدولة والقيام بوظائفها العامة التي تتطلب المزيد من الإنفاق والتي تزامنت مع برامج الإصلاح الاقتصادي.

1. تطور سياسة الإنفاق العام في مرحلة برامج الاستقرار الاقتصادي: تميزت سياسة الإنفاق العام في الجزائر في هذه الفترة بنمو الإنفاق العام وارتفاع نوعا ما في معدلات نموه سواء نفقات التسيير أو نفقات التجهيز، ويرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي شاهدتها الجزائر في تلك الفترة، وبالتوسع الظاهر في الخدمات الاجتماعية، التعليمية والصحية...وغيرها، بالإضافة إلى النفقات العسكرية، إلى جانب التوسع في الإنفاق الاستثماري لتمويل المشاريع الاقتصادية ذات المنفعة العامة، ومع أن حجم الإنفاق العام في سنة 1990 كان متواضعا[2]، إذ بلغ 136.5 مليار دينار إلا أنه ارتفع إلى 420.13 مليار دينار سنة 1992، ليصل في نهاية سنة

[1] بوشنب موسى، **إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي(حالة الجزائر 1990 أفاق 2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010/2009، ص ص 193، 195.

[2] .بختة سعيدي، **أثر الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر (1990–2009)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2013/2012، ص 144 .

1994 إلى 461.9 مليار دينار جزائري، وهذا ناتج عن تزايد نفقات التسيير من جهة وتسديد المديونية الخارجية من جهة أخرى.

2. تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر(1989-1995): شهدت الجزائر خلال هذه الفترة تزايدا واضحا في حجم نفقات التسيير والتجهيز، والجدول الموالي يوضح تطور النفقات العامة خلال تلك الفترة.

الجدول (1.2): تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1989-1994)

السنوات	إجمالي الإنفاق العام	معدل نمو الإنفاق العام*	نفقات التسيير		نفقات التجهيز	
			القيمة (مليار دج)	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام	القيمة (مليار دج)	معدل النمو بالنسبة لإجمالي الإنفاق العام
1989	124.5	-	47.2	37.91	77.3	62.09
1990	136.5	9.64	90.9	66.6	45.6	33.4
1991	212.1	55.38	153.8	72.51	58.3	27.48
1992	420.13	98.08	276.13	65.72	144	34.27
1993	390.5	-7.05	289	74	101.5	26
1994	461.9	18.3	344.4	74.6	117.5	25.31

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

- بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف(دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص125.

* معدل نمو الإنفاق العام = (إجمالي الإنفاق العام لسنة المقارنة-إجمالي الإنفاق العام لسنة الأساس / إجمالي الإنفاق العام لسنة الأساس)×100

ما يلاحظ من خلال الجدول أن حجم نفقات التسيير أكبر من حجم نفقات التجهيز، إذ بلغت نفقات التسيير 90.9 مليار دج سنة 1990 مقابل 45.6 مليار دج بالنسبة لنفقات التجهيز، وارتفعت نفقات التسيير إلى 344.4 مليار دج سنة 1994 مقابل 117.5 مليار دج بالنسبة لنفقات التجهيز، أما فيما يتعلق بنسب نفقات التجهيز هي نسب متدنية إذا ما قورنت بنفقات التسيير

إن الارتفاع المتزايد في حجم النفقات العامة قبل برنامج التعديل الهيكلي يرجع بالدرجة الأولى إلى السببين الأساسيين[1]:

أ. تزايد تكلفة الإعانات لدعم السلع الاستهلاكية العامة بسبب الأثر الناتج عن خفض سعر الصرف؛

ب. الشروع في برنامج رئيسي لإعادة هيكلة المؤسسات العامة بمساعدة من البنك الدولي في صورة قرض لإصلاح المؤسسات العامة والقطاع المالي.

إن زيادة نفقات التسيير على نفقات التجهيز خلال هذه الفترة يرجع أساسا لاعتبارات سياسية واجتماعية، خاصة في ظل ظروف الصراع المدني التي أرغمت الحكومة على زيادة نفقاتها العسكرية لمواجهة الأزمة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الأجور لدى الحكومة بأكثر من 20% سنويا للتكيف مع هذا الوضع وضمان استقرار مصالحها الإدارية، التعليم والصحة...وغيرها.

3.الإختلالات الاقتصادية والمالية خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية: تعرضت الجزائر إلى إختلالات عميقة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، يمكن عرضها في مايلي:

1.3- عجز الموازنة العامة: أدت عمليات التصحيح لعامي 1989-1991 وارتفاع أسعار النفط عقب أزمة 1990-1991 إلى حدوث فائض بنسبة 1.7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1991، لكن مع دخول عام 1993 بدأت التغيرات تظهر وسجلت الميزانية العامة عجزا بنسبة 8.7% من إجمالي الناتج المحلي عام 1993[2].

وجوهر قضية العجز يتعلق ب [3]:

---

[1] بوشنب موسى ،مرجع سبق ذكره ،ص ص 232، 233.

[2] فلة عاشور، **آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994حتى 2005**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستيير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005/2004، ص 69.

[3] عابد عبد الكريم غريسي، **دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية) دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص ص 114، 115.

أ.التطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تمت تغطية نفقات التسيير ب61 %من الإيرادات الإجمالية في سنة 1991؛

وب : 76 من الإيرادات الإجمالية في سنة 1992؛

وب : 93 من الإيرادات الإجمالية في سنة 1993.

هذا ما يبين أن ميزانية الدولة كانت تسير نحو التخلي عن وظيفتها الادخارية الأساسية في الاقتصاد هذا من جهة، وأن نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية من جهة أخرى؛

ب.الاستثمارات: حيث أن علاقة التراكم للأموال الثابتة في الإنتاج الداخلي الإجمالي تستمر إلى أن تكون أكبر من 30% وهذا مؤشر آخر للتقشف، والتفسير هو أن هيكل التراكم الإجمالي للأموال الثابتة تم توجيهه بشكل قليل نحو الاستثمارات الإنتاجية المباشرة، وهذا ما أدى إلى تفاقم عجز الميزانية العامة إلى جانب ضعف الإيرادات بالرغم من دخول ضرائب جديدة ضمن الإصلاح الضريبي لعام 1993.

3.2- التضخم: عرفت الجزائر خلال السنوات 1992، 1993، 1994 معدلات تضخم قدرت على التولي 32%، 20.5%، 29%.

ويمكن تفسير هذه الظاهرة في الجزائر، من خلال وجود إختلالات هيكلية تعد بمثابة مقومات أساسية لوجود قوى تضخمية ذاتية، وتتمثل في تنامي الطلب الكلي مقابل عدم مرونة الجهاز الإنتاجي ويعود نمو الطلب الكلي إلى [1]:

أ. تزايد نمو الكتلة النقدية: فالسياسة النقدية تتسم بكونها توسعية خلال 1992-1993 إذ تهدف إلى تمويل عجز الميزانية واحتياطات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كذلك نسبة كبيرة من الزيادة في الائتمان المصرفي وجهت إلى احتياجات صندوق التأهيل الذي أنشأ لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات، وبهذا كانت زيادة حجم النقد بالمفهوم الواسع بين 1992، 1993 بنسبة 22% مقابل نمو إجمالي الناتج المحلي لنفس الفترة بحوالي 11%.

ب- تزايد المدفوعات من الأجور الحكومية: فبعد سياسة مالية متشددة إثر برنامج 1991 الإصلاحي، عرفت السياسة المالية توسعا بسبب الظروف الأمنية آنذاك، مما أدى إلى زيادة متوسط الأجور

[1] فلة عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص ص71، 72.

الحكومية بما يزيد عن 10% من إجمالي الناتج المحلي، وخلال الفترة 1991-1993 زاد إجمالي الأجور الحكومية بحوالي 30% من إجمالي الناتج المحلي.

3.3- إختلالات أخرى: تفاقمت المشاكل و الإختلالات الهيكلية في هذه المرحلة والتي مست مختلف القطاعات الاقتصادية سواء تعلق الأمر ب [1]:

أ. انخفاض حصيلة المحروقات سنة 1993 إلى 9510.10 مليون دولار وهذا ما كان له تأثير سلبي على ميزان المدفوعات من جهة وعلى الاقتصاد الوطني من جهة أخرى، لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الأولى على صادرات المحروقات.

ب.عجز الخزينة العمومية وهذا ما يحول دون تحقيق وتيرة نمو مرضية.

ج. عبء خدمة الدين الذي بلغ معدله 86%سنة 1993 بعد أن كان76% في سنة 1992 وقد أثر هذا العبء على الحصيلة المتأتية من الصادرات.

د.ارتفاع حجم الصادرات إلى 9.4 مليار دولار سنة 1994 مقابل 7.8 مليار دولار سنة 1993 مما أدى إلى حدوث عجز في الميزان التجاري بلغ 2.1 مليار دولار، وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول.

المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام في مرحلة الاتفاق الموسع (1995-1998)

بعد فشل برامج الاستقرار الاقتصادي، قامت الجزائر باتفاق آخر مع المؤسسات المالية الدولية في إطار برنامج التعديل الهيكلي فشهدت النفقات العامة خلال هذه المرحلة تطورا ملحوظا.

أولا.برنامج التعديل الهيكلي: بعد انقضاء برنامج الاستقرار الاقتصادي وجهت السلطات الجزائرية رسالة النية في 30 مارس 1995 إلى المؤسسات المالية الدولية، بغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، وفي هذا الإطار قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق من نوع التسهيلات التمويلية الموسعة في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي وهذا لمدة 03 سنوات (ماي 1995 إلى ماي 1998) في نطاق الميكانيزم الموسع للقرض، وبمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي قدره 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق [2].

[1] الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، بدون طبعة، دار الهومة، الجزائر، بدون سنة النشر، ص ص202- 206.

[2] بختة سعيدي ، مرجع سبق ذكره ،ص ص 129 -131

وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي:

أ.تحقيق نمو متوسط مستوي بقيمة 5% من الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات؛

ب.تخفيض التضخم إلى 10.3%والتخفيض من عجز الميزانية إلى 1.3% مقابل 2.8% سنة 1994؛

ج.التحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛

د.الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996؛

هـ.وضع إطار تشريعي للخوصصة؛

و.تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل وتشجيع القطاع الإنتاجي؛

ي.التحكم في نمو النفقات العامة، ودعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل.

ومن خلال السياسة التي تبنتها الحكومة ابتداء من سنة 1995 ظهرت فوائض متتالية بالنسبة للميزانية، وهذا يعود إلى الإجراءات المتخذة في جانبي الميزانية، فالإيرادات عرفت تطورا ملحوظا مابين سنتي 1995-1997 وهذا راجع إلى تحسن أسعار النفط، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية، بينما الإيرادات غير البترولية بقيت شبه مستقرة، أما النفقات العمومية عرفت انخفاض ملحوظ وهذا راجع إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الحكومة بالإضافة إلى إلغاء الدعم على الأسعار مع تجميد عملية التوظيف، وكذلك تقليص رواتب عمال الوظيف العمومي التي أصبحت تمثل 40% من موازنة التسيير سنة 1998 بعدما كانت تمثل 42% من الموازنة خلال سنة 1993،كما تم تقليص التعينات الجديدة في الوظائف الحكومية، وكذلك فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من 1996، وإن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8.7% من الناتج الداخلي لسنة 1993 إلى 2.4% لسنة 1997[1].

ثانيا.تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر(1995-1998): تميزت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال هذه الفترة بتصاعد ونمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليه بالسياسة الإنفاقية التوسعية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي :

[1] بوشنب موسى ،مرجع سبق ذكره ،ص 232.

الجدول (2.2): تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1995-1998

السنوات	النفقات العامة (ملياردج)	معدل نموها %	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1995	589.1	-	473	116.1
1996	724.6	23	550.59	174.01
1997	845.1	16.62	643.6	201.5
1998	875.7	3.62	664	211.7

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

* الملحق رقم (01) ص123.

* بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

يتضح لنا من خلال القيمة المطلقة للنفقات العامة، أنه حدث تطور مفرط في هذه النفقات، إذ انتقلت من589.1 مليار دينار جزائري سنة 1995 إلى أكثر من 875 مليار دينار جزائري سنة 1998، ولكن الاعتماد على هذه الأرقام في التحليل غير كاف، حيث أن التطور النسبي لهذه النفقات بين السنوات كان بمعدل متناقص، وهذا ما يدل على أن السياسة الإنفاقية المطبقة من طرف الجزائر في هذه المرحلة كانت تقشفية، وذلك بالضغط على النفقات العامة قصد التخلص من عجز الموازنة.

وحتى نستطيع التعرف على هيكل الإنفاق العام الذي نتج عن هذه الإصلاحات التقشفية، لابد من تحليل تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز وكيف تم التأثير عليها.

1. تطور نفقات التسيير: تعتبر نفقات التسيير النفقات التي تسيطر على حجم الإنفاق العام للدولة، فيتميز حجم النفقات العامة بالارتفاع لصعوبة الضغط عليها وذلك باعتبارها متكونة من الأجور والتحويلات الاجتماعية بحيث لا يمكن التأثير في هذه النفقات بسهولة، لذا تم التأثير على نفقات التجهيز بشكل أكبر رغم الإجراءات التي مست نفقات التسيير [1].

[1] لحسن دردوري، مرجع سبق ذكره، ص ص197، 198.

والجدول رقم (2.2) يظهر لنا تطور نفقات التسيير في الفترة 1995-1998 التي لوحظ أنها نمت بشكل مستمر، ومنه يمكن القول أن نمو نفقات التسيير تتماشى مع تلك الفترة والتوجهات الاقتصادية للدولة التي تميزت بتطبيق برنامج التعديل الهيكلي، ولقد فرض سقف محكم على معظم بنود الإنفاق رغم تخفيض سعر الصرف وأثره على الأسعار المحلية، وتخفيض الإنفاق على الموظفين والذي شكل ثلث مجموع الإنفاق سنة 1993 إلى 1.4% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1997 استجابة لسياسة الأجور الصارمة إضافة إلى ذلك فلقد ساهم إلغاء إعانات الدعم العامة على السلع الغذائية الأساسية وخفض الإعانات للمنتجين في القطاع الزراعي وتحول الدعم لشركة الغاز والكهرباء الوطنية لشركة السكك الحديدية من إعانات ضمنية إلى إعانات صريحة في الموازنة في التخفيف العبء على الموازنة العامة عموما والتقليص من نسب نمو نفقات التسيير خصوصا [1].

2. تطور نفقات التجهيز: بالنسبة لنفقات التجهيز فلقد انخفضت خلال الفترة 1995-1998، وهذا ما يوضحه الجدول (2.2)، حيث لوحظ أن نفقات التجهيز مقارنة مع نفقات التسيير كانت تمثل نسب متواضعة من حجم النفقات العامة،كما أن نسب تطورها كانت نحو الانخفاض خلال هذه المرحلة لتعبر بذلك عن انخفاض في حجم هذه النفقات،كما أنه بالمقارنة مع نفقات التسيير، نجد أن هذه الأخيرة قد تطورت في هذه الفترة بأكثر من مرتين.

كان الهدف من الإصلاحات الهيكلية التي طبقتها الجزائر في الفترة 1995-1998 فيما يتعلق بالسياسة الإنفاقية هو ترشيد النفقات العامة للتخفيف من العجز الموازني، ولكن الترشيد لا يعني بالضرورة التقشف، والتخفيف الحاد في حجم هذه النفقات حيث أنه يمكن إعادة توزيع هذه النفقات بين مختلف القطاعات لنصل إلى هيكل يعطي أكبر إنتاجية لهذه النفقات، والذي يمكن أن يقضي على العجز الموازني في المدى الطويل[2].

[1]،[2] بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر 1994-2004)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007/2006، ص 183.

المطلب الثالث : سياسة الإنفاق العام بعد مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1999-2000)

تعتبر فترة ما بعد الإصلاحات الاقتصادية نقطة التحول الرئيسية في مسار الاقتصاد الجزائري، فمنذ سنة 1999 أخذت السياسة الإنفاقية في الجزائر مسارا جديدا يختلف كل الاختلاف على المسار الذي كانت عليه قبل تلك الفترة بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

أولا. تحليل تطور حجم الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1999-2000

لقد شهدت السياسة الإنفاقية تغيرا جذريا عما كانت عليه في فترة الإصلاحات الهيكلية، بحيث ارتفعت النفقات العامة خلال هذه الفترة مقارنة بالفترة السابقة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول (3.2): تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1999-2000

السنوات	1999	2000
النفقات العامة (مليار دج)	961.7	**1176.1**
معدل نموها%	-	**22.29**

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الملحق رقم(1)ص123.

يبدوا من خلال الجدول أن النفقات العامة قد نمت بشكل كبير مقارنة بالفترة السابقة، إذ تضاعفت حوالي مرتين مما كنت عليه سنة 1999، حيث نلاحظ أن نسبة الزيادة من 1999 إلى 2000 قدرت ب 22.29% ، وذلك يعني زيادة في حجم النفقات العامة بمبلغ 214.4 مليار دج.

1. **تطور نفقات التسيير**: من أجل التعرف على تطور نفقات التسيير نعتمد على الجدول التالي :

الجدول (4.2): تطور نفقات التسيير في الفترة 1999-2000

السنوات	1999	2000
إجمالي النفقات العامة (مليار دج)	961.7	1176.1
نفقات التسيير (مليار دج)	774.8	854.2
نسبتها من إجمالي النفقات العامة	80.56	72.52
معدل نموها%	-	10.24

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على:

* الملحق رقم (01) ص123.

* بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

من خلال الجدول نلاحظ أن نفقات التسيير ارتفعت إلى حد أقصى من إجمالي النفقات العامة ب 80.56% سنة 1999 بخلاف السنوات السابقة، وهذا ما يوضح أثر الإصلاحات الهيكلية المتفق عليها بين الحكومة الجزائرية وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، وانخفاض نسبة نفقات التسيير من النفقات العامة لا يعني بالضرورة انخفاض قيمتها المطلقة، حيث كانت نسب نموها موجبة.

2.تطور نفقات التجهيز: من أجل التعرف على تطور نفقات التجهيز نعتمد على الجدول التالي :

الجدول (5.2): تطور نفقات التجهيز في الفترة 1999-2000

السنوات	1999	2000
إجمالي النفقات العامة (مليار دج)	961.7	1176.1
نفقات التجهيز (مليار دج)	186.9	321.9
نسبتها من إجمالي النفقات العامة	19.43	27.37
معدل نموها%	-	72.23

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على: * الملحق رقم (01) ص123.

* بن عزة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 125.

عند دراستنا لنفقات التجهيز خلال الفترة 1999-2000 نلاحظ أن نسبتها أقل من نفقات التسيير، حيث نلاحظ أن نفقات التجهيز سجلت أدنى انخفاض لها ب 19.43 من إجمالي النفقات العامة مقارنة بسنة 1998 التي كانت نسبتها تمثل 25.31% ، ويمكن تفسير ذلك كنتيجة لتدابير التي اتخذت بعد تقلبات أسعار النفط خلال سنة 1998 وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف بعض الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانيا؛

وتميزت الفترة 1999-2000 بتطور واضح لنفقات التجهيز مقارنة بالفترة السابقة لكن هذا التطور كان بمعدلات متناقصة، إذ بلغ الذروة سنة 2000 وذلك بمعدل 72.23% نظرا لكون نفقات التجهيز عرفت انخفاضا حادا سنة 1999.

ثانيا. مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة: تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإرادات العامة [1]؛

إن الأوضاع السلبية لأسعار البترول سنة 1998 استمرت آثارها إلى غاية السداسي الأول من سنة 1999 بسبب الانخفاض الشديد للإرادات العامة حيث سجلت أسعار البترول انخفاضا قدره 12.28مليار دولار للبرميل، وخلال السداسي الثاني لسنة 1999 ارتفعت أسعار البترول ب 5.2مليار دولار للبرميل لترتفع النفقات العامة بنسبة 9.78%، وفي سنة 2000 ارتفعت أسعار البترول إلى مستوى 27.6 دولار للبرميل ليوافق ذلك ارتفاع حصيلة الجباية البترولية بمقدار 612.12 مليار دينار جزائري عن سنة 1999 مما دفع الجزائر إلى إتباع سياسة إنفاقية جديدة ترتكز أساسا على التوسع وخاصة أن كل مؤشرات كانت توحي باستمرار ارتفاع أسعار النفط على الأقل في المدى المتوسط، فزادت النفقات العامة إلى 1178.1 مليار دج أي بنسبة نمو تقدر ب 22.5 عن سنة 1999[2].

ومن خلال الجدول الموالي يمكن توضيح دور الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة:

[1] عابد عبد الكريم غريسي ،مرجع سبق ذكره ، ص 146

[2] بومصباح صافية، تناح رانية، **دراسة قياسية لتأثير تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1986-2001**، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة مسيلة، الجزائر، 28 أكتوبر 2014، ص 5.

الجدول (6.2): نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في الفترة 1999-2000

السنوات	النفقات	الجباية البترولية	نسبة التغطية
1999	961.7	560.12	58.24
2000	1176.1	720	61.11

المصدر: بصديق محمد، **النفقات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008، ص 119.

من خلال قراءة هذا الجدول نلاحظ أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات نسبة معتبرة جدا، فخلال الفترة 1999-2000 كانت نسبة التغطية 58.24%، 61.11% على التوالي وهي نسبة معقولة كون الجباية البترولية أهم مورد لإيرادات الدولة، وذلك نتيجة أن صادرات المحروقات تشكل معظم الصادرات.

وفي هذه الفترة ارتبط تزايد النفقات العامة بارتفاع أسعار البترول، وهذا ما أدى إلى انتهاج سياسة إنفاقية توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل.

المبحث الثاني: تطور البطالة في الجزائر خلال الفترة (1989-2000)

إن ظاهرة البطالة ليست مشكلة جديدة في الجزائر، فجذورها تمتد من الفترة الاستعمارية إلى غاية يومنا هذا، وذلك راجع لعدة أسباب، فمرحلة التسعينات كانت تعرف وضعا اقتصاديا صعبا للغاية، يتمثل في اختلال التوازنات الاقتصادية الكبرى وعلى وجه الخصوص ميزان المدفوعات من جراء ارتفاع الديون وخدمتها وهذا الوضع أدخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانكماش الخطير الذي كانت له انعكاسات عدة على الجانب الاجتماعي خاصة البطالة.

وأمام هذا الوضع كان لابد على السلطات الجزائرية إعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة والشروع في انتهاج سياسة اقتصادية أكثر نجاعة وأكثر انفتاح على الاقتصاد العالمي، ونسجل في هذا الإطار تبني الجزائر مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية تتمثل في برنامج الاستقرار الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي التي كانت لها أثار على البطالة والتشغيل.

المطلب الأول : تحليل وضعية البطالة في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1989-1998)

منذ الشروع في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي عرفت الجزائر تباين في معدلات البطالة يمكن توضيحها على مستوى المراحل التالية:

أولا. وضعية البطالة في مرحلة الاستقرار الاقتصادي: يمكن تلخيصها في مايلي [1]:

1.اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (1989/05/31-1990/05/30): إن مشكل انخفاض أسعار الصادرات من المحروقات وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب والمواد الغذائية جعلت الجزائر تطلب تمويل من صندوق النقد الدولي لتعديل الاختلال في ميزان المعاملات الاقتصادية حيث خصص لها سحب ما يعادل 584 مليون دولار أمريكي كقرض وبالمقابل قدمت الجزائر برنامجا اقتصاديا لمدة سنة يمتاز بتنوع أهدافه لتعميم الهيكلة الجبائية، النقدية والمالية ليساعدها على استعادة قدرتها مستقبلا، وفي هذه الفترة تقلصت عروض العمل مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة بحيث انتقل عدد البطالين من 435000 بطال سنة1985 ليصل إلى 1150000سنة 1990 كما تشير المعطيات إلى أن البطالة كانت أكثر انتشارا عند الفئات الأصغر سنا:

الجدول (7.2): نسبة البطالة في الجزائر حسب الفئات العمرية (1989 و1991) :

فئات العمر	نسبة البطالة	
	1989	1991
اقل من 20 سنة	%63	%58
20-25 سنة	%31	%41
25-30 سنة	%17	%23
أكثر من 30 سنة	%08	%06

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2009، ص ص 176-187.

2.اتفاق الاستعداد الائتمان الثاني والثالث(1991/60/03-1992/30/30)

و(1994/04-1995/30)

إن الوضع الاقتصادي في الجزائر زادت حدته من أجل البلوغ إلى مستويات مقبولة من النمو الاقتصادي، والتخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لانتهاج سياسة الدخول إلى اقتصاد السوق الأمر الذي تطلب اللجوء إلى صندوق النقد الدولي مرة أخرى، وبالتالي إدخال إصلاحات اقتصادية جديدة من خلال خطاب النوايا الموجه إلى صندوق النقد الدولي؛

وقد زاد حجم الدعم إلى 400 مليون دولار مقسمة إلى أربع دفعات وتمت الاستفادة من ثلاث دفعات أما الدفعة الرابعة تم توقيفها نتيجة عدم التزام الجزائر ببنود الاتفاق خاصة فيما يخص تجميد الأجور والمرتبات؛

ومن نتائج هذا الاتفاق زيادة عدد البطالين من 1260000 بطال سنة1991 ليصبح 1482000 بطال سنة 1992 ليتزايد سنة 1993-1994 من 1770000 إلى 2100000 بطال.

الجدول (8.2): عدد البطالين في مرحلة الاستقرار الاقتصادي (1991-1994)

السنوات	1991	1992	1993	1994
عدد البطالين	1260000	1482000	1770000	**2100000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق.

ثانيا.وضعية البطالة في مرحلة التعديل الهيكلي (1995/03/01-1998/04/01): اعتمدت سنة 1995 برنامجا للإصلاحات الهيكلية بمساندة المؤسسات الدولية، الذي يهدف إلى تصحيح هيكل الحوافز النسبية وتقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال تصفية وخوصصة معظم مؤسسات القطاع العام وتحرير التجارة الخارجية، مما أدى إلى تسريح كبير للعمال نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة، فقد تجاوز عدد العمال المسرحين 500ألف عامل خلال الفترة 1994-1997 نتيجة تصفية وخوصصة 986 مؤسسة، والتي كانت في مقدمتها مؤسسات القطاع الاقتصادي من مؤسسات البناء والأشغال

العمومية 61.59% بالإضافة إلى اعتماد العقود المؤقتة بعد إلغاء في الكثير من مجالات العمل المضمون وكذا زيادة معدلات النمو الديمغرافي حيث كانت تشير التقديرات الرسمية أن حوالي 8% إلى 10% فقط من طالبي العمل الجدد ينجحون بالظفر بوظيفة[1].

المطلب الثاني : أثر الإصلاحات الاقتصادية على البطالة في الجزائر (1989-1998)

إن اتفاق الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي بإتباع مجموعة من السياسات المالية الانكماشية أثرت بشكل مباشر على الاستثمار ومن ثم في معدل نمو الناتج المحلي، مما أدى إلى زيادة الطلب على العمل بأقل من المعروض منه، وما ترتب عليه من زيادة في حجم البطالة في الآجال القصيرة والمتوسطة ويمكن توضيح أثر الإصلاحات الاقتصادية على معدلات البطالة في الفترة 1989-1998 كما يلي:

أولا.أثر برامج الاستقرار الاقتصادي على معدلات البطالة: إن من أهم السياسات الرئيسية لبرامج الاستقرار الاقتصادي هي السياسة المالية التي تهدف إلى الحد من عجز الميزانية العامة للدولة وسياسة خفض قيمة العملة المحلية كآلية للوصول إلى سعر صرف حقيقي ويمكن توضيح أثرها على البطالة كما يلي:

1.**أثر السياسة المالية على معدلات البطالة:** تهدف السياسة المالية إلى الحد من عجز الميزانية، ويتم ذلك بتنفيذ مجموعة من السياسات الفرعية أهمها خفض الأجور ورفع الضرائب ما أدى إلى تدهور القدرة الشرائية للسكان، كذا تدهور الطلب الإجمالي (الاستهلاكي والاستثماري)، الأمر الذي انعكس سلبا على الإنتاج وتسبب في غلق للوحدات الإنتاجية وتراجع في الاستثمارات الجديدة، وهذا ما أدى إلى تسريح أعداد متزايدة من العمال وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة [2].

2.أثر سعر الصرف على معدلات البطالة: إن انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري في مواجهة العملات الأجنبية أدى إلى زيادة كل من تكلفة الاستثمار وتكلفة الإنتاج وذلك كله يحد من نمو الاستثمارات والتوسيع فيها ومن ثم عدم قدرة الاقتصاد على خلق المزيد من فرص العمل وبالتالي ارتفاع في معدلات البطالة، وارتبطت مسألة سعر الصرف بحجم الديون الخارجية وتسديدها على المدى الطويل.

---

[1] غرزي سليمة، **دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2009/2008، ص ص 89-94 .

[2] احمد شفير، **الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 209.

كما أدى هذا الانخفاض في قيمة الدينار إلى دفع الجزائر إلى تصفية مؤسساتها الاقتصادية إما بالغلق النهائي أو بالخوصصة، مما أدى إلى عدم بعث استثمارات جديدة أو تجديد الاستثمارات القديمة بسبب العجز المالي ما نجم عنه تسريح عدد كبير من العمال وزادت قوة الطلب على العمل وقلة العرض منه في سوق العمل،وبالتالي نتج عنه ارتفاع مستوى البطالة [1].

ثانيا.أثر برامج التعديل الهيكلي على معدلات البطالة: لتوضيح أثر هذا البرنامج على معدلات البطالة سنبين أثر أهم محاور هذا البرنامج على البطالة كالأتي:

1.أثر سياسة الخوصصة على البطالة: من أجل الوقوف على أبعاد الخوصصة ومالها من تأثير على معدلات البطالة سوف يتم الاعتماد على حصيلة نشاط الشركات القابضة وبعدها شركات تسيير مساهمات الدولة، حيث حددت قائمة الخوصصة 2700 مؤسسة عمومية، تم تحويل ممتلكات 196 مؤسسة فقط لفائدة الخواص، وهو ما يفسر إلحاح المؤسسات المالية الدولية للإسراع في تنفيذها، ولعل من الأسباب التي أدت إلى بطء التنفيذ الضغط الاجتماعي الداخلي الذي يرفض الخوصصة كونها تهدد مناصب العمل القائمة؛

فقد قدر عدد المؤسسات التي لم تدرج ضمن الاستقلالية المالية 1323مؤسسة تشغل 220000 عامل والتي أحليت إلى الخوصصة بمعدل 2.5% سنويا مما يؤكد بطء العملية تفاديا لكل أشكال المعارضة التي من شأنها أن تعرقل المسار الجديد للدولة، كما تم تحويل 628 أخرى إلى شركات مساهمة بنحو111000عاملا تحت إشراف خمس مؤسسات قابضة والتي قررت أيضا تصفية 240 مؤسسة أخرى، بالإضافة إلى أنه شرع في حل 696 مؤسسة عمومية محلية (لا تتمتع باستقلالية مالية)بتعداد عمالي يقدر ب 109000 عامل؛

أما بالنسبة لعدد العمال المسرحين قدر ب 15000 عامل سنة 1996 و13000 عامل للفترة الممتدة بين 1997-1998وتم تسجيل تسريح 49000عامل مسرح للسداسي الأول من سنة1998، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن الجزائر قد نفذت أهم محاور الإصلاح الاقتصادي الذي تمليه المؤسسات المالية في ظرف قياسي مقارنة بالدول التي سبقتها الشيء الذي أدى إلى التضحية بأكثر من مليون عامل منذ بداية التطبيق، وعلى الرغم من أن الإجراءات المتخذة لحماية العمال الذين فقدوا وظائفهم

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، مرجع سبق ذكره، ص ص 216-227.

إلا أن البطالة تسجل ارتفاعا من سنة لأخرى خاصة عنصر الشباب [1].

2.**أثر سياسة تحرير الأسعار على معدلات البطالة**: أن عملية تحرير الأسعار كانت تهدف إلى إزالة الموانع التي تحول بين توازي الأسعار في الداخل والخارج وقد مست هذه العملية بالدرجة الأولى القطاع الفلاحي ثم بقية القطاعات الأخرى حيث يعتبر القطاع الفلاحي مهما في الاقتصاد الجزائري إذ يساهم بشكل فعال خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية ويعمل بالقطاع الفلاحي حوالي 24.37% من إجمالي العمالة وذلك لسنة 1998 وقد شملت إجراءات تحرير الأسعار في القطاع الفلاحي مجموعة من الإجراءات منها إلغاء كل أشكال الوساطة بين المنتجين والمشترين هذا ما أدى إلى ارتفاع المحصولات الزراعية، وبالتالي ارتفاع دخل الملاك والمنتجين وبالتالي زيادة عرض العمل الفلاحي.

3.**أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على معدلات البطالة**: ينطوي برنامج التعديل الهيكلي على تخفيض الرسم الجمركي وإلغاء الحضر الذي كان مفروضا على بعض السلع فضلا على تحرير سعر الصرف الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية وترتب عن هذه السياسات العديد من الآثار على مستوى البطالة حيث تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطية يؤدي إلى انخفاض إنتاج السلع النهائية، من ثم تخفيض أسعارها وتزداد قدرة المؤسسات على منافسة السلع الأجنبية وكذلك تزداد أرباحها وبالتالي يزداد الطلب على اليد العاملة مما يؤدي إلى انخفاض نسبة البطالة كلما زاد الطلب على السلع التصديرية؛

أما إذا كان تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات من السلع النهائية فانه يؤدي إلى انخفاض أسعارها مما يؤثر سلبا على الصناعات المحلية المنتجة للسلع المماثلة وهو ما يهدد الإنتاج المحلي بالتوقف لعدم قدرته على المنافسة مع المنتجات المستوردة ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة وانضمام جزء من المشتغلين بها إلى متعطلين،مما يؤدي إلى زيادة البطالة [2] .

[1] ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، **البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص ص217-219.

[2] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، مرجع سبق ذكره، ص ص 224-227.

المطلب الثالث: الإجراءات المرفقة لبرنامج الإصلاحات الاقتصادية للتخفيف من حدة البطالة (1998-2000)

لقد كان لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر أثر كبير في تفاقم حدة البطالة نتيجة السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الدولة فاتخذت بعد ذلك مجموعة من التدابير لمواجهة ذلك الوضع أهمها :

أولا.البرامج الأولية لمكافحة البطالة: تتمثل في[1] :

1.برنامج تشغيل الشباب: هو أول برنامج شرع في تطبيقه بغرض التخفيف من حدة البطالة التي شهدتها الجزائر وهو موجه لفئة الشباب المتراوحة أعمارهم ما بين 16 و27 سنة، ويتعلق بمنح المستفيدين منه عملا مؤقتا في ورشات ذات منفعة عامة، يمول برنامج تشغيل الشباب من طرف الدولة عن طريق " صندوق مساعدة تشغيل الشباب " الذي تم إنشاءه خصيصا لذلك، ونتجت عدة نقائص في هذا البرنامج (إدارية ومالية)، مما جعل السلطات تقترح برنامجا آخر هو جهاز الإدماج المهني للشباب.

2.جهاز الإدماج المهني للشباب: تم اعتماده سنة 1990 عمل هذا البرنامج على تدعيم الشراكة المحلية فيما يخص مشكل التكفل بالإدماج المهني للشباب، ويرتكز هذا البرنامج على خلق النشاط من طرف الشباب ولحسابهم الخاص.

ثانيا.أجهزة التشغيل المؤقت : وهي[2]:

1.الأشغال ذات المنفعة العامة باستخدام مكثف لليد العاملة: أنشئ سنة 1997 يقوم على إنشاء عدد كبير من مناصب العمل في مجال شبكات الطرق والمحافظة على البيئة في إطار الشراكة ما بين وزارة العمل ووزارة التنمية العمرانية.

2.عقود ما قبل التشغيل: انشأ سنة 1998 يمول هذا البرنامج من طرف الصندوق الوطني لدم تشغيل الشباب يستهدف فئة الشباب مابين 19 و35 سنة من حائزي الشهادات الجامعية وشهادات من معاهد

[1] سميرة العابد، زهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث العدد 2012/11، ص ص 79، 80.

[2] كزرابي عبد اللطيف، رقراقي أمينة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار للتوظيف الذاتي المستقبل** الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ليومي2 و3 ديسمبر 2014، ص4.

التكوين لإدماجهم لدى هيئات الاستخدام العمومية والخاصة في إطار عقد مدته سنة قابل للتجديد مرة واحدة لمدة 6 أشهر على أن يخفض الأجر بنسبة 80%.

3.الوظائف المأجورة بمبادرة محلية: انشأ هذا البرنامج سنة 1990 ليستدرك نقائص السابقة بمناصب مؤقتة مدتها سنة بهدف استغلال إمكانيات التشغيل لدعم بعض القطاعات حيث نجح في مساندة نشاطات الجماعات المحلية.

ثالثا: خلق النشاط: تتمثل هذه الأنشطة فيما يلي:

1-المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تعتبر بمثابة قاطرة حقيقية للنموفي بلادنا فهي تمثل أحد البدائل الممكنة لتوفير مناصب شغل، خاصة أن مبدأ الملكية الخاصة من شأنه تحسين أدائها[1].

2- برنامج القرض المصغر: أنشئ سنة 1999 يتراوح القرض المصغر مابين50000 دج و350000دج و هو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12-60 شهرا، و الهدف من هذا القرض هو المحافظة على الأنشطة الحرفية والصناعات التقليدية يشكل التي تساهم في إنتاج السلع والخدمات فهو بذلك أداة لمكافحة البطالة[2].

المبحث الثالث: سياسة الإنفاق العام في الجزائر وانعكاسها على معدلات البطالة (1989-2000)

لقد مرت سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1989-2000 بمرحلتين رئيسيتين وهما مرحلة الإصلاحات الاقتصادية والتي تبنت خلالهما سياسة إنفاقية تقشفية والتي كان الهدف منها هو تقليص عجز الموازنة العامة التي نشأت عن تضخم النفقات العامة مقابل النمو المتواضع للإيرادات العامة، ثم جاءت مرحلة بدأت فيها الحكومة بالتخلي عن سياسة التقشف تدريجيا ولقد كان لهذه السياسة تأثير على معدلات البطالة، وذلك من خلال هيكل وبنية هذه النفقات وحجمها.

[1] بوسبعين تسعديت، **سياسات التشغيل في الجزائر لمواجهة مشكل البطالة**، الملتقى الوطني الثالث سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)، البويرة، الجزائر، ليومي 2 و3 ديسمبر2014، ص7.

[2] أيت عيسى عيسى، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر3، الجزائر، 2010، ص257.

المطلب الأول: أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة في مرحلة الاستقرار الاقتصادي (1989-1995)

كان هدف الحكومة في هذه المرحلة خفض النفقات العامة وذلك باتخاذ مجموعة من السياسات الفرعية أهمها خفض الأجور، وقف التوظيف في القطاعات الحكومية وذلك عن طريق إيقاف تعيين المتخرجين من المعاهد المتخصصة، الجامعات والمدارس العليا مع التشجيع على ترك الخدمة لكي ينخفض عدد العاملين، أما القطاعات الأكثر تأثيرا بسياسة الإنفاق العام هي قطاع التربية، الصحة، السكان وبدرجة أقل التعليم العالي والبحث العلمي، بالإضافة إلى سياسة خفض الاستثمار العام، خفض نفقات الدعم والإعانات الحكومية مع تحسين هيكل الضرائب ورفع أسعار الخدمات العمومية.

إن أثر تقليص نفقات الميزانية على البطالة يظهر كمايلي:

أ. خفض الإنفاق العام اقترن بانخفاض نفقات الاستثمار وهذا ما يدل على أن الجزائر تراجعت عن دورها في خلق وظائف جديدة لاستيعاب جزء من العاطلين أو الداخلين الجدد لسوق العمل؛

ب. أدى تقليص النفقات العامة إلى خفض معدلات الأجور، وكذا انخفاض في عدد الوظائف الحكومية عن طريق التسريح أو التقاعد المسبق؛

ج. إن خفض الإنفاق العام أدى إلى خفض الطلب المحلي مما أدى إلى انخفاض مستوى الطاقات الإنتاجية القائمة مما أدى إلى تراجع معدلات الاستغلال وأكثر الصناعات تضررا هي صناعة الخشب، والصناعات الحديدية والميكانيكية، وكل ذلك ترتب عنه تقليص فرص العمل القائمة، وعدم الإسهام في خلق فرص عمل جديدة[1].

المطلب الثاني: أثر سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة في مرحلة التعديل الهيكلي (1995-1998)

للتعرف على أثر سياسة الإنفاق العام على مستوى البطالة في مرحلة التعديل الهيكلي سنحلل تطور كل من نفقات التسيير والتجهيز وانعكاسها على البطالة.

[1] مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل**، مرجع سبق ذكره، ص ص210، 212.

أولا.تطور ميزانية التسيير وأثرها على معدلات البطالة: تعتبر نفقات التسيير ضرورية لتسيير مصالح أجهزة الدولة الإدارية، ويمكن أن نوضح توزيع النفقات في الفترة 1995-1998 في الجدول التالي[1]:

الجدول (9.2): توزيع نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 1995-1998.

السنوات	1995	1996	1997	1998
نفقات التسيير	443	550.6	643.6	664
المرتبات والأجور	179	213.3	235	258.4
أدوات ولوازم الصيانة	29	34.70	43.5	47.5
ديون عمومية	62	89.00	109.5	110.8
تحويلات وإعانات	173	213.60	255.6	247.3

المصدر: ضيف أحمد، **انعكاس سياسة النفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر (1994-2004)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006/2005، ص 149.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن نفقات المرتبات والأجور تمثل نسبة معتبرة من نفقات التسيير بحيث تصل هذه النسبة إلى 40% كذلك الأمر بالنسبة إلى التحويلات والإعانات التي تبلغ نفس النسبة تقريبا، وعلى أثر تطبيق السياسة الإنفاقية التقشفية خلال الفترة فقد انخفض معدل نمو نفقات التسيير، وذلك عن طريق التقليص في نمو مكونات هذا الإنفاق؛

ويمكن التخفيض من نمو نفقات الأجور والمرتبات بطريقتين إما بالضغط على الأجر الأدنى الوطني المضمون، أو بالضغط على عدد العمال في الوظيف العمومي ونظرا لصعوبة الضغط على الأجر الأدنى الوطني المضمون وذلك للاحتجاج المتوقع من طرف العمال ونقاباتهم قد لجأت الحكومة خلال فترة التعديل الهيكلي إلى الضغط على حجم العمالة في الوظيف العمومي وذلك بتقليص معدل نموها خلال هذه الفترة كما في الجدول التالي:

[1] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 149، 150.

الجدول (10.2): تطور اليد العاملة في القطاع الحكومي (1995-1997).

السنوات	1995	1996	1997
عدد العمال في القطاع الحكومي	1.292	1.326	1.317
معدل نمو اليد العاملة%	6.69	2.63	-0.68

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل نمو اليد العاملة في القطاع الحكومي كان في تناقص مستمر ابتداء من سنة 1995 ليصبح هذا المعدل سالب سنة 1997 (0.68-) وذلك لقيام الحكومة بتجميد إنشاء مناصب العمل في القطاع الحكومي وهذا ما أدى إلى تخفيض حجم العمالة في القطاع الإداري والحكومي على وجه الخصوص؛

وبالتالي نستنتج أن سياسة الإنفاق العام المتبعة خلال فترة التعديل الهيكلي (1995-1998) أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة ونقص التشغيل في القطاع الحكومي، وذلك بسبب ضعف إنتاجية هذا القطاع وكذا انعدام إنتاجية نفقات التسيير مما استوجب التقليص من هذه النفقات بالإضافة إلى ضخامة حجم اليد العاملة في القطاع الحكومي في تلك الفترة.

ثانيا.تطور ميزانية التجهيز وأثرها على معدلات البطالة: إن نفقات التجهيز كانت تشهد انخفاضا كبيرا مقارنة بنفقات التسيير كما سبق ذكرنا ولمعرفة الآثار التي نتجت عن تقليص هذه النفقات لابد من دراسة توزيع هذه النفقات على مختلف القطاعات والبنود، وذلك لمعرفة أي القطاعات تعرضت بنسبة كبيرة إلى هذا التقليص، لإدراك ذلك نستعين بالجدول التالي:

الجدول(11.2): توزيع نفقات التجهيز في الفترة (1995-1998)

القطاعات	1995	1996	1997	1998
الصناعة	%2.12	1.95	2.47	3.46
الفلاحة	%6.68	8.16	10.52	14.59
الخدمات المنتجة	%0.65	0.60	0.55	1.31
التربية والتكوين	6.56	8.19	10.54	13.45
السكن	1.61	2.97	3.57	21.14
الدفاع	11.48	14.57	17.71	7.27
البنية التحتية	12.09	14.32	17.59	22.23
مخططات البلدية	6.55	6.97	7.40	8.34
مجموع الاستثمارات	47.72	57.73	70.26	92.15
العمليات برأس المال	52.28	42.27	29.74	7.85
مجموع نفقات التجهيز	**100**	**100**	**100**	**100**

المصدر: ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 153

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن نسبة مجموع الاستثمارات إلى نفقات التجهيز كانت في تزايد لتبلغ سنة1998 (92.15%) وذلك عكس نفقات العمليات برأسمال إلى إجمالي نفقات التجهيز التي كانت في انخفاض شديد لتصل إلى 7.85%، وهذا دليل على أن انخفاض في نفقات التجهيز خلال هذه الفترة كان بسبب تخفيض نفقات عمليات برأس المال والمتكونة أساسا من تخصيصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية بالإضافة إلى العملات برأس المال الأخرى، ويقصد بالتطهير المالي للمؤسسات العمومية جميع الإجراءات المالية الموجهة للمؤسسات العمومية لإعطائها هيكل مالي متوازن وكان تمويل هذا الصندوق من طرف الخزينة العامة، وقد استمرت الخزينة في تمويل المؤسسات العمومية ابتداء من سنة 1991، مما ساعد على استمرار نشاط هذه المؤسسات رغم إنتاجيتها الضعيفة، ولقد نجم الاعتماد على الخزينة العامة للدولة كوسيلة لتمويل العجز في المؤسسات العمومية لمدة طويلة ضغوطات كبيرة على الموازنة العامة للدولة ورغم

ذلك لم تتحسن الوضعية الاقتصادية لهذه المؤسسات مما أدى إلى الانسحاب التدريجي لتدخل الدولة في تمويل هذه المؤسسات، وبالتالي نستنتج أن انخفاض النفقات برأس المال كان ناتج عن تخفيض نفقات تخصيصات صندوق تطهير المؤسسات العمومية، هذا ما يدل على أن تقليص نفقات التجهيز كان ناتج عن تخلي الدولة عن تمويل المؤسسات العمومية[1]؛

وقد أدى انسحاب الخزينة العامة عن تمويل هذه المؤسسات إلى غلق العديد منها وهذا ما انعكس سلبا على معدلات البطالة حيث أدى حل المؤسسات العمومية إلى تسريح العمال، وعدد المؤسسات التي تم حلها وعدد العمال المسرحين خلال السنوات الأربع نوضحها في الجدول التالي:

الجدول (12.2):حصيلة المؤسسات المنحلة والعمال المسرحين (السداسي الأول 1998)

القطاعات الاقتصادية	عدد المؤسسات العمومية الاقتصادية المنحلة	عدد العمال المسرحين
الصناعة	60	30235
البناء والأشغال العمومية	54	76514
الخدمات	15	19345
الفلاحة	05	2205
المجموع	**134**	**128299**

المصدر: ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 155.

من خلال التحليل السابق نستنتج أن انخفاض نفقات التجهيز كان ضروريا وذلك لعدم جدوى عملية التطهير المالي للمؤسسة العمومية فلم يبقى لدى الحكومة سبيل غير خوصصة هذه المؤسسات كمحاولة تندرج ضمن الإصلاح الموازي بتقليص عجز الموازنة وتحويل نفقات العمليات برأس المال إلى القطاع الإنتاجي (الاستثمارات).

المطلب الثالث: أثر سياسة الإنفاق العام على البطالة بعد الإصلاحات الاقتصادية:

بمجرد انتهاء مرحلة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي تحت شروط المؤسسات الدولية بكل نتائجه

[1] ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 154.

وانعكاساته، بدأ التفكير لما بعد هذه المرحلة نظرا للمخلفات السلبية في عالم الشغل التي أدت إلى تفاقم مشكل البطالة ما استدعى مجابهتها للحد منها.

أولا.تحليل تطور معدل البطالة في الجزائر 1999-2000

لتوضيح أثر الإصلاحات الاقتصادية المنتهجة على معدل البطالة في الجزائر ندرج الجدول التالي :

الجدول (13.2): تطور نسب البطالة في الجزائر خلال الفترة (1999-2000)

السنوات	1999	2000
معدل البطالة	29.30	28.89

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(1)ص123.

من خلال الجدول عرفت سنة 1999 عودة ارتفاع معدل البطالة لتبلغ نسبة سيئة قاربت 30%، وهذا نتيجة تسريح العمال من المؤسسات التي مستها عملية إعادة الهيكلة للقطاعات الصناعية والخدماتية ومواصلة الخوصصة هذا ما ساعد على تفاقم البطالة، ومع بداية سنة 2000 بدأت الإفرازات الإيجابية للإصلاح على سوق التشغيل تظهر جليا فضلا عن تحسن مستويات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي هذا الإطار عرف معدل البطالة انخفاضا ضئيلا لتصل نسبته في سنة2000 إلى 28.89% وقد كان هناك اتجاه عام لزيادة مناصب الشغل.

ثانيا.تقييم أثر البرامج الإنفاقية على البطالة بعد الإصلاحات: إن الآثار السلبية التي خلفتها السياسة الاقتصادية المتبعة خلال فترة التعديل الهيكلي على التشغيل، جعل الحكومة تتخذ مجموعة من الإجراءات والبرامج للتخفيف من مشكلة البطالة، وهي برامج خاصة بإحداث مناصب شغل.

1. تطور البرامج المجهزة للتخفيف من البطالة:

سنستعرض بإيجاز لأهم البرامج المدعمة من طرف الدولة في التوظيف من خلال الجدول التالي:

الجدول (14.2): البرامج المدعمة من طرف الدولة في التوظيف خلال الفترة 1997– 1999

السنوات	1997		1998		1999	
البرامج	عدد المستفدين	التكفة بملايير دج	عدد المستفدين	التكلفة بملايير دج	عدد المستفدين	التكلفة بملايير دج
ESIL	181.225	2.312	152.943	1.316	157.567	**2.431**
TUP/ HIMO	86.093	1.179	83.842	2.523	128.641	**3.923**
AIG	133.943	4.615	134.715	504	135	**504**
CPE	/	/	6.544	121	2.196	**323**
المجموع	401.261	8106	378.044	9.000	423.404	**11.717**
تكلفة منصب الشغل		33.761		36.282		**46.250**
النفقات / ن د خ		**0.29**		**0.32**		**0.37**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على:

* أحمد شفير، مرجع سبق ذكره ،ص219.

ESIL: وظائف مأجورة بمبادرة محلية

TUP/HIMO: برامج الأشغال ذات المنفعة العمومية و الاستخدام المكثف لليد العاملة

AIG: نشاط ذات منفعة عامة

CPE: عقود ما قبل التشغيل

لخص لنا هذا الجدول أهم البرامج المجهزة للحد من البطالة، بالإضافة إلى ذلك توضيح عدد المستفيدين منها ومناصب الشغل وكذا المبالغ التي خصصت لها، وعلى ضوء هذه البيانات يمكن القول بأن هذه البرامج تساهم إيجابيا في التخفيف من البطالة المرتفعة في تلك الفترة.

ومن بين برامج التشغيل المتبعة من طرف الدولة في التوظيف هي دعم القطاعات التي ساهمت بشكل كبير في رفع من اليد العاملة للحد من البطالة، والجدول الموالي يوضح لنا اختلاف الجزائريين من ناحية توزع قطاعات النشاط الاقتصادي.

الجدول (15.2) :تطور توزع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي(1999-2000)

السنوات	الفلاحة /غابات	بناء وأشغال عمومية	صناعة	خدمات	إدارة	المجموع
1999	8842	32142	1978	75195	39409	157565
2000	8822	36443	2563	71657	25996	145481

المصدر: بن قانة إسماعيل، دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (بين 1970-2001) والتنبؤ بها (للفترة الممتدة بين 2002-2006)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005/2004، ص 148.

ففي تعليقنا لهذا الجدول نقول أن البيانات الإحصائية السنوية تشير إلى أن قطاع الخدمات بدأ يطغى على بقية النشاطات الاقتصادية ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية فالإدارة ثم الفلاحة، أما قطاع الصناعة فلقد جاء في المرتبة الأخيرة.

خلاصة الفصل:

بادرت السلطات الجزائرية في تصحيح الاقتصاد الكلي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة 1989-2000 من خلال تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، متخذة في هذا الإطار عدة إجراءات تصحيحية شملت جوانب السياسة المالية بما فيها السياسة الإنفاقية، لذلك تغيرت ملامح السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال هذه الفترة بسبب الوضعية الاقتصادية التي مرت بها البلاد، فمن خلال البرامج اتخذت إجراءات تقشفية، ومع ذلك لوحظ تزايد في حجم الإنفاق العام بسبب قيام الدولة بوظائفها العامة الهادفة إلى تصحيح الإختلالات الهيكلية التي كان الاقتصاد الجزائري يعاني منها والتي لم تأخذ بعين الاعتبار علاقات العمل مما أدى إلى تدهور وضعية التشغيل في الجزائر وتزايد في معدلات البطالة إلى مستويات مخيفة، وهذا ناتج عن الآثار السلبية التي خلفتها الإصلاحات الاقتصادية المطبقة، وذلك من جراء خوصصة المؤسسات العمومية والتسريح الجماعي للعمال، حيث أصبح الاقتصاد الجزائري غير قادر على خلق مناصب جديدة تستوعب العمالة المتوفرة؛

وأمام هذه الحقيقة كان لابد على الحكومة الجزائرية الإسراع في تدارك هذا الوضع خاصة مشكل البطالة وهذا تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط ونسجل في هذا الإطار تسطير الحكومة لمجموعة من البرامج التنموية بغرض تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلاد.

الفصل الثالث:

انعكاس برامج الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر (2001-2014)

تمهيد الفصل:

عرفت الجزائر صحوة اقتصادية بعد فترة طويلة من الإختلالات، ولهذا كان من الضروري إطلاق برامج تنموية طموحة للنهوض بالاقتصاد الوطني بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ولم يكن هذا إلا بإتباع سياسة مالية توسعية اتخذ فيها الإنفاق العام الدور الرئيسي، وكان ذلك في ظل وفرة المداخيل المالية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط؛

شهدت الجزائر سياسة مغايرة وأطلقت مجموعة من البرامج تمثلت في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، ويليه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 أما بعد جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي للفترة 2010-2014، وقد تميزت بارتفاع الإنفاق العام وهو ما أدى إلى تحسن كبير في بعض المؤشرات الاقتصادية من بينها انخفاض معدلات البطالة؛

لذا سنحاول من خلال هذا الفصل التعرف على البرامج التنموية (الإنفاقية)، ومدى مساهمة هذه الأخيرة في التصدي لمشكل البطالة؛ بالإضافة إلى تقديم دراسة إحصائية لتبيان أثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر وتقييم النتائج المتوصل إليها؛ و بناء على هذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

- **المبحث الأول**: برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)؛
- **المبحث الثاني**: أثر برامج الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر(2001-2004)؛
- **المبحث الثالث**: دراسة لأثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر (2001-2014).

المبحث الأول: برامج الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)

طبقت الحكومة خلال الفترة 2001-2014 سياسة مالية توسعية تزامنت مع تحسن أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2000 مما أدى إلى تحقيق فوائض مالية مكنتها من تنفيذ ثلاث برامج انفاقية وقد تبنت الحكومة في ذلك الطرح الكينزي بغية التقليل من الآثار السلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتمثلت هذه البرامج في: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي(2010-2014).

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

لقد جاء هذا البرنامج في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001 وقد بادر به رئيس الجمهورية ليمتد على أربع سنوات (2001-2004) ويمكن شرح هذا البرنامج كمايلي[1]:

أولا: لمحة عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: اعتمد هذا البرنامج في أفريل 2001 بحيث بلغت قيمته 525مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار، واعتبر آنذاك برنامجا قياسيا وذلك بالنظر إلى احتياطي الصرف المتراكم آنذاك قبل إقراره والذي قدر ب 11.9مليار دولار وكان يهدف بشكل رئيسي إلى:

1. الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
2. خلق مناصب شغل والحد من البطالة؛
3. دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

وعلى هذا الأساس فقد بادرت الدولة إلى اعتماد سياسات تشجيع وتنويع النشاطات المنتج في مختلف القطاعات ورصدت لذلك اعتمادات مالية ضخمة.

ثانيا: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): ترتكز المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس على أربعة أوجه رئيسية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

[1] رابحي بو عبد الله، **البطالة والتشغيل في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة (2001-2014)**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ليومي 2و 3 ديسمبر2014، ص ص 8، 9.

الجدول (1.3): مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 الوحدة: مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**

المصدر : رابحي بو عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص9.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجزء الأكبر من المخصصات المالية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان موجه لقطاع البناء والهياكل القاعدية وهذا راجع للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، ونظرا لأهميتها في بناء محيط ملائم لتحسن وتطور النشاط الاقتصادي، إضافة إلى مجال التنمية المحلية والبشرية نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية، كما نلاحظ أن النسبة الأكبر من قيمة المخطط كانت في سنة 2001 ما يقدر بـ 205,4 مليار دج وهذا ما يفسر سعي الدولة إلى استغلال الانفراج المالي لتحقيق قفزة كبيرة في تطور النشاط الاقتصادي.

ومن بين أهم المشاريع التي شملها هذا البرنامج هي كل من برنامج المشاريع المصغرة، ومشاريع الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة، فضلا عن تأطير سوق العمل، وموزعة كمايلي [1]:

[1] سعداوي موسى وعامر كمال، **التشغيل في الجزائر في ظل تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ليومي 2و3 ديسمبر2014، ص ص 7، 8.

1.برنامج المشاريع المصغرة: من أهم أهدافه محاربة الفقر من خلال الآليات الآتية:

أ.تخفيض معدل البطالة خاصة في المناطق الريفية؛

ب.تحقيق التنمية المحلية عن طريق المؤسسات المصغرة والإنتاج المنزلي؛

ج.المحافظة على الكثافة السكانية في المناطق الريفية المتضررة جدا من الإرهاب؛

د. فتح حساب بإنشاء معاهد متخصصة في التمويل المصغر.

وما لوحظ هو الطلب الكبير على هذا النوع من القروض والتي بلغت 100000 ملف ويمكن توضيح مخصصات هذا البرنامج في الجدول التالي:

الجدول(2.3): المخصصات المالية لبرنامج المشاريع المصغرة للفترة (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المبالغ بالمليار دج	1,15	2,65	3,5	2,0	9,3

المصدر: سعداوي موسى وعامر كمال، مرجع سبق ذكره، ص9.

من خلال الجدول نلاحظ أن المخصصات المالية لبرنامج المشاريع المصغرة قد بلغت 9.3 مليار دج، كانت موزعة على فترة برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والسنة التي شهدت طلب كبير على هذا النوع من القروض كانت في سنة 2003 بقيمة تقدر ب3.5 مليار دج.

2. مشاريع الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة: يهدف إلى محاربة البطالة من خلال الآليات التالية:

أ.تطوير وتنمية المؤسسات الصغيرة العاملة في مجال الأشغال العمومية؛

ب.تأهيل المؤسسات المتخصصة في مجال صيانة الهياكل القاعدية؛

ج.تجديد معظم شبكات الطرقات الولائية والبلدية وكذا الأشغال العمومية الملحقة بها كتنظيف الطرقات وترميم وإنشاء القنوات المرتبطة بها.

ويمكن توضيح المخصصات المالية لهذا المشروع في الجدول التالي:

الجدول(3.3): المخصصات المالية لمشاريع الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة خلال الفترة (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المبالغ بالمليار دج	1,0	2,5	3,5	2,0	9,0

المصدر: سعداوي موسى، مرجع سبق ذكره، ص 9.

إن المخصصات المالية لمشاريع الأشغال ذات اليد العاملة الكثيفة قد بلغت 9 مليار دج، كانت موزعة على السنوات الأربعة للبرنامج ويسجل أن سنة 2003 شهدت الجزء الأكبر من مخصصات هذا المشروع بقيمة3.5 مليار دج.

3- تأطير سوق العمل: ويهدف إلى:

أ.إعادة تأهيل الوكالات الوطنية للشغل ومختلف الفروع الولائية والبلدية التابعة لها (تجهيز أكثر من 165وكالة شغل)؛

ب.تحسين وتسيير مجموع القوة الشرائية للطلب على العمل؛

ج.معرفة أكثر المعطيات المتعلقة بسوق العمل.

ولتوضيح المخصصات المالية لهذا ا مشروع نستعين بالجدول التالي:

الجدول(4.3):المخصصات المالية لمشاريع تأطير سوق العمل خلال الفترة (2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع
المبالغ بالمليار دج	0,15	0,15	-	-	0,30

المصدر : سعداوي موسى، مرجع سبق ذكره، ص9.

من خلال الجدول نلاحظ أن المخصصات المالية لهذا المشروع لم تكن كبيرة مقارنة بالمشاريع السابقة حيث بلغت 0.3 مليار دج موزعة على السنتين 2001، 2002 فقط.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار السعي نحو مواصلة سياسة التوسع في الإنفاق التي شرع في تطبيقها بداية سنة 2001 خصوصا مع استمرار تحسن الوضعية المالية الناتجة عن أسعار النفط المرتفعة منذ بداية الألفية الثالثة، ويمكن توضيح هذا البرنامج كالآتي[1]:

أولا: لمحة عن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): اعتبر هذا البرنامج خطوة غير مسبوقة في التاريخ الاقتصادي الجزائري وذلك من حيث قيمته المرتفعة، والتي بلغت ما يقارب 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد كان الهدف الرئيسي لهذا البرنامج هو:

1. رفع معدلات النمو الاقتصادي والذي يسعى لتحقيقه انطلاقا من تحقيق الأهداف الوسيطة المتمثلة في:

أ.تحسين المستوى المعيشي للأفراد سواء من خلال تحسين الجانب الصحي، التعليمي والأمني؛

ب.تحديث وتوسيع الخدمات العامة نظرا لأهميتها في تطوير كلا من الجانبين الاقتصادي والاجتماعي؛

ج.تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية باعتبارهما من أهم العوامل المساهمة في دعم عملية النمو الاقتصادي.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009): تركزت المخصصات المالية لهذا البرنامج في خمسة محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:

[1] سعودي عبد الصمد، مسعودة بلخضر، **أثر أسعار البترول في تمويل الإنفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر (2001-2014)**، الملتقى الوطني الثالث حول: برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ليومي 2و 3 ديسمبر، 2014، ص10.

الجدول(5.3): مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 (الوحدة: مليار دج)

القطاعات	المبالغ	النسب
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	%45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	%40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	%8
تطوير الخدمة العمومية	203.9	%4.8
تطوير تكنولوجيات الاتصال	50	%1.1
المجموع	**4202.7**	**%100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص2.

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

من خلال الجدول الخاص بالمخصصات المالية للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نجد أن محور تحسين ظروف معيشة السكان قد خصص له الجزء الأكبر بمبلغ يقدر ب 1908.5 دج، فهذا المحور يعتبر تكملة لما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي في محور التنمية المحلية والبشرية، فهو يعتبر عامل مهم في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاساته على أداء عنصر العمل ومن ثم على حركية النشاط الاقتصادي، ثم يليه محور تطوير المنشآت الأساسية الذي احتل المرتبة الثانية من إجمالي مخصصات البرنامج بقيمة تقدر ب1703.1 دج، وهذه النسبة تعكس الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشآت الأساسية بالإضافة إلى محاور أخرى تبرز في مجملها رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي) (2010-2014)

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل 10 سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو، ليأتي بعدها برنامج توطيد النمو الاقتصادي وكان كمايلي [1]:

أولا: لمحة عن برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): اعتمد هذا البرنامج في بداية سنة2010، والذي خصص له حوالي 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين هما:

1.استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها خاصة في قطاعات السكك الحديدية، الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار؛

2.إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534مليار دج ما يعادل 156 مليار دولار.

وكان هذا البرنامج يهدف إلى:

أ.التركيز على التنمية البشرية باعتبارها ركيزة أساسية لهذا البرنامج؛

ب.التركيز على المنشآت الأساسية وقطاع الأشغال العمومية؛

ج.تحسين الخدمة العمومية؛

د.المساهمة في دعم التنمية الاقتصادية؛

هـ.مكافحة البطالة وكذا دعم البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال.

ثانيا: مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي: يمكن توضيح مخصصات هذا البرنامج في الجدول التالي:

[1] ضيف أحمد وإبراهيم بلقلة، **أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 2 و3 ديسمبر 2014، ص ص 10، 11.

الجدول (6.3): مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاعات	المبلغ (دج)	النسبة (%)
التنمية البشرية	10122	**49.59**
المنشآت الأساسية	6448	**31.59**
تحسين الخدمة العمومية	1666	**8.16**
التنمية الاقتصادية	1566	**7.67**
مكافحة البطالة	360	**1.76**
البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال	250	**1.22**
المجموع	20412	**100**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول، أكتوبر 2010ص 2. http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf

إن هذا البرنامج أولى أهمية كبيرة للتنمية البشرية، حيث خصص لها تقريبا نصف قيمة البرنامج، باعتبارها الركيزة الأساسية لإحداث نمو اقتصادي مستديم وتتضمن التنمية البشرية كل من قطاع التربية، والتعليم العالي، والتكوين المهني، الصحة، السكن (كل متطلبات الحياة)، كما أعطى هذا البرنامج لقطاع المنشآت الأساسية أهمية كذلك وهذا لتحسين البنية التحتية حتى تكون مواتية لتشجيع الاستثمارات وتحفيز النمو، أما بقية المجالات فقد خصصت لها مبالغ متفاوتة ولكنها ضئيلة مقارنة بمخصصات التنمية البشرية والمنشات الأساسية.

المبحث الثاني: أثر برامج الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر (2001-2004)

إن الأهداف التي جاءت بها برنامج الإنفاق العام تمثلت في إعادة تنشيط الطلب ودعم النشاطات التي توفر القيمة المضافة ومناصب التشغيل، لاسيما ترقية المستثمرات الفلاحية والمؤسسات المحلية، وإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية، وتعزيز التجهيزات الاجتماعية والجماعية، وتغطية الطلبات الاجتماعية والتربوية لتشجيع تطور الموارد البشرية، وعليه فإنه ينتظر من خلال هذا البرنامج التخفيف من آثار الإصلاحات المدعومة على سوق العمل بالجزائر، ومنه خلق فرص عمل جديدة؛

ويقودنا تحليل أثر برامج الإنفاق العام في الحد من البطالة إلى دراسة تطور معدلات البطالة بالموازاة مع حجم النفقات المخصصة لكل برنامج خلال هذه الفترة وتوزيع مناصب الشغل على مختلف القطاعات.

المطلب الأول: أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على البطالة (2001-2004)

لمعرفة مدى مساهمة وتأثير برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على البطالة لابد من التطرق إلى:

أولا: تطور الإنفاق العام والبطالة في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي: فيمايلي عرض لحجم النفقات العامة التي اعتمدتها الدولة ضمن هذا البرنامج بالموازاة مع معدل البطالة.

الشكل (1.3): الإنفاق العام ومعدلات البطالة خلال الفترة 2001-2004

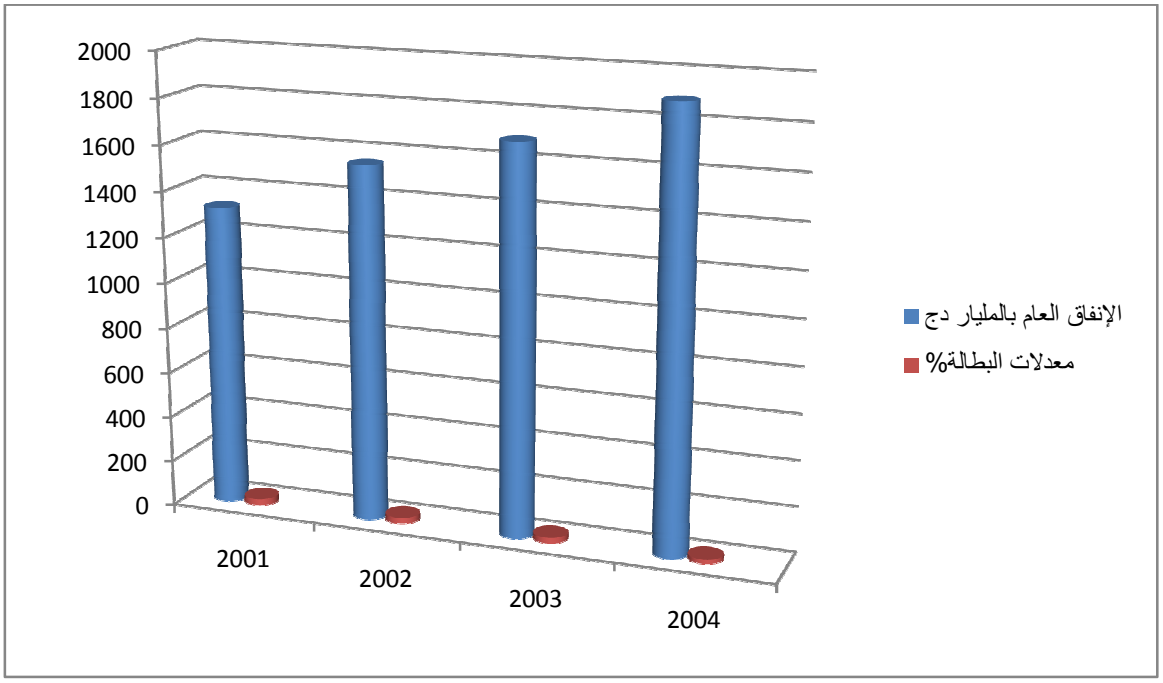

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (1)ص123.

من الشكل السابق وبالاعتماد على الملحق رقم(1) نجد أن نسبة البطالة في تناقص مستمر حيث انخفضت نسبتها من 27.30% سنة 2001 إلى 17.70% سنة2004 في ظل ارتفاع حجم النفقات العامة من 1321مليار دج سنة 2001 إلى 1891.8 مليار دج سنة 2004 وهذا ما يفسر وجود تأثير لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على معدلات البطالة.

لقد ساير تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تزايد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توفير مناصب شغل بين المؤقتة والدائمة، هذا ما أدى إلى انخفاض ملحوظ في نسبة البطالة[1].

ثانيا: مناصب الشغل المستحدثة: يتوقف تقييم اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على معدلات البطالة في مدى استحداثه لمناصب الشغل، والتي تغطي الفترة الممتدة من سبتمبر 2001 إلى غاية ديسمبر 2003 يمكن إيجازها في الجدول التالي:

[1] سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر (2001-2014)**، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي(2001-2014)، جامعة سطيف 1، الجزائر، يومي 12و 13مارس2013، ص14.

الجدول (7.3): مناصب الشغل المستحدثة عن طريق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي

القطاعات	عدد مناصب الشغل المستحدثة
الفلاحة والصيد البحري	273976
السكن والعمران	83805
التربية، التكوين المهني، التعليم العالي والبحث العلمي	64661
الري	48166
أشغال عمومية	36033
مساعدات وحماية اجتماعية	34197
منشآت إدارية	19381
منشآت شبابية وثقافية	17331
طاقة	11250
صحة	11028
اتصالات	10253
بيئة	5182
صناعة	2119
نقل	1744
دراسات ميدانية	408
المجموع	619534

المصدر:ضيف أحمد، مرجع سبق ذكره، ص13.

من خلال الجدول نلاحظ أن لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي آثار واضحة على التشغيل ،كما أن أكثر مناصب الشغل المستحدثة كانت في قطاع الفلاحة والصيد البحري، ثم يليه قطاع السكن والعمران، حيث أن عدد المناصب المستحدثة خلال هذه الفترة بلغ619534 منصبا منها 457500 دائم.

المطلب الثاني: أثر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي على البطالة (2005-2009)

لمعرفة أثر هذا البرنامج على البطالة لابد من التطرق إلى:

أولا: تطور الإنفاق العام والبطالة في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي: يمكن توضيح تطور كل من الإنفاق العام والبطالة خلال فترة تطبيق هذا البرنامج في الشكل التالي:

الشكل (2.3): الإنفاق العام ومعدلات البطالة خلال الفترة 2005-2010

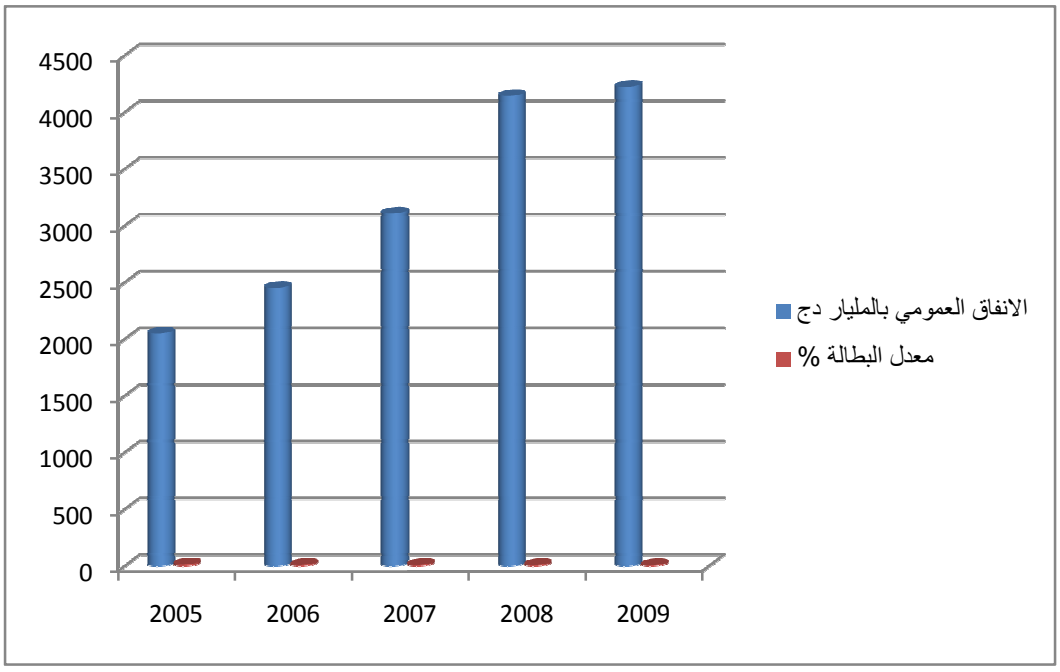

المصدر :من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(1)ص123.

من المعطيات السابقة نجد أن نسبة البطالة في تناقص مستمر حيث انخفضت نسبتها من 15.30% سنة 2005 إلى 10.20% سنة2009 في ظل ارتفاع حجم النفقات العامة من 2052مليار دج سنة 2005 إلى 4224.8مليار دج سنة 2009 وهذا يفسر أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

كان له أثر واضح في التقليل من نسبة البطالة.

لقد عرفت مرحلة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تزايد في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصلت 1252707 سنة 2006، وإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حيث شهدت عدد الملفات المودعة لدى المصالح تطورا ملحوظا من 41923 ملف سنة 2005 إلى 241490 ملف سنة 2009، بالإضافة إلى إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حيث بلغ عدد المشاريع 71185 مشروع سنة، كل هذا ساهم في انخفاض معدلات البطالة واستحداث مناصب الشغل[1].

ثانيا: مناصب الشغل المستحدثة: لقد شهدت فترة 2005-2009 تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل من حيث الكم والنوع، وهو شيء متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية التي ضخت على أكثر من صعيد ويمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول(8.3): مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة 2005-2009.

التعيين	عدد المناصب
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية والمؤسسات	**3166374**
مناصب الشغل الدائمة سنويا التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	**1865318**
المجموع	**5031692**

المصدر: عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، بدون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001 ص 279.

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو انقسمت بين مناصب شغل تم توفيرها عن طريق الإدارات العمومية والمؤسسات التي أخذت

[1] دادن عبد الغاني، بن طحين محمد عبد الرحمان ، مرجع سبق ذكره، ص183.

النصيب الأكبر في توفير وليس(خلق)مناصب شغل حيث قدرت بـ 3166374 منصب شغل بنسبة تقارب 70% والتي شملت مناصب شغل في إطار ترتيب عقود ما قبل التشغيل ،القرض المصغر والإدماج المهني وأخرى في القطاع الفلاحي، أما القسم الثاني لمناصب الشغل المستحدثة من خلال هذا البرنامج فهي مناصب استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة والتي قدرت مناصبها بـ 1865318 منصب شغل بنسبة تقارب 30% وهذا يعني أن مجموع المناصب التي تم استحداثها من خلال هذا البرنامج هي 5031692منصب شغل.

ولكن معظم هذه المناصب مؤقتة وظرفية وهذا ما يدل على أن نسبة كبيرة من هؤلاء المشتغلين سوف يصبحون في حالة بطالة بعد انتهاء فترة العمل المقدرة في البرنامج [1].

المطلب الثالث: أثر برنامج توطيد النمو الاقتصادي على البطالة (2010-2014)

لقد كان لهذا البرنامج أثر في التقليل من نسبة البطالة ولتوضيح هذا الأثر لابد من التطرق إلى:

أولا: تطور الإنفاق العام والبطالة في إطار برنامج توطيد النمو الاقتصادي: لقد كان هناك تباين في حجم الإنفاق العام ومعدلات البطالة يمكن توضيحها في الشكل التالي:

[1] راضية اسمهان خزاز، حدة عطا الله، **انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل والبطالة في الجزائر(2001-2014)**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 2 و3 ديسمبر 2014، ص ص 11، 12.

الشكل (3.3): الإنفاق العام ومعدلات البطالة خلال الفترة 2010-2014.

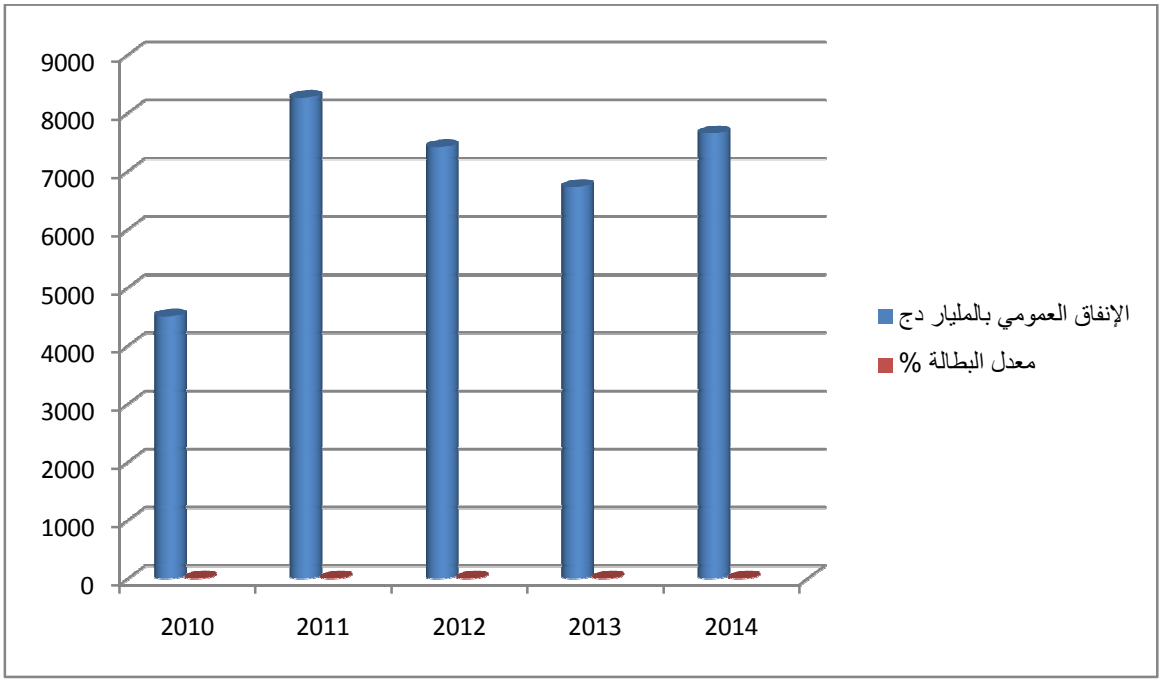

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق (1) ص123.

من المعطيات السابقة نجد أن نسبة البطالة في تناقص مستمر حيث انخفضت نسبتها من 11% سنة 2010 إلى 9.8% سنة2014 في ظل ارتفاع حجم النفقات العامة من 4512.8مليار دج سنة 2010 لترتفع في سنة2001 إلى 8272 مليار دج ثم انخفضت إلى 7423 مليار دج سنة2012 لتصل إلى 6737.9 مليار دج.

ثانيا: مناصب الشغل المستحدثة: لقد كان الهدف المعلن في إطار هذا البرنامج من قبل السيد رئيس الجمهورية والذي تتكفل الحكومة بتجسيده يتمثل في استحداث ثلاثة ملايين منصب شغل جديد لآفاق سنة 2014 منها 1500000 منصب في إطار الأجهزة المسيرة من طرف وزارة العمل والضمان الاجتماعي، وفي هذا الإطار فقد تم استحداث بين سنة 2010 إلى غاية جوان 2012 أكثر من 1248819منصب شغل بالقطاعين الاقتصادي والوظيف العمومي، ففي سنة 2011 استحدث 1935031 منصب شغل منها 1538235 منصب شغل عن طريق التوظيف في الإدارات وفي مختلف القطاعات الاقتصادية و396796 منصب معادل مناصب عمل دائمة في إطار أشغال المنفعة العامة وذات اليد العاملة الكثيفة في حين تم استحداث مليون 94000 منصبا آخرا في في إطار أجهزة الإدماج

المهني ،كما أن الشبكة الاجتماعية في إطار التضامن الوطني ساهمت من جهتها بخلق1033535 منصب شغل.

وقد تم في هذا السياق، إنشاء 279000 مؤسسة مصغرة من قبل الشباب بين سنة 2010 والسداسي الأول سنة 2012 في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والصندوق الوطني للتأمين على البطالة،كما بلغ عدد العاطلين على العمل في أبريل 2014 نحو 1151000شخص أي معدل بطالة قدر بـ 8 .9% على المستوى الوطني خلال نفس الفترة، أما معدل البطالة لدى حاملي الشهادات العليا فقد انتقل من 21.4 % إلى 14.3 % بين سبتمبر 2010 وسبتمبر 2013 ليبلغ 13% في أبريل 2014، أما مستوى معدل البطالة لدى الشباب (16- 24) فشهد استقرارا ما بين سبتمبر 2013 وأفريل 2014 بحيث بلغ24.8 % .

المبحث الثالث: دراسة لأثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر (2001-2014)

يعتبر الإنفاق العام أحد مكونات الطلب الكلي الفعال داخل الاقتصاد الوطني، وانطلاقا من ذلك فإن تأثير الإنفاق الحكومي على البطالة يعتبر نظريا من المسلمات، وعليه فإن هذا التأثير يعتبر محل اهتمام المحللين الاقتصاديين واعتمادا على هذا سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل هذا الأثر في الجزائر بغرض معرفة مدى مساهمة الإنفاق العام في التخفيف من حدة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ذلك باستخدام نموذج الانحدار الخطي البسيط وبالاعتماد على برنامج SPSS.

المطلب الأول: تقديم نموذج الانحدار الخطي البسيط

يعتبر الانحدار الخطي البسيط من أكثر النماذج شيوعا في الممارسة القياسية وذلك لسهولة استخدامه وحساب معلماته، والذي يمكننا من قياس العديد من العلاقات الاقتصادية، حيث أن أول الدراسات في مجال الانحدار الخطي البسيط ظهرت في بداية القرن التاسع عشر(1822-1911) في مجال العلاقات الوراثية.

أولا: تعريف نموذج الانحدار الخطي البسيط: هو نموذج قياسي يعبر عن وجود علاقة خطية بين متغيرين أحدهما المتغير التابع (Yi) والثاني المتغير المستقل (Xi).

و يأخذ الشكل التالي[1]:

$$Yi = \alpha + \beta Xi + \varepsilon i$$

حيث أن:

i: رقم المشاهدة حيث $i = 1, 2, 3, \ldots, n$

Yi: قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير التابع؛

Xi: قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير المستقل؛

εi قيمة الخطأ الخاصة بالمتغير العشوائي (i)؛

وتعتبر المشاهدات الخاصة بالمتغير العشوائي مشاهدات مقدرة وغير حقيقية.

للنموذج القياسي الخطي البسيط استخدامات متعددة في الممارسة العملية والتحليل الاقتصادي، أبرزها:

1. تحليل العرض؛
2. تحليل الطلب والتوازن السوقي؛
3. تحليل الأسعار؛
4. تحليل الفائدة؛
5. تحليل الاستهلاك؛
6. السلاسل الزمنية؛
7. تحليل الادخار والاستثمار.

ثانيا: تقدير معلمات نموذج الانحدار الخطي البسيط: من أهم الطرق المستخدمة في تقدير معلمات هذا النموذج هي طريقة المربعات الصغرى، التي طورت من قبل العالم "كاوس" ويمكن توضيح هذه الطريقة

[1] وليد إسماعيل السيفو وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2006، ص ص 89، 114، 115.

رياضيا كالآتي[1]:

$$Yi = \alpha + \beta Xi + \varepsilon i$$

$$\varepsilon i = Yi - (\alpha + \beta Xi)$$

$$\varepsilon i = Yi - \alpha - \beta Xi$$

$$\varepsilon^2 = (Yi - \alpha - \beta Xi)^2$$

$$\sum \varepsilon i^2 = \sum (Yi - \alpha - \beta Xi)^2 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

إذا تم اشتقاق المعادلة (1) بالنسبة إلى α فإن: $\frac{\partial(\sum \varepsilon i^2)}{\partial \alpha} = -2\sum (Yi - \alpha - \beta Xi)$

و إذا تم مساواة المعادلة للصفر، فإن: $-2\sum (Yi - \alpha - \beta Xi) = 0$

و بقسمة على -2 نجد: $\sum (Yi - \alpha - \beta Xi) = 0$

$$\sum Yi - n\alpha - \beta \sum Xi = 0 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

وإذا تم اشتقاق المعادلة (2) بالنسبة إلى β فإن:

$$\frac{\partial(\sum \varepsilon i^2)}{\partial \beta} = 2\sum (Yi - \alpha - \beta Xi)(Xi)$$

وبمساواة المعادلة إلى الصفر: $-2 \sum Xi (Yi - \alpha - \beta Xi) = 0$

$$\sum Xi (Yi - \alpha - \beta Xi) = 0$$

$$\sum XiYi - \alpha \sum Xi - \beta \sum Xi^2 = 0 \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

وبحل المعادلتين (2) و(3) نحصل على:

$$\beta' = b = \frac{n\sum XiYi - (\sum Xi)(\sum Yi)}{n \sum Xi^2 - (\sum Xi)^2} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

وكذلك يمكن صياغتها بالشكل التالي من خلال قسمة البسط والمقام على n:

$$\beta' = b = \frac{\sum Xi\, Yi - n\bar{X}\bar{Y}}{\sum X^2 - n\bar{X}^2} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

وكذلك وباستخدام المعادلة (2) وبقسمتها على n فإن:

[1] ثائر فيصل شاهر، **الإحصاء في العلوم الإدارية والمالية (إحصاء1)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2010، ص ص 188، 189.

$$\alpha' = a = \bar{Y} - b\,\bar{X} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

حيث أن: $\bar{Y} = \frac{\sum Yi}{n}$, $\bar{X} = \frac{\sum Xi}{n}$

وتكون المعادلة التقديرية لنموذج الانحدار الخطي البسيط: $\mathbf{Y' = a + bx}$

ثالثا. فرضيات نموذج الانحدار الخطي البسيط: لطريقة المربعات الصغرى 06 فرضيات أساسية و04 فرضيات إضافية، فالإخلال بأحد منها يؤدي إلى نتائج مضللة خاصة عند دراسة صلاحية النموذج ونلخص هذه الفرضيات في مايلي[1]:

1.أن تكون العلاقة خطية بين المتغير التابع والمتغير المستقل، وبالتالي فإن الشكل الوظيفي للعلاقة بين x,y يكون بالشكل التالي: $Yi = \alpha + \beta\, Xi + \varepsilon i$: $i= 1, 2, 3, \ldots, n$

2. التوقع أو الأمل الرياضي أو متوسط البواقي يساوي الصفر؛

3. تجانس تباين الخطأ: أي أن تباين أو تشتت البواقي أو المتغير العشوائي متجانس وثابت من أجل كل القيم؛

4. عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي أو بين الأخطاء: معناه أن التباين المشترك بين البواقي يساوي الصفر إذا كانت j تختلف عن i: $cov(\varepsilon i, \varepsilon j) = 0, \text{ if, } i \neq j$

5. عدم وجود ارتباط بين المتغير المستقل والمتغير العشوائي، معناه أن التباين المشترك بينهما يساوي الصفر:

$$cov(Xi, \varepsilon i) = 0$$

6. التوزيع الاحتمالي للمتغير العشوائي هو التوزيع الطبيعي؛

7 . أن يكون حجم العينة أكبر بكثير من عدد المعلمات المقدرة؛

8. تغير قيم المتغير المستقل، أي أن قيمه تكون غير متساوية؛

9. غياب أخطاء صياغة النموذج، معناه صياغة جيدة للنموذج؛

10. عدم وجود التعدد الخطي التام، معناه لا توجد علاقة خطية تامة بين المتغيرات المستقلة.

[1] جلاطو جيلالي، **الإحصاء التطبيقي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص ص 16، 17.

المطلب الثاني: تحديد متغيرات نموذج الدراسة

لمحاولة استنباط درجة تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة ارتأينا الاعتماد على سلاسل زمنية سنوية تمتد على طول الفترة(1989-2014) ليتم الحصول على 26 مشاهدة وفيما يلي تقديم لهذين المتغيرين مع توضيح تطورهما خلال فترة الدراسة.

1. **تقديم وتعريف بمتغيرات النموذج:** سنتعامل في هذه الدراسة مع متغيرين أساسين هما:

أ. **الإنفاق العام(DEP):** والذي يشمل نفقات الاستهلاك النهائي للحكومة (نفقات التجهيز)، بالإضافة إلى جميع مشتريات القطاع الحكومي من سلع وخدمات، كما يشمل نفقات الدفاع والأمن الوطني، وفي دراستنا هذه يعتبر الإنفاق العام المتغير المستقل (X).

ب. **معدلات البطالة(TCH):** يتم التعبير عنها على أنها نسبة البطالين إلى مجموع القوة العاملة، وفي هذه الدراسة تعتبر معدلات البطالة المتغير التابع (Y).

2. **تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة:** يمكن توضيح تطور كل من الإنفاق العام ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة في الشكل الموالي:

الشكل(4.3): تطور الإنفاق العام ومعدلات البطالة خلال الفترة(1989-2014)

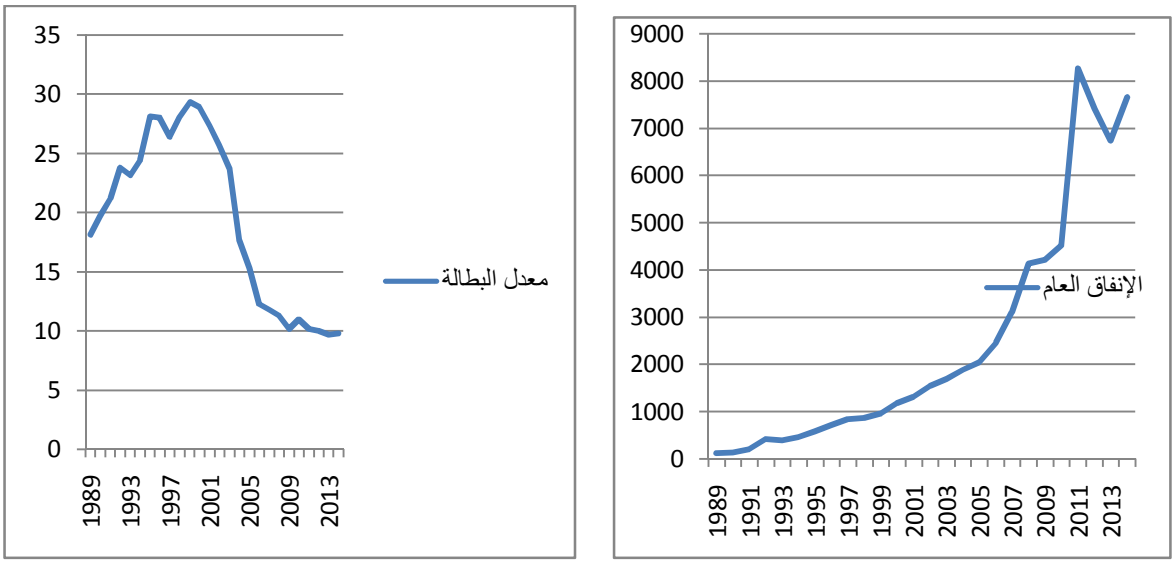

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معطيات الملحق (1)ص123.

من خلال الشكل نلاحظ تزايد كل من الإنفاق العام ومعدلات البطالة خلال الفترة (1989-2000)، حيث ارتفعت النفقات العامة من 124.5 مليار دج خلال سنة 1989 إلى1176.1 مليار دج سنة 2000، أما معدلات البطالة خلال هذه الفترة فقد ارتفعت من 18.1% سنة 1989 إلى28.89% سنة 2000، وخلال الفترة (2001-2014) لوحظ تزايد مفرط في الإنفاق العام مقارنة بالفترة السابقة حيث سجلت سنة 2011 أكبر حد من مخصصات الإنفاق العام قدرت بأكثر من 8000 مليار دج، وفي مقابل ذلك سجل تراجع في معدلات البطالة حيث انخفضت من 27.3% سنة2001إلى 9.8%سنة 2014، وبالتالي يمكن القول أنه في الوقت الذي ينتعش فيه الإنفاق العام تتراجع فيه معدلات البطالة، ما يدل على وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة و الإنفاق العام.

المطلب الثالث: تقدير معالم نموذج الدراسة وتفسير نتائجه

تعد عملية تقدير معالم النموذج جزءا من الإستدلال الإحصائي التي تنطلق من خصوصيات العينات المختارة من المجتمع المدروس للوصول إلى وصف خصوصيات المجتمع نفسه.

أولا: تقدير نموذج الدراسة: سيتم تقدير معلمات النموذج بطريقة المربعات الصغرى العادية والتي تعد الأفضل في وجهة نظر المعايير الاقتصادية، الإحصائية والقياسية، كما سوف نعتمد في بناء النموذج على مستوى معنوية 5% عند مختلف الإختبارات وذلك بالإستعانة ببرنامج SPSS.

بعد تقدير النموذج فإننا سنتحصل على معادلة النموذج المقدر، وذلك بالإعتماد على جدول معاملات الإنحدار الملحق رقم(2) وهي كالآتي:

TCH = 25.069 – 0.002 DEP		
R^2= 79.3%	N= 26	F=40.645
$\overline{R}^2$= 62.9%	DW= 0.332	

وعليه فإن: - الجزء الثابت ($\beta 0$): نجد أنه يساوي 25069؛

- معامل الانحدار($\beta 1$): يساوي 0.02-.

ثانيا: القدرة التفسيرية للنموذج: يتم الحكم على القدرة التفسيرية لنموذج الانحدار من خلال معامل التحديد (R- Sq) أو معامل التحديد المعدل(adj) R-Sq ويفضل الاعتماد على الأخير لأنه أكثر دقة، وبالاعتماد على جدول معامل التحديد وإحصائي اختبار Durbin-Watson الملحق رقم نجد أن: $\overline{R}^2$=62.9%

معناه أن المتغير المستقل (الإنفاق العام) يفسر 62.9% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدلات البطالة) والباقي يرجع إلى عوامل أخرى منها الخطأ العشوائي إلا أن هذه النسبة لا تعبر عن وجود تأثير كبير للإنفاق العام على البطالة.

1.دراسة معنوية النموذج: يمكن دراسة معنوية هذا النموذج بإتباع الخطوتين التاليتين:

1.1- المعنوية الكلية للنموذج: من خلال جدول تحليل التباين ANOVA ننجز الجدول التالي:

الجدول (9.3): جدول تحليل التباين لنموذج الانحدار

المصدر Source	درجات الحرية DF	مجموع المربعات SS	متوسط المربعات MS	ف المحسوبة F.Cal	قيمة الاحتمال P. Value
الانحدار	1	850.181	850.181	40.645	0.000
الخطأ	24	502.018	20.917		
المجموع	25	1352.199	*		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق(2)ص124.

يتضح من جدول من جدول تحليل التباين أن قيمة الاحتمال P. Value تساوي 0.05>0.000 وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم القائلة أن نموذج الانحدار غير معنوي، وهذا يعني أن واحد على الأقل من معاملات الانحدار تختلف عن الصفر.

2.1-المعنوية الجزئية للنموذج: الأداة المستخدمة في هذه الدراسة الاختبار هي اختبار ت(T-test) وعليه نقوم أولا بإنشاء الجدول التالي بالاعتماد على جدول معاملات الانحدار.

الجدول (10.3): نتائج اختبار معنوية معاملات الانحدار

المعاملات	قيمة معاملات الانحدار	قيمة إحصائي الاختبار ت	قيمة الاحتمال
β0	22408	19.888	0.000
β1	-0.02	-6.375	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم(2)ص124.

بالنسبة لβ0 نجد أن قيمة الاحتمال تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة أن المقدار الثابت في نموذج الانحدار غير معنوي؛

أما بالنسبة ل β1 نجد أن قيمة الاحتمال تساوي 0.000 أي أقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بان معامل الانحدار في نموذج الانحدار غير معنوي.

3.1- شروط المربعات الصغرى العادية: تتمثل هذه الشروط في:

أ. **الشرط الأول: اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي:** ويتم دراسة اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي بطريقتين: **الطريقة الأولى: بيانيا:** من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل (5.3): العلاقة بين الاحتمال التجميعي المشاهد والاحتمال التجميعي المتوقع

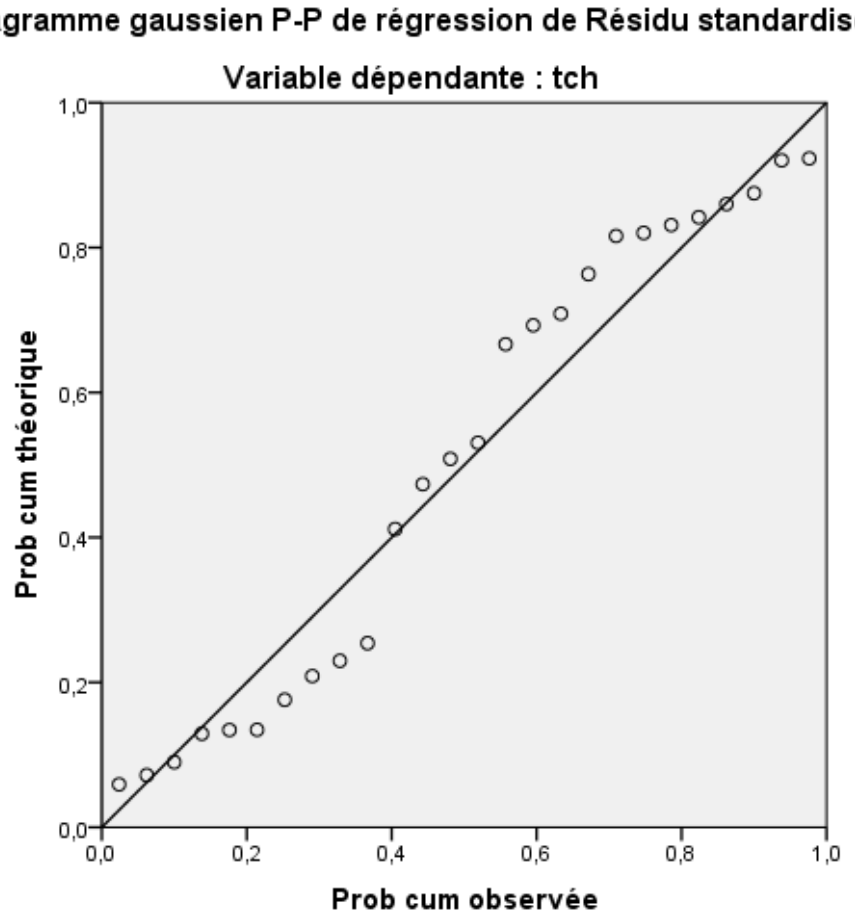

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج SPSS.

من خلال الشكل نجد أن البواقي تتوزع بشكل عشوائي على جانب الخط مما يعني أن البواقي تتوزع توزيعا معتدلا(توزيع طبيعي).

الطريقة الثانية: حسابيا:و ذلك باستخدام كل من اختبار (كلوموجروف-سمنروف) واختبار (شابيرو-ويليك) بالاعتماد على جدول testes de normalité نستخرج الجدول التالي:

الجدول (11.3): نتائج اختبار اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

البيان	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	قيمة الاحتمال
اختبار كلوموجروف- سمنروف	0.180	26	0.030
اختبار شابيرو- ويليك	0.870	26	0.004

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الملحق(2)ص124.

يتضح من خلال الجدول أن قيمة الاحتمال أكبر من مستوى المعنوية 5% في الاختبار كلوموجروف-سمنروف ، ومن ثم فإننا نقبل فرضية العدم القائلة أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وهو ما يدعم النتيجة التي توصلنا إليها من خلال الرسم البياني وبالتالي فإن الشرط الأول شرط اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي من شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية متوفر.

ب. الشرط الثاني: الاستقلال الذاتي للبواقي: يتم الحكم على مدى وجود استقلال ذاتي بين البواقي من خلال اختبار Durbin – Watson Test

1. حساب إحصائي الاختبار(DW): من جدول معامل التحديد وإحصائي اختبار DW السابق الإشارة إليه عند استعراض المخرجات نجد أن قيمة هذا الإحصاء يساوي 0.332

2. إيجاد القيمة الحرجة: وذلك من خلال جدول القيم الحرجة ل Durbin – Watson حيث نستخرج منه القيمة الدنيا dl والعليا du وذلك وفقا لعدد المتغيرات المستقلة (k) ودرجات حرية الخطأ n وهنا نجد أن القيمتين عند n =26 عدد المشاهدات dl=1.07

و k =1 عدد المتغيرات du= 1.22

و هذا بالاستعانة بجدول توزيع دربين واتسون

ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة:

ارتباط ذاتي سالب	شك	انعدام الارتباط الذاتي	شك	ارتباط ذاتي موجب

0 dl du 2 4-du 4-dl 4

- 0<DW<dl: وجود ارتباط ذاتي موجب.
- dl<DW<du: مجال غير محسوم أي هناك شك بوجود أو عدم وجود ارتباط ذاتي.
- du<DW<4-du: استقلال الأخطاء أي عدم وجود الارتباط الذاتي.
- 4-du<DW<4-dl: مجال غير محسوم.
- 4-dl<DW<4: وجود ارتباط ذاتي سالب.

بما أن: DW=0.33 و dl= 1.07 و du=1.22 فإن: 0<DW<dl

حيث: 0<0.33<1.07 مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب.

ج. **الشرط الثالث**: اختبار تجانس البواقي(اختبار ثبات التباين): يتم الحكم على مدى تجانس أو ثبات أو تباين الأخطاء بطريقتين:

الطريقة الأولى: من خلال الرسم البياني: وذلك من خلال فحص شكل انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية للمتغير التابع كما هو موضح في الشكل التالي (من مخرجات تحليل الانحدار):

الشكل (6.3): انتشار البواقي المعيارية مع القيم الاتجاهية لمتغير معدلات البطالة (tch)

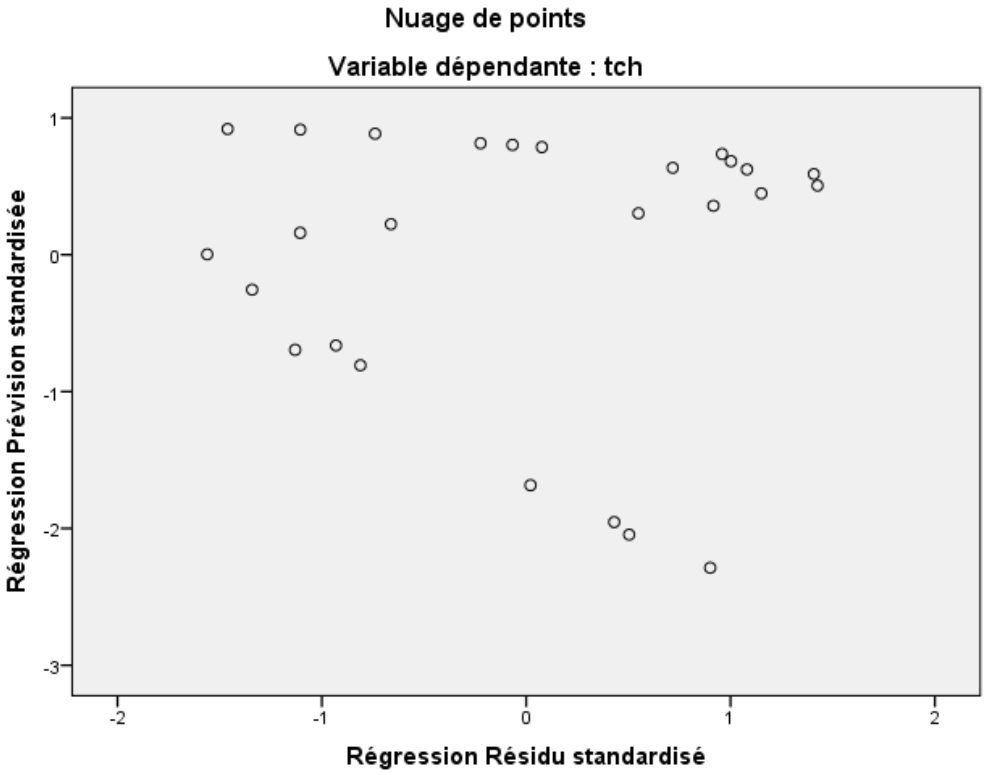

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامجSPSS.

من خلال الشكل نلاحظ أن انتشار وتوزيع البواقي يأخذ شكل عشوائي حيث لا يمكننا رصد نمط أو شكل معين لتباين هذه البواقي، وهذا يعني أن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء، وبالتالي الشرط الثالث من شروط استخدام المربعات الصغرى العادية متوفر.

ولزيادة التأكد من النتيجة التي توصلنا إليها سوف نقوم بتطبيق طريقة Goldfield-Quandt لاختبار ثبات التباين.

الطريقة الثانية: حسابيا (طريقة Goldfield-Quandt): وفقا لهذه الطريقة يتم ترتيب المشاهدات ترتيبا تصاعديا أو تنازليا وفقا لأحد المتغيرات المستقلة الملحق L5 ثم اتباع مجموعة من الخطوات حتى الحصول على الجدول الجديد لتحليل التباين الملحق (2)ص125.

من خلال الجدول نجد أن:

مجموع مربعات الخطأ للسلسلة الأولى (SSE1) تساوي 16.763

مجموع مربعات الخطأ للسلسلة الثانية (SSE2) تساوي 9.698

والآن نقوم بحساب Fالمحسوبة كمايلي:

$$F = \frac{SSE1}{SSE2} = \frac{9.698}{16.763} = 0.5785$$

ثم نقوم باستخراج Fالجدولية بالاستعانة بجدول توزيع فيشر وهي كالتالي:

الجدولية F= $F_{26-1-1}^{1} = F_{24}^{1} = 4.22$

من خلال مقارنة F الجدولية مع F المحسوبة نجد أن F المحسوبة تساوي 0.5785 وهي أقل بكثير من F الجدولية والتي تساوي 4.22، وعليه فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بأن هناك تجانس أو ثبات في تباين الأخطاء وهو ما يتفق مع النتيجة التي توصلنا إليها من الرسم البياني.

ثالثا. التفسير الإحصائي للدراسة:

- وجود علاقة عكسية بين البطالة والإنفاق العام حيث كانت تقابل الزيادة في الإنفاق العام تراجع في معدلات البطالة، ما يعني أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر لها قدرة على معالجة ظاهرة البطالة ولكن ما يميز هذه المعالجة أنها ظرفية ومؤقتة لأن المشاريع الحكومية غالبا ما تكون مؤقتة والمناصب التي تعرضها غير دائمة؛

- بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية، كأداة لمحاربة ظاهرة البطالة، غير أن الإشكال الذي يبقى مطروحا هي نوعية الموارد المالية للخزينة العمومية، والمعتمدة أساسا على عائدات الجباية البترولية والتي يجب أن تتخلص من هذه التبعية، لضمان استمرار إمكانيات تمويل الحكومة للمشاريع التنموية؛

- درجة تأثير سياسة الإنفاق العام على معدلات البطالة لم تكن قوية ما يعني وجود متغيرات أخرى تؤثر فيها ولعل من أهمها: النمو الديمغرافي، التضخم، حجم الاستثمارات، الناتج المحلي الخام.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق يتضح أن الجزائر عرفت نوعا من الانخفاض على مستوى معدلات البطالة خلال فترة تطبيق البرامج التنموية (الإنفاقية)، مقارنة بما كانت عليه في الفترة السابقة، حيث تميزت هذه الفترة بتحسن في معدلات البطالة وهذا راجع لعائدات البترول بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى البرامج الإنفاقية في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي، هذه الأخيرة كان لها دور الكبير في استحداث مناصب الشغل ورفع اليد العاملة، و بالتالي خفض معدلات البطالة؛

لكن هذه النتائج لم تكن كافية ومرضية نظرا لحجم المبالغ المالية التي تم صرفها في إطار هذه البرامج، وكذا توافر الاقتصاد الجزائري على موارد بشرية كبيرة عاطلة عن العمل، خصوصا إذا ما أشرنا إلى أن نسبة كبيرة من الزيادة في الطلب الكلي قد تم تلبيتها على طريق القطاع الخارجي، لهذا نقول أن سياسة الإنفاق العام في الجزائر تواجه مشكل نقص في فعالية الجهاز الإنتاجي المحلي لتلبية الزيادة في الطلب الكلي؛

ومن خلال الدراسة الإحصائية المتعلقة بأثر الإنفاق العام على معدلات البطالة في الجزائر و التي اعتمدنا فيها على نموذج الانحدار الخطي البسيط باستخدام نموذج SPSS نجد أن درجة تأثير الإنفاق العام على معدلات البطالة لم تكن قوية بالدرجة المتوقعة، حيث تبين لنا أن الإنفاق العام ليس العامل الوحيد الذي يؤثر في معدل البطالة بل هناك عوامل ومتغيرات أخرى لم نتطرق لدراستها لمراعاة موضوع البحث.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

خلاصة عامة:

بعد دراسة مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية المتعلقة بالإنفاق العام والبطالة، اتضح لنا أن سياسة الإنفاق العام لها دور كبير في توجيه السياسة الاقتصادية للدولة وكذا تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وتعتبر من أبرز السياسات التي تنتهجها الدولة للتأثير في بعض المتغيرات الاقتصادية من بينها البطالة، هذه الأخيرة عرفت تفاقم في معدلاتها مباشرة بعد الأزمة النفطية سنة 1986، لذلك لم تجد الجزائر أي مخرج إلا باللجوء للمؤسسات المالية الدولية للاقتراض منها بغرض تمويل نفقاتها المتزايدة، فعقدت عدة اتفاقيات معها خلال الفترة (1989-1998)، حيث دخلت الجزائر في إصلاحات واسعة شملت مختلف الجوانب وقد صاحبتها تغيرات كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي، والبدء بهذه الإصلاحات غير من ملامح سياسة الإنفاق العام، فقامت بانتهاج سياسة إنفاقية انكماشية وهو ما أثر بشكل كبير على البطالة فزدادت معدلاتها خاصة في مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي التي عرفت فيها تراجع في مناصب الشغل وفي حجم العمالة بسبب تسريح العمال، غلق المؤسسات العمومية بالإضافة إلى ذلك تطبيق نظام الخوصصة؛

ولكن بعد هذه الفترة ومنذ بداية سنة 1999 انتعشت أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهو ما زاد في إيرادات الدولة وأثر ذلك في السياسة الإنفاقية، حيث أصبحت تنتهج سياسة إنفاقية توسعية وفي هذا الإطار باشرت الجزائر في تنفيذ برامج تنموية جراء تلك الفوائض المالية والتي اعتبرت جد مهمة بحكم أنها تلت مرحلة جد صعبة مرت بها الجزائر جراء الإصلاحات الاقتصادية التي عرفت فيها تزايد في معدلات البطالة، تمثلت هذه البرامج في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والملاحظ خلال هذه الفترة تزايد في الإنفاق العام وبمقابل ذلك تراجعت معدلات البطالة لتصل إلى 17.7% سنة 2004، وبعدها جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) لمواصلة ما جاء به مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حيث جاء بمخصصات مالية ضخمة تم من خلالها تغطية النقائص المسجلة فيما يخص عملية التشغيل وتوفير المزيد من مناصب العمل لتحقيق التشغيل الكامل وعرفت معدلات البطالة تناقصا مستمرا حيث وصلت سنة 2009 إلى 10.2%، وبعدها جاء برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المخطط الخماسي)(2010-2014) لمواصلة وتيرة تحسين الأداء الاقتصادي باستغلال الانفراج المالي الذي عرفته

البلاد بعد ازدياد مداخيلها من المحروقات فقامت بتدعيم البرامج الإنفاقية للحد من البطالة التي عرفت تحسن في معدلاتها مقارنة بالفترة السابقة حيث قدر معدل البطالة سنة 2014 ب 9.8%، لكن هذه النتائج لم تكن كافية ومرضية بدرجة كبيرة نظرا لضخامة المخصصات المالية لهذه البرامج، بالإضافة إلى أن مناصب الشغل المستحدثة تعتبر حلول مؤقتة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بوفرة الموارد المالية ومبنية أساساً على استمرار السياسة الانفاقية التوسعية؛

وبعد تقديرنا لأثر الإنفاق العام على معدلات البطالة بإستعمال نموذج الإنحدار الخطي البسيط قد توصلنا إلى عدة نتائج نوجزها في كون الإنفاق العام يؤثر في معدلات البطالة بشكل إيجابي لكن ضعيف، وذلك بتسجيل انخفاض في قيم البطالة بمقابل الزيادة في الإنفاق العام، و نرجع هذا التأثير الضعيف لوجود عوامل أو متغيرات أخرى تؤثر على معدلات البطالة؛

وفي الأخير نقول أن سياسة الإنفاق العام لم يكن لها تأثير بشكل كبير على معدلات البطالة لبلوغ هدف التوازن والوصول إلى التشغيل الكامل خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية التي برمجت في فترة التسعينات، بالإضافة إلى مرحلة تطبيق البرامج التنموية (الإنفاقية) التي رصدت لها مبالغ مالية ضخمة والتي كان لها الآثار الإيجابية لكن ليس عند الطموح المنتظر.

1.اختبار صحة الفرضيات:

لقد استند البحث على مجوعة من الفرضيات، وحاولنا اختبارها خلال الدراسة ومنه اتضح لنا:

- **الفرضية الأولى محققة: "سياسة الإنفاق العام مجموعة من الإجراءات تتخذها الدولة لعلاج البطالة"** ولكن لا يمكن تعميم هذه الفرضية وذلك نظرا لأن الإنفاق العام مجموعة من الأساليب والإجراءات التي تصدرها الدولة لتنظيم الحياة الاقتصادية، من خلال الاستخدام الأمثل للإنفاق العام بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي ورفع مستويات التشغيل للحد من مشكل البطالة؛
- **الفرضية الثانية محققة: "إن إتباع الجزائر لسياسة التعديل الهيكلي كان لها أثر كبير في زيادة معدلات البطالة"**، وهذا نتيجة للشروط التي فرضتها المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في تسريح العمال، غلق المؤسسات العمومية وتطبيق نظام الخوصصة؛

- **الفرضية الثالثة غير محققة:" ترتكز سياسة الإنفاق العام في الجزائر على أساس احتياجات المجتمع، وليس على أساس الموارد المالية المتوفرة "**، لأن تزايد الإنفاق العام في الجزائر تابع للجباية البترولية باعتبارها أهم إيراد لتمويل النفقات العامة؛
- **الفرضية الرابعة محققة: "سياسة الإنفاق العام التي اتخذتها الجزائر لمواجهة مشكل البطالة ركزت أساسا على الاهتمام وإعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل في إطار البرامج التنموية "** ويظهر ذلك من خلال المخصصات المالية لكل من برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي ودورها في استحداث مناصب الشغل؛
- **الفرضية الخامسة محققة:" توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين سياسة الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الجزائر"** وهذا خلال فترة تطبيق البرامج التنموية (2001-2014) حيث كانت معدلات البطالة تنخفض بمقابل الزيادة في الإنفاق العام.

2.النتائج:

انطلاقا من دراستنا و تحليلنا لهذا الموضوع في ثلاثة فصول أمكننا التوصل إلى جملة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

- تعتبر سياسة الإنفاق العام أداة من أدوات السياسات المالية التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، بالإضافة إلى الدور الذي تلعبه في التأثير على حجم العمالة، وقد زادت أهميتها بتطور دور الدولة؛
- هناك اختلاف واضح بين النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة البطالة؛
- إن هيكل الإنفاق العام بالنسبة للجزائر مازال منحازا لنفقات التسيير على حساب نفقات التجهيز؛
- خلال مرحلة تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية والتي كانت تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية عرفت معدلات البطالة في الجزائر ارتفاعا كبيرا خاصة في مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وذلك نتيجة للسياسات الانكماشية التي تضمنتها هذا البرامج والشروط التي جاءت بها والمتمثلة في تسريح العمال وخوصصة المؤسسات العمومية؛

- إن سياسة الإنفاق العام الموسع المتبعة في إطار البرامج التنموية كان لها أثر ايجابي على معدلات البطالة؛
- يمكن التأثير على البطالة عن طريق الزيادة في الإنفاق العام، و لكن يجب توفر شروط مهمة في الاقتصاد ولعل من أهمها أن تخصيص النفقات العامة على القطاعات المنتجة، بالإضافة إلى توفير مرونة مرتفعة نوعا ما للطلب على اليد العاملة بالنسبة للتغيرات في الإنتاج؛
- و في الأخير يمكن القول أنه بإمكان الجزائر الاستمرار في سياسة الإنفاق التوسعية، كأداة لمحاربة ظاهرة البطالة، غير أن الإشكال الذي يبقى مطروحا هو نوعية الموارد المالية للخزينة العمومية، والمعتمدة أساسا على عائدات الجباية البترولية، وبالتالي يجب أن تتخلص من هذه التبعية لضمان استمرار إمكانيات تمويل الحكومة للمشاريع التنموية، حتى في صورة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية وما قد ينجر عنه من توقف اضطراري عن الإنفاق، وبالتالي العودة إلى تسجيل معدلات عالية من البطالة.

3.التوصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم بعد التوصيات التي نراها مناسبة لتفعيل سياسة الإنفاق العام لمواجهة البطالة:

- إن مسألة خطيرة مثل البطالة يجب أن توضع في باب الأولويات الاقتصادية والاجتماعية؛
- عند تطبيق سياسة إنفاقية انكماشية ليس من الضروري التقليص من الإنفاق العام في مجمله بل إعادة تخصيصه على النحو الذي يحقق المعدلات المستهدفة (النمو، البطالة، التضخم)؛
- ضرورة السيطرة على العوامل التي يمكن أن تساهم في تفاقم مشكل البطالة؛
- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول في مجال التشغيل خاصة تلك التي تزامنت والإصلاحات الاقتصادية؛
- ضرورة ثقافة المنظومة الإحصائية الجزائرية بالتوقع العقلاني للمتغيرات الاقتصادية؛
- التخلي عن الحلول الظرفية المؤقتة كما هو الحال بالنسبة لتشغيل الشباب، أو تمديد العقد لفترة أطول؛
- يجب تنويع مصادر تمويل الميزانية العامة، وذلك من خلال الاعتماد على إيرادات الجباية البترولية التي تعتبر الوسيلة المثلى لضمان استمرارية تمويل ميزانية الدولة.

4.أفاق الدراسة:

رغم محاولتنا الإحاطة بكل جوانب هذا الموضوع وتوصلنا لبعض النتائج والتوصيات إلا أنه لاحت بعض التساؤلات في الأفق، وهذه الأخيرة يمكن أن تشكل مواضيع بحث مستقبلية:

- دراسة قياسية لأثر الإنفاق العام على سوق التشغيل في الجزائر؛
- وظيفة النفقات الاجتماعية في الميزانية العامة للدولة؛
- دراسة تحليلية لتأثير سياسة الميزانية على البطالة؛
- اقتراح نموذج عام لحجم و معدل البطالة تشمل جميع المتغيرات الاقتصادية.

"وفي الأخير نحمد الله عز و جل و نشكره الذي أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع، ونرجو أن نكون قد وفقنا في توفير أكبر قدر من المعلومات حتى يستفيد كل من يطلع على هذا البحث، ولا يسعنا في النهاية إلا أن نقول أن كل عمل إنسان يبقى ناقصا".

المراجع

المراجع

الكتب:

1.أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2002.

2.أحمد عبد السميع علام، **المالية العامة(المفاهيم والتحليل الاقتصادي والتطبيق)**، الطبعة الأولى مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية(مصر)، 2012.

3.أسامة السيد عبد السميع، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية و الإسلامية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية(مصر)، 2008.

4.أعاد محمود قيسي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الثانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2011.

5.إكرام مياسي، **الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار الهومة للطباعة و النشر والتوزيع، الجزائر، بدون طبعة، 2012.

6.السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب نجا، **النظرية الاقتصادية الكلية**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية(مصر)، 2008.

7.الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، بدون طبعة، دار الهومة، الجزائر، بدون سنة النشر.

8.بن داود إبراهيم، **الرقابة المالية على النفقات العامة**، بدون طبعة، دار الكتاب الحديث، 2010.

9.ثائر فيصل شاهر، **الإحصاء في العلوم الإدارية و المالية (إحصاء1)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2010.

10.جهاد سعيد حضاونة، **علم المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2010.

11.جلاطو جيلالي، **الإحصاء التطبيقي**، الطبعة الأولى، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

12.حامد عبد المجيد دراز و آخرون، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2003.

13.حسام علي داوود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الرابعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة الأردن (عمان)، 2014.

14.حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، 2001.

15.خالد واصف الوراني، أحمد حسين الرفاعي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة التاسعة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن (عمان)، 2008.

16.زينب حسين عوض الله، **أساسيات المالية العامة**، بدون طبعة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية (مصر)، 2000.

17.زينب حسين عوض الله، **مبادئ المالية العامة**، بدون طبعة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998.

18.سامر عبد الهادي وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، 2013.

19.سمير الشاعر، **المالية العامة والنظام المالي الإسلامي**، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت(لبنان)، 2011.

20.سلام عبد الكريم آل سميسم، **السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوززيع، عمان(الأردن)، 2011.

21.طارق فاروق الحصري، **الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي**، الطبعة الأولى، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007.

22.عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة (مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام)** بدون طبعة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت(لبنان)، 1992.

23.عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع الضريبي**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2007.

24.عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، **أصول الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة(مصر)، 1989.

25.عبد الرحمن تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، بدون طبعة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2001، عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد و المالية العامة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2009.

26.عبد الغفور إبراهيم أحمد، **مبادئ الاقتصاد والمالية العامة**، بدون طبعة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2009.

27.عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية(دراسة تحليلية تقييمية)**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون (الجزائر)، 2003.

28.عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي**، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة(مصر)، 2003.

29.عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي و كلي)**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2007.

30.عمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة (النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة)**، بدون طبعة، دار الهومة للطباعة والنشر والتوزيع، بوزريعة (الجزائر) 2005.

31.فتحي أحمد ذياب عواد، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الأردن(عمان)، 2013.

32.محرزي محمد عباس، **اقتصاديات المالية العامة**، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.

33.مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر و التوزيع،عمان(الأردن)، 2009.

34.مدني بن شهرة، **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية**، بدون طبعة، دار الهومة، الجزائر،2008.

35.محمدى فوزى أبو السعود، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2010

36.محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلا، **المالية العامة**، بدون طبعة، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر عنابة (الجزائر)، 2003.

37.محمد سعيد فرهود، **مبادئ المالية العامة**، بدون طبعة، مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، حلب(سوريا)، 1979.

38.محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان(الأردن)، 2007.

39.محمود الوادي وآخرون، **الأساس في علم الاقتصاد**، بدون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن(عمان)، 2007.

40.محمود حسين الوادي وآخرون، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن (عمان)، 2010.

41.محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان(الأردن)، 2007.

42.ناصر دادي عدون وعبد الرحمان العايب، **البطالة و إشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010.

43.هشام مصطفى الحمل، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر(دراسة مقارنة)**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، 2007.

44.وليد إسماعيل السيفو وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان(الأردن)، 2006.

المذكرات و الأطروحات:

1.احمد شفير، **الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل (حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001/2000.

2.القينعي عز الدين، **أثر السياسة الاستثمارية على التشغيل في الجزائر في آفاق 2017**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2013/2012.

3. أيت عيسى عيسى، **سياسة التشغيل في ظل التحولات الاقتصادية بالجزائر (انعكاسات وأفاق اقتصادية واجتماعية)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر3، الجزائر، 2010.

4.بصديق محمد، **النفقات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2009/2008.

5.بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف(دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.

6.بن قانة إسماعيل، **دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري (بين 1970–2001) والتنبؤ بها (للفترة الممتدة بين 2002–2006)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005/2004.

7.بوزيان عبد الباسط، **دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر(دراسة حالة الجزائر 1994–2004)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، الجزائر، 2007/2006.

8.بوشنب موسى، **إشكالية التوفيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في ضبط التوازن الاقتصادي(حالة الجزائر 1990 أفاق 2009)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ،جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2010/2009.

9.حنان بقاط، **نمذجة قياسية لظاهرة البطالة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية منذ1994**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2007/2006.

10.سعيدي بختة، **أثر الدولة على برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر1990–2009**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.

11.سليم عقون، **قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة (دراسة تحليلية قياسية– حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2010/2009.

12.شلالي فارس، **دور سياسة التشغيل في معالجة مشكل البطالة في الجزائر2001–2004 (مع محاولة اقتراح نموذج اقتصادي للتشغيل للفترة(2005–2009))**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005/2004.

13.ضيف أحمد، **انعكاس سياسة النفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر(1994–2004)** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2006/2005.

14.عابد عبد الكريم غريسي، **دور الدولة في الاقتصاد (نظرة تحليلية تاريخية) دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة آبي بكر بلقايد، تلمسان الجزائر، 2011.

15.غرزي سليمة، **دراسة قياسية لمشكل البطالة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2009/2008.

16.فلة عاشور، **آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994حتى 2005**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2005.

17.لحسن دردوري، **سياسة الميزانية في علاج عجز الموازنة العامة للدولة(دراسة مقارنة الجزائر–تونس)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013–2014.

18.لموتي محمد، **البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر(دراسة قياسية واقتصادية 1970-2007)** مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،الجزائر، 2009.

المجلات و الملتقيات:

1.أحمد زكان، رابح بلعباس، **العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة(دراسة قياسية لحالة الجزائر (1973-2008)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 16/15 نوفمبر2011.

2.بودخدخ كريم، سلامنة محمد، **أثر التوسع في النفقات العامة على البطالة في الجزائر 2001-2009**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، جامعة مسيلة، يومي 16/15 نوفمبر2011.

3.بوسبعين تسعديت، **سياسات التشغيل في الجزائر لمواجهة مشكل البطالة**، ضمن الملتقى الوطني الثالث سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، البويرة، الجزائر، ليومي 3/2 ديسمبر 2014.

4.بومصباح صافية، تناح رانية، **دراسة قياسية لتأثير تقلبات أسعار البترول على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1986-2001**، الملتقى الدولي حول: تقييم إستراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، جامعة مسيلة، الجزائر،28 أكتوبر 2014.

5.رابحي بو عبد الله، **البطالة والتشغيل في الجزائر من خلال البرامج التنموية للفترة (2001-2014)**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ليومي 3/2 ديسمبر2014.

6.راضية اسمهان خزاز، حدة عطا الله، **انعكاسات سياسة الإنعاش الاقتصادي على التشغيل والبطالة في الجزائر(2001-2014)**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر2001-2014، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي3/2 ديسمبر 2014.

7.سعداوي موسى وعامر كمال، **التشغيل في الجزائر في ظل تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ليومي 3/2 ديسمبر2014.

8.سعودي عبد الصمد، مسعودة بلخضر، **أثر أسعار البترول في تمويل الإنفاق الحكومي لبرامج النمو الاقتصادي وانعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر (2001-2014)**، الملتقى الوطني الثالث حول: برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة الجزائر، ليومي 3/2 ديسمبر 2014.

9.سفيان دلفوف، عبد السلام حططاش، **أثر السلوك الاستثماري العمومي على البطالة في الجزائر (2001-2014)**، أبحاث المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل، الاستثمار والنمو الاقتصادي(2001-2014)، جامعة سطيف1، الجزائر، يومي11 و 2013/03/12.

10.سميرة العابد، زهية عباز، **ظاهرة البطالة في الجزائر بين الواقع والطموحات**، مجلة الباحث العدد 2012/11.

11.ضيف أحمد وإبراهيم بلقلة، **أثر برنامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو على التشغيل في الجزائر**، الملتقى الوطني الثالث حول: سياسات التشغيل في إطار برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر 2001-2014، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، يومي 3/2 ديسمبر 2014.

12.كزرابي عبد اللطيف، رقراقي أمينة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كخيار للتوظيف الذاتي المستقبل**، الملتقى الوطني الثالث حول سياسات التشغيل في برامج التنمية والإنعاش الاقتصادي في الجزائر(2001-2014)، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، ليومي3/2 ديسمبر2014.

13.كمال عايشي، سليم بوهيدل، **الإنفاق الحكومي كأداة لتوسيع آفاق التشغيل في الجزائر خلال (2001-2010)**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي 16/15نوفمبر2011.

14.لعجال العمرية، **الإنفاق العام و أثره على مستوى التشغيل**، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة مسيلة، الجزائر، يومي16/15 نوفمبر2011.

المواقع الالكترونية:

http://www.ons.com

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf

الملاحق

الملحق (1): تطور الإنفاق العام ومعدلات البطالة في الجزائر (1989–2014)

السنوات	الإنفاق العام(مليار دج)	معدلات البطالة
1989	124.5	18.10
1990	136.5	19.7
1991	212.1	21.20
1992	420.13	23.80
1993	390.5	23.15
1994	461.9	24.36
1995	589.1	28.10
1996	724.60	27.99
1997	845.1	26.41
1998	875.7	28.00
1999	961.7	29.30
2000	1176.1	28.89
2001	1321	27.30
2002	1550.6	25.70
2003	1691.4	23.70
2004	1891.8	17.70
2005	2052	15.30
2006	2452.7	12.30
2007	3108.5	11.80
2008	4144	11.30
2009	4224.8	10.20
2010	4512.8	11.00
2011	8272	10.20
2012	7423	10.00
2013	6737.9	9.70
2014	7656.1	9.80

المصدر: بن عزة محمد، **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف(دراسة تحليلية قياسية لدور الإنفاق العام في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 201.

الملحق (2): مخرجات تحليل الانحدار

1.جدول تحليل التباين

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	850,181	1	850,181	40,645	,000[b]
	Résidu	502,018	24	20,917		
	Total	1352,199	25			

a. Variable dépendante : tch

b. Valeurs prédites : (constantes), dep

2.جدول معاملات الانحدار

Coefficients[a]

e	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	Corrélations		
	A	Erreur standard	Bêta			Corrélation simple	Partielle	Pa
(Constante)	25,069	1,261		19,888	,000			
dep	-,002	,000	-,793	-6,375	,000	-,793	-,793	

able dépendante : tch

3.اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov[a]			Shapiro-Wilk		
	Statistique	ddl	Signification	Statistique	ddl	Signification
tch	,180	26	,030	,870	26	,004

a. Correction de signification de Lilliefors

4. جدول تحليل التباين بالنسبة للسلسلة الأولى

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	99,742	1	99,742	47,602	,000[b]
	Résidu	16,763	8	2,095		
	Total	116,505	9			

a. Variable dépendante : tch

b. Valeurs prédites : (constantes), dep

5.جدول تحليل التباين للسلسلة الثانية

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1	Régression	16,366	1	16,366	13,500	,006[b]
	Résidu	9,698	8	1,212		
	Total	26,064	9			

a. Variable dépendante : tch

b. Valeurs prédites : (constantes), dep